صقل الأفهام الجلية
بشرح المنظومة البيقونية

الناظم
عمر بن محمد بن فتوح البيقوني الدمشقي الشافعي
المتوفى سنة (١٠٨٠) هـ رحمه الله تعالى

تأليف
أبي إسلام
مصطفى بن محمد بن سلامة

العصرية
للنشر والتوزيع

صقل الأفهام الجلية
بشرح المنظومة البيقونية

الناظم
عمر بن محمد بن فتوح البيقوني الدمشقي الشافعي
المتوفى سنة (١٠٨٠) هـ رحمه الله تعالى

تأليف
أبي إسلام
مصطفى بن محمد بن سلامة

العصرية
للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة العشرون
١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م

رقم الإيداع
٢٠١١/١٩٩٥٠

العصرية
للنشر والتوزيع

١٠ ش البيطار - خلف الجامع الأزهر
جوال: ٠١١١٤٢٣٦٤٠٤ - ٠١٠٠٥٢٢٦٤٠٤
E-mail:Al3asrya@live.com

بسم الله الرحمن الرحيم

بالله يا قارئاً كُتُبِى وسامعَها أسْبل عليها رداء الحكم والكرمِ
واستر بلطفك ما تلقاه من خطأ أو أصلحنه تثب إن كنتَ ذا فهمِ
فكم جواد كَبى والسبقُ عادته وكم حسامٍ نبا أو عادَ ذو ثلمِ
وكلنا يا أخى خطاء ذو زللٍ والعذرُ يقبلُه ذو الفضل والشيمِ

المقدمة

إن الحمد لله ، نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادى له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون ﴾ (١) .

﴿ يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيراً ونساء واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبًا ﴾ (٢) .

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيمًا ﴾ (٣) .

أما بعدُ :

فإن أصدق الحديث كتاب الله ، وخير الهدى ، هدى محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة فى النار .

---

(١) آل عمران : ١٠٢ .
(٢) النساء : ١ .
(٣) الأحزاب : ٧٠ ، ٧١ .

فهذا شرح سهل لطيف للمنظومة البيقونية ، قصدت تقريب معانيها تذكرة لى ، وتسهيلا على من شاء الله من المسلمين فسرّحتُ فى الأسفار ، وجئت بصحيح اللطائف والنفائس من كتب السلف والخلف ، وعرضت ذلك بأسلوب حسن ، فجاء بفضل الله وسطًا ، ليس بالطويل الممل ولا بالمختصر المخل .

وخطتى فى هذا الشرح :

- مهدت لهذا الشرح بنفائس من « فوائد موقظة » .

- ثم دونت المنظومة كاملة مضبوطة ، حتى يسهل قراءتها وحفظها .

- ثم بدأت فى شرحها ، وقد قسمته إلى أربع فقرات :

الفقرة الأولى : معانى المفردات لكل بيت .

الفقرة الثانية : إعرابِ كل بيت .

الفقرة الثالثة : المعنى الإجمالى عند الناظم .

الفقرة الرابعة : تنبيهات حسان .

- ثم تعرضت لبعض الأبحاث التى لم تشملها المنظومة ، فمنها ما أدرج فى ثنايا الشرح ، ومنها ما أفرد كبحث مستقل ، كبحث الجرح والتعديل .

- وأنهيت هذاالشرح بخاتمة ، ثم جريدة المراجع ، ثم الفهارس .

وقد سميت كتابى هذا : « صَقْلُ الأفْهَامِ الجليّة بشرح المنظومة البيقونيةِ » .

وأسأل الله عز وجل أن يجعل عملي كله صالحًا ، ولوجهه خالصًا ، ولا يجعل لأحد فيه شيئًا ، وأن ينفعني به يوم لا ينفع مالٌ ولا بنون ، وأن يغفر لي ولوالديّ ، ولجميع المسلمين .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

أبو إسلام

مصطفى بن محمد بن سلامة

* * *

فوائد موقظة [1]

(١) هذه الموقظات مختصرة من كتابنا كشف النقاط الملاح من مقدمة ابن الصلاح يسر الله طبعه .

الموقظة الأولى

وجوب اتباع النبى صلى الله عليه وآله وسلم

قال تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم فى شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خيرٌ وأحسن تأويلا ﴾ (١) .

فهذا نصٌ قرآني ، يتضمن وجوب طاعة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم استقلالا ، فله حق التشريع المتضمن للتحليل والتحريم ، فقد حرم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكل لحوم الحمر الأهلية ، ونهى عن أكل كل ذى ناب من السباع ، ونهى أن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها ، ونهى عن المحاقلة والمخابرة والمزابنة ، والمنابذة فمن باب أولى أن يبين لنا مراد الله عز وجل وذلك بتفسير مجمل الكتاب ، وتخصيص عمومه وتقييد مطلقه .

فلا رَدَّ للنزاع إلا إلى الله عز وجل ونبيه صلى الله عليه وآله وسلم ، فمن اختار بعد قضاء الله ورسوله ، فقد ضل ضلالا مبينًا ، قال تعالي : ﴿ وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالا مبينًا ﴾ (٢) .

---

(١) النساء : ٥٩ .
(٢) الأحزاب : ٣٦ .

فيجب رد كلّ نزاع دينى سواء كان فى الأحكام العملية كالصلاة ، أو العلمية كتوحيد الألهية إلى الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم .

لذلك قال عليه الصلاة والسلام : فيما رواه الشيخان عن أبى هريرة: « من أطاعنى فقد أطاع الله ومن عصانى فقد عصى الله » .

وقال صلى الله عليه وآله وسلم : فيما رواه البخارى عن أبى هريرة: « كلُّ أمتى يدخلون الجنة إلا من يأبى ، قيل : يا رسول الله ومن يأبى ؟ قال : من أطاعنى دخل الجنة ، ومن عصانى فقد أبى » .

فالعبادات مبناها على التوفيق والاتباع ، لا على الهوى والابتداع .

فالإسلام بنى على أصلين : الأول ، أن نعبد الله وحده لا شريك له، فلا صلاة إلا لله ، ولا صيام إلا لله ، ولا حج إلا لله ، ولا زكاة إلا لله ، ولا خوف إلا من الله ، ولا توكل إلا على الله ، ولا رجاء إلا فى الله ، ولا استعانة إلا بالله ، ولا استغاثة إلا بالله ، ولا خشية إلا من الله ، قال تعالى : ﴿ وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين ﴾ (١) .

والثانى : أن نعبد الله بما شرع الله على لسان نبيه صلى الله عليه وآله وسلم .

قال تعالى : ﴿ أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ﴾ (٢) .

---

(١) البينة : ٥ . (٢) الشورى : ٢١ .

وقال تعالى : ﴿ ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون إنهم لن يغنوا عنك من الله شيئًا ﴾ [1] .

قال ابن خزيمة : « ليس لأحدٍ مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قول إذا صحَّ الخبر » [2] .

* * *

(1) الجاثية : ١٨ ، ١٩ .

(2) سير ١٤/٣٧٣ .

الموقظة الثانية

وجوب طرح كل قولٍ خالف الدليل

إذا علمت ما سبق ، تبين أن الحق ما وافق الكتاب والسنة الصحيحة ، وأن كل قول خالف الكتاب والسنة الصحيحة وجب طرحه ، فهذه وصية الله عز وجل بتحريم الاختيار بعد قضاء الله ، ووصية الله عز وجل أيضًا بتحريم الاختيار بعد قضاء نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ، وهذه أيضًا وصية جميع أهل العلم .

فقد ذكر الصنعانى في إرشاد النقاد [1] :

« قيل لأبى حنيفة : إذا قلت قولا ، وكتاب الله يخالفه ! قال : اتركوا قولى بكتاب الله .

فقيل : إذا كان خبر رسول الله يخالفه ! قال : اتركوا قولى بخبر رسول الله .

فقيل : إذا كان قول الصحابة يخالفه ! قال : اتركوا قولى بقولهم » ا . هـ .

وقال مالك : « كلٌّ أحدٍ يؤخذ من قوله ويرد إلا صاحب هذا القبر » ا . هـ .

---

(١) ص : ١٤١ - ١٤٢ .

وقال الشافعي : « إذا صح الحديث ، فاضربوا بقولي الحائط » ا . هـ .

وقال أحمد : « لا تقلدوني ، ولا تقلدوا مالكًا ، ولا الشافعي ، ولا الأوزاعي ، ولا الثوري ، وخذوا من حيث أخذوا » ا . هـ .

وقال رحمه الله : « من قلة علم الرجل ، أن يقلد دين الرجال » ا . هـ .

وأما ما ثبت عن بعض أتباعهم خلاف ذلك ؛

كقول أبي الحسن الكرخي : « كل آية تخالف ما عليه أصحابنا ، فهي مؤولة أو منسوخة . وكل حديث كذلك فهو مؤول أو منسوخ » ا . هـ .

وكقول شاعرهم سامحه الله :

فلعنة ربنـــا أعـــداد رمـل على من رد قولَ أبي حنيفة

وكقول الحصكفي : - في مقدمة الدر المختار -

« أن عيسى عليه السلام ، سوف يحكم بالمذهب الحنفي ، عندما ينزل في آخر الزمن » .

فهذه الأقوال وما كان على شاكلتها ، أصحابها مُعْذِرُون بالتعصب ، ونحن أيضًا مُعْذِرُون بالاتباع .

واعلم يرحمك الله : أن أكثرهم ندموا ، فقد أضاعوا أعمارهم في غير ما كلفوا به ، وكما قال نادم :

نهايـة إقـدام العقـول عقـالُ وأكثـر سعـي العالميـن ضلالُ

وأرواحنا في وحشة من جسومنا وحاصـل دنيـانا أذى ووبالُ

ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله [١] :

« ومن تعبد بعبادة ليست بواجبة ، ولا مستحبة ، وهو يعتقدها واجبة أو مستحبة فهو ضال مبتدع » ا . هـ .

*   *   *

(١) مجموع الفتاوى جـ ١ ص ١٦٠ .

الموقظة الثالثة

السُنة منزلة من عند الله عز وجل

قال تعالى : ﴿ وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تكن تعلم ، وكان فضل الله عليك عظيمًا ﴾ (١) .

فهذا نصّ قرآنى بأن الذى نزل على النبى صلى الله عليه وآله وسلم شيئان :

الأول الكتاب ، والثانى الحكمة .

وذلك لأن حرف العطف يفيد المغايرة .

والكتاب معروف ، إذاً ما الحكمة ؟

قال تعالى : ﴿ واذكرن ما يتلى فى بيوتكن من آيات الله والحكمة، إن الله كان لطيفًا خبيراً ﴾ (٢) .

فهذه الآية بينت أن المتلو نوعان :

الأول : آيات الله عز وجل (وهى الوحى المتلو) .

الثانى : الحكمة (وهى الوحى المروى) .

وهذا مصداقًا لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فيما رواه أحمد وأبو داود عن المقدام بن معدى كرب :

---

(١) النساء : ١١٣ .

(٢) الأحزاب : ٣٤ .

« ألا إنى أوتيت الكتاب ومثله معه » ، وفى رواية : « ألا وإنه مثل الكتاب » .

فهذا المثل هو الحكمة [1] ، وهو السُنة .

لذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : « إن الحكمة هنا السُنة » .

وقال حسان بن عطية المحاربى : « إن السنة نزلت على النبى صلى الله عليه وآله وسلم كما نزل القرآن » .

وقد أشار الشافعى - رحمه الله - إلى هذا لمعنى فقال : « وما سن رسول الله صَلى الله عليه وآله وسلم فيما ليس لله فيه حكم ، فبحكم الله سنه » ، وكذلك أخبرنا الله عز وجل : ﴿ وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم صِراط الله ﴾ [2] .

ولذلك قال ابن تيمية [3] : « وقد قال غير واحدٍ من العلماء ، منهم يحيى بن أبى كثير ، وقتادة ، والشافعى ،وغيرهم الحكمة هى السُنة لأن الله أمر أزواج نبيه أن يذكرن ما يتلى فى بيوتهن من الكتاب

---

(١) ومن هنا يتبين وجوب تحديد مدلول الكلمة بما يحيط بها من القرائن اللفظية أو الحالية ، فليس الحكمة فى كل موضع بمعنى واحد . فمثلا كلمة (السمع) تأتى بمعنى إدارك الصوت مع المعنى كقوله تعالى : ﴿ قد سمع الله قول التى تجادلك فى زوجها ﴾ ، وتأتى بمعنى القبول كقوله تعالى : ﴿ وفيكم سمّاعون للكذب ﴾ ، وتأتى بمعنى الاستجابة كقوله المصلى : « سمع الله لمن حمده » أى استجاب لمن حمده ، وقد فصلت هذا المبحث فى كتابنا البرهان فى معانى الإيمان بين أهل السُنة والمبتدعة .

(٢) الشورى : ٥٢ .　　　　(٣) جـ ١ ص ٦ .

والحكمة والكتاب : القرآن وما سوى ذلك مما كان الرسول يتلوه هو السنة » ا . هـ .

ويوضحه ويؤيده قوله تعالى : ﴿ وكيف تكفرون وأنتم تتلى عليكم آيات الله وفيكم رسوله ﴾ فبين سبحانه أن آيات الله والرسول تمنع الكفر ، إذاً لابد من وجود الركنين في كل زمان ليمنع الكفر ، فإذا تخلف أحدهما كان سبب الكفر موجوداً ، وليس المراد ذات الرسول ، إذاً : المراد سنته .

وهذه السنة محفوظة فهي داخلة في قوله تعالى : ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾ [1] .

فالذي نزل هو الذكر وهو الكتاب والسنة .

والمراد هنا بالسنة : « خبر الواحد العدل عن مثله إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فمتى وجد خبرٌ بهذه الأوصاف أفاد العلم ، ووجب العمل به ، سواء كان الخبر في الصحيحين أو في غيرهما من كتب السنة . قال تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبإٍ فتبينوا ﴾ [2] ، إذاً لابد من قبول خبر العدل ، ومن ادعى أن خبر العدل عن مثله إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفيد العلم فقد ادعى .

أولا : أن الدين غير كامل ، لأن صفة الكمال مكتسبة من كتاب وسنة صحيحة وحيث إن الكل كامل يقينًا ، تعين أن أجزائه يقينية ، والكتاب يقيني ، إذاً السنة الصحيحة بالوصف السابق يقينية .

---

(1) الحجر : ٩ .　　(٢) الحجرات : ٦ .

ثانيًا : أن الحجة لم تقم على المشركين فإن الله أرسل رسولا إلى قوم ، فلو لم تقم به الحجة عليهم لكانوا معذورين .

وقد يقال : إن الرسول معه آيات تدل على صدقه .

والجواب : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أرسل سفراءه إلى البلدان والبوادي كما أرسل معاذاً رضى الله عنه إلى اليمن ، وقطعًا ليس مع معاذ رضى الله عنه هذه الآيات التي تدل على صدقه ، وعلى استدراكهم فإن من خالفه معذور ، ولكن آية معاذ رضى الله عنه أنه عدل ، وكذلك كل عدل [1] .

* * *

(١) وهذا بحث طويل ونفيس ذكرته بالتفصيل فى كتابنا التأسيس فى أصول الفقه على ضوء الكتاب والسنة ، وكذلك ذكر ابن حزم فى الإحكام (جـ ١ ص ١١٩ : ١٣٧) بحثًا نفيسًا وأيده العلامة أحمد شاكر (ص ٣٤ الباحث الحثيث) .

الموقظة الرابعة

الصبر على العلم

إنَّ العلم والصبر هما جماع الخير .

قال تعالى : ﴿ وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا ، وكانوا بآياتنا يوقنون ﴾ (١) .

وقال تعالى : ﴿ واذكر عبادنا إبراهيم وإسحاق ويعقوب أولى الأيدى والأبصار ﴾ (٢) .

وقال تعالى : ﴿ واتبع ما يوحى إليك واصبر حتى يحكم الله ﴾ (٣) .

وقال تعالى : ﴿ والعصر إن الإنسان لفى خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر ﴾ (٤) .

وإنَّ الجهل والظلم هما جماع الشر .

قال تعالى : ﴿ إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان ، إنه كان ظلومًا جهولا ﴾ (٥) .

وقال تعالى : ﴿ وقوم نوح من قبل إنهم كانوا هم أظلم وأطغى ﴾ (٦) .

---

(١) السجدة : ٢٤ .　(٢) سورة ص : ٤٥ .　(٣) يونس : ١٠٩ .

(٤) العصر كاملة .　(٥) الأحزاب : ٧٢ .　(٦) النجم : ٥٢ .

لذلك عليك - يرحمك الله - بالصبر على العلم ، وعلى العمل .

قال صالح بن أحمد بن حنبل : عزم أبى على الخروج إلى مكة ، ورافق يحيى بن معين ، فقال أبى : نحج ونمضى إلى صنعاء إلى عبد الرزاق ، قال : فمضينا حتى دخلنا مكة ، فإذا عبد الرزاق فى الطواف وكان يحيى يعرفه ، فطفنا ثم جئنا إلى عبد الرزاق ، فسلم عليه يحيى ، وقال : هذا أخوك أحمد بن حنبل ، فقال : حياه الله ، إنه ليبلغنى عنه كل ما أسر به ، ثبته الله على ذلك ، ثم قام لينصرف فقال يحيى : ألا تأخذ عليه الموعد ؟ فأبى أحمد ، وقال : لِمَ أغير النية فى رحلتى إليه ؟

أو كما قال ، ثم سافر إلى اليمن لأجله ، وسمع منه الكتب وأكثر عنه .

وقال الخلال : حدثنا أبو إسماعيل الترمذى ، سمعت قتيبة بن سعيد يقول : كان وكيع إذا كانت العتمة ينصرف معه أحمد بن حنبل ، فيقف على الباب فيذاكره ، فأخذ وكيع ليلة بعضادتى الباب ، ثم قال : يا أبا عبد الله : أريد أن ألق عليك حديث سفيان ، قال : هات . قال : تحفظ عن سفيان عن سلمة بن كهيل كذا ؟ قال : نعم حدثنا يحيى ، فيقول : سلمة كذا كذا ؟ فيقول حدثنا عبد الرحمن ، فيقول وعن سلمة كذا وكذا ؟ فيقول : أنت حدثتنا ، حتى يفرغ من سلمة ، ثم يقول أحمد : تحفظ عن سلمة كذا وكذا ؟ فيقول وكيع لا ثم يأخذ فى حديث شيخ شيخ ، قال : فلم يزل قائمًا حتى جاءت الجارية ، فقالت : قد طلع الكوكب أو قالت : الزهرة .

فإذا علمت ما سبق - يرحمك الله - فاقرأ :

تمــر بنـــا الأيـــام تترى وإنما نُساقُ إلى الآجال ، والعين تنظرُ

فلا عائد ذاك الشباب الذى مضى ولا زائــلٌ هــذا المشيب المكدرْ

ورحم الله القائل :

فتشبهوا إن لم تكونوا مثلهم إن التشبــه بالكـــرام فــلاحُ

* * *

الموقظة الخامسة

أهمية الإسناد

قال تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبإٍ فتبينوا ﴾ [1] .

اعلم - يرحمك الله - أن الله أمرك بعدم قبول خبر الفاسق ، حتى تفتش أهو صحيح أم غير صحيح ، وأمرك بقبول خبر العدل دون تردد ولا تبين .

وقال تعالى : ﴿ ائتونى بكتاب من قَبْلِ هذا أو أثارة من عِلْمٍ » أى رواية أو إسناد .

وقد نبه النبى صلى الله عليه وآله وسلم على هذا المعنى حيث قال فيما رواه أبو داود والحاكم عن أبى هريرة :

« كفى بالمرء كذبًا ، أن يحدث بكل ما سمع » .

إذاً أمرنا من الله عز وجل ومن رسوله بالكشف عن الأخبار ، وقبول خبر العدل ورد خبر الفاسق .

وقد حث النبى صلى الله عليه وآله وسلم على تحمل الأحاديث وأدائها ، فى أكبر تجمع للمسلمين فى حجة الوداع قال صلى الله عليه وآله وسلم :

---

(١) الحجرات : ٦

« وليبلغ الشاهد الغائب . فإن الشاهد عسى أن يُبلغ من هو أوعى له منه » رواه البخارى .

وقال صلى الله عليه وآله وسلم - فيما رواه أحمد وأبو داود والحاكم عن ابن عباس - :

« تسمعون ويُسْمَع منكم ، ويسمعُ ممن يَسمع منكم » .

تَسمعون ، أى الصحابة يسمعون من النبى صلى الله عليه وآله وسلم .

ويُسمع منكم ، أى التابعون يسمعون من الصحابى .

ويسمع ممن يسمع منكم أى تابعو التابعين يسمعون من التابعين فهذا هو الإسناد الذى اختص الله عز وجل به الأمة المحمدية .

لذلك قال محمد بن سيرين : « إن هذا العلم دين ، فانظروا عمن تأخذون دينكم » [١] .

وقال سفيان الثورى : « الإسناد سلاح المؤمن ، إذا لم يكن معه سلاح ، فبأى شىء يقاتل ؟ » [٢] .

وقال ابن المبارك : « الإسناد من الدين ، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء » [٣] .

---

(١) الكفاية : ١٩٧ .

(٢) مقدمة المجروحين لابن حبان : ص ٢٧ .

(٣) تاريخ بغداد جـ ٦ ص ١٦٦ .

وقال ابن الصلاح فى مقدمته [١] :

« أصل الإسناد خصيصة فاضلة ، من خصائص هذه الأمة ، وسنة بالغة من السنن المؤكدة » .

وقال القسطلانى فى المواهب اللدنية [٢] :

قال أبو بكر محمد بن أحمد (يعنى ابن الخاضبة الحافظ محدث بغداد) : « يلغنى أن الله خص هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يعطها من قبلها من الأمم : الإسناد ، والأنساب ، والإعراب » .

وقال شيخ الإسلام فى منهاج السنة النبوية [٣] :

« الإسناد من خصائص هذه الأمة ، وهو من خصائص الإسلام ، ثم هو فى الإسلام من خصائص أهل السنة ، والرافضة من أقل الناس عناية به ، إذ كانوا لا يصدقون إلا بما يوافق أهواءهم ، وعلامة كذبه أنه يخالف هواهم ، ولهذا قال عبد الرحمن بن مهدى : أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم ، وأهل الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم » ا . هـ .

وقد بدء السؤال عن الإسناد لما وقعت الفتنة ، روى مسلم فى مقدمة صحيحه [٤] ، والخطيب فى الكفاية [٥] بإسنادهما إلى عاصم الأحول عن ابن سيرين قال : « لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا : سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم ، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم » ا . هـ .

---

(١) ص : ٢٣١ . (٢) جـ ٥ ص ٣٩٥ . (٣) جـ ٤ ص ١١ .
(٤) ص ١٥ . (٥) ص ١٩٦ .

وقد بدء السؤال بالتحديد فى زمن المختار ، روى الخطيب فى الجامع لأخلاق الراوى ، وآداب السامع [1] بسنده عن خيثمة بن عبد الرحمن قال : « لم يكن الناس يسألون عن الإسناد ، حتى كان زمن المختار فاتهموا الناس » ، وكذلك قال ابن رجب : « روى الإمام أحمد عن جابر بن نوح عن الأعمش عن إبراهيم ، قال : إنما سئل عن الإسناد أيام المختار » .

قلت : المختار هو ابن أبى عبيد الثقفى الكذاب المارق الهالك سنة سبع وستين .

فدراسة الأسانيد تُمَيز صحيح الحديث منْ سقيمه ، فإن الأحكام العملية والعلمية تقوم على الصحيح ، ولا تثبت بالسقيم سوء كان ضعيفًا أو ما دونه وذلك بالإجماع .

وقال ابن تيمية فى مجموع الفتاوى [2] : « وعلم الإسناد ، والرواية مما خص الله به أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، وجعله سلمًا إلى الدراية ، فأهل الكتاب لا إسناد لهم يأثرون به المنقولات ، وهكذا المبتدعون من هذه الأمة أهل الضلالات ، وإنما الإسناد لمن أعظم الله عليه المنة ، أهل الإسلام والسنة ، يفرقون به بين الصحيح والسقيم والمعوج والقويم » .

وقال - رحمه الله [3] - : « فإذا اجتمع أهل الفقه على القول بحكم لم يكن إلا حقًا ، وإذا اجتمع أهل الحديث على تصحيح حديث لم يكن إلا صدقًا » ا . هـ .

* * *

---

(1) جـ ١ ص ١٣٠ . (2) جـ ١ ص ٩ . (3) جـ ١ ص ٩ .

الموقظة السادسة

المبادئ العشرة لعلم أصول الحديث

إن مبـــادئ كـــلِّ فـــنٍّ عشـرةٌ الحـــدُّ والموضـــوع ثـــم الثمـرة
وفضلـــه ونسبـــه والواضـــعُ والاســم الاستمداد حكمُ الشارع
فمسائل والبعض بالبعض اكتفى ومَـــنْ درى الجميـــع حاز الشّرفا

الحد : علم الحديث نوعان :

الأول : علم الحديث رواية ، وهو ما نقل عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم .

والثانى : علم الحديث دراية ، وهو العلم بالقواعد التى يعرف بها أحوال السند والمتن من حيث القبول والرد .

الموضوع : البحث فى السند والمتن من حيث القبول والرد .

الفائدة : تصفية السنة المشرفة ، مما شابَها من الأحاديث الضعيفة ، والموضوعة ، والتى لا أصل لها ، فيعرف المقبول من المردود ، تحقيقًا لقوله تعالى : ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾ (١) .

الفضل هو أشرف من غيره ، ويكفيه فضلا أنه يميز قول النبى صلى

---

(١) الحجر : ٩١ .

اللّٰه عليه وآله وسلم عن قول غيره قال ابن تيمية فى مجموع الفتاوى [1] : « علم الحديث من أهم العلوم وأنفعها » .

النسبة : نسبته إلى غيره التباين .

الاستمداد : من الكتاب والسنة الصحيحة .

الواضع : أول من صنَّف فيه كفن مستقل ، هو القاضى أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرَّامَهُرْمُزِىُّ المتوفى سنة ٣٦٠ هـ ، فى كتاب سماه « المحدِّثُ الفاصل بين الراوى والواعى » .

المسائل : تدوين المسالك التى يلتزمها المحقق ، ويسترشد بها ، لمعرفة صحيح الحديث من سقيمه .

الاسم : اسمه « علم مصطلح الحديث » ، « علم علوم الحديث » ، « علم أصول الحديث » ، « علم الحديث دراية » .

الحكم : حكم الشارع أنه واجب عينى على كلٍّ من له قدرةٌ على النظر والاستدلال [2] واشتغل بالأمور الشرعية .

* * *

---

(١) جـ ١٨ .

(٢) فلا يجوز لمن يتصدر للفقه أو التفسير أن يخوض فيهما إلا بعد هضم هذا العلم ، وأمّا دعوى أنه يجوز ويكفى له أن يسأل أهل التخصص فى الصناعة الحديثية فالسؤال الذى يفرض نفسه يسألُ من ؟ فإن كثيراً من الأحاديث يصححها البعض ويضعفها البعض ، وعليه فإذا أخذ بمن صحح والحديث ضعيف ما جاز الإنكار عليه ، ثم ما الفائدة من هذا العلم إذاً ؟ طالما أنه يجوز أن يعتمد على غيره فكل حديث فيه تصحيح أو تضعيف من أهل الصنعة ، فتبين بذلك أن الاكتفاء بقول أهل التخصص هو فى حقيقته قول ابن الصلاح بتحريم التصحيح والتضعيف وإن لم يصرح به .

الموقظة السابعة

تعريفات أولية

١ - علم الحديث رواية : هو ما نقل عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم .

٢ - علم الحديث دراية : هو العلم بالقواعد ، التى يعرف بها أحوال السند ، والمتن من حيث القبول والرد .

٣ - الحديث يتكون من ركنين : هما السند والمتن .

٤ - والسند يتكون من جزئين : وهما الرواة ، ومادة الاتصال .

٥ - معنى الحديث : فى اللغة الجديد ، والجديد ضد القديم .

ويجمع على أحاديث ، ولكن هذا الجمع على خلاف القياس ، لأن الحديث كالقضيب ويجمع على قُضب ، أو كرغيف ويجمع على أرغفة، فالجمع القياسى للحديث حُدث ، أو أحدثة .

٦ - معنى الحديث : فى الاصطلاح [١] : « ما أضيف إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو صفةٍ » وما سبق عند الإطلاق يفيد ما حدث به بعد النبوة .

---

(١) الاصطلاح فى اللغة : مطلق الاتفاق .

- الاصطلاح فى الصنعة : اتفاق طائفة مخصوصة على أمرٍ مخصوص متى أطلق انصرف إليه .

قال شيخ الإسلام [١] : « الحديث النبوى : هو عند الإطلاق ، ينصرف إلى ما حدث به عنه بعد النبوة ، من قوله وفعله ، وإقراره » .

٧ - ومن مرادفات الحديث : الخبر ، والأثر .

٨ - معنى السَّنَد : هو سلسلة [٢] الرجال المؤدية للمتن .

٩ - الرواة : هم الذين ينقلون الأخبار ، سواء كانوا رجالا أو نساءً أحراراً أو عبيداً .

١٠ - مادة الاتصال : هى أداة توصيل المتن من الشيخ إلى تلميذه، كقولهم حدثنا فلانٌ ، أو أخبرنا فلان ، أو أنبأنا فلان ، أو عن فلان ، أو أن فلانًا ، أو قال فلان .

١١ - المتن : ما ينتهى إليه السند من الكلام .

١٢ - أول من دوَّن الحديث من الصحابة ، وأقره النبى صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك هو عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما .

وأول من دوَّنه من التابعين الزهرى ، روى أبو نُعيم من طريق محمد ابن الحسن عن مالك أنه قال : « أول من دوَّن العلم ابن شهاب - يعنى الزهرى » .

ثم أمر عمر بن عبد العزيز أمير المؤمنين عماله في الأمصار وعلماء

---

(١) جـ ١٨ .

(٢) السلسلة تتكون من حلقات وهذه الحلقات لا تسمى سلسلة حتي تتصل ببعض فالحلقة كالراوى والاتصال كمادة الاتصال .

الأفاقِ أن يكتبوا حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وروى أبو نُعيم فى تاريخ إصبهان (أصفهان فى لغة المشرق) بلفظ : كتب عمر بن عبد العزيز فى الآفاق : « انظروا حديثِ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاجمعوه » .

١٣ - المُخَرِّج : اسم فاعل ، ومعناه أى من ذكر رواة الحديث .

١٤ - المخْرَج : اسم مكان ، فيقال هذا حديث عُرِف مخرجه ، أو لم يعرف مخرجه ، أى عُرِف رجاله أو لم يعرف رجاله .

١٥ - المحدِّث : هو من اشتغل بالسنة النبوية ، رواية ودراية .

١٦ - الإخبارى : هو من اشتغل بالتواريخ وما شاكلها .

١٧ - الحديث القدسى يساوى الحديث الربانى (١) يساوى الحديث الإلهى .

والمراد الذى يرويه النبى صلى الله عليه وآله وسلم عن الله عز وجل

---

(١) قال على : الربانيون هم الذين يغذون الناس بالحكمة ، ويربونهم عليها .
وقال ابن عباس : هم الفقهاء المعلمون .
وهذا هو قوله تعالى : ﴿ ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تُعلِّمون الكتاب ، وبما كنتم تدرسون ﴾ .
كما فى لسان العرب أن زيادة الألف والنون للمبالغة فى النسب .

وصيغة الرواية هى أن يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ربه تعالى ، وغير ذلك .

وقد اتفق العلماء على أن معنى الحديث القدسى من عند الله ، واختلفوا فى اللفظ ، فمنهم من قال : اللفظ من كلام الله ، والبعض قال : بل لفظ النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، والصواب والله أعلم أنه من كلام الله عز وجل .

وهذا هو الفرق بينه وبين الحديث النبوى فإن معناه من عند الله عز وجل ، ولفظه من النبى صلى الله عليه وآله وسلم .

لأنه كما سبق أن السنة منزلة قال تعالى : ﴿ إن الحكم إلا لله ﴾ ، ولا يستدرك على هذا أنه لو كان المعنى واللفظ من عند الله لجاز تلاوته فى الصلاة ، فإن الله سبحانه لم يتعبدنا فى الصلاة إلا بما بين دفتى المصحف أما قال تعالى : ﴿ قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربى لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربى ولو جئنا بمثله مدداً ﴾ [1] . ومن كلام الله الذى لم نؤمر بتلاوته فى الصلاة كقوله تعالى فى حديث المعراج : « قال : يا محمدُ إنهنَّ خمسُ صلواتٍ كلَّ يومٍ وليلةٍ لكلِّ صلاةٍ عشر ، فذلك خمسون صلاة » رواه أحمد ومسلم عن أنس .

● تنبيه :

قال فى لقط الدرر : « واعلم أن هذه اصطلاحات لأهل الفن فلا مشاحة فى معارضة بعضها » ا . هـ .

* * *

---

(١) الكهف : ١٠٩ .

الْمَنْظُومَةُ الْبَيْقُونِيَّةُ
مَضْبُوطَةً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١ - أَبْدَأُ بِالحَمْدِ مُصَلِّيًا عَلَى ... مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلا

٢ - وَذِي مِنْ أَقْسَامِ الحَدِيثِ عِدَّهْ ... وَكُلُّ وَاحِدٍ أَتَى وَحَدَّهْ

٣ - أَوَّلُها الصَّحِيحُ وَهُوَ مَا اتَّصَلْ ... إِسْنَادُهُ وَلَمْ يُشَذَّ أَوْ يُعَلّ

٤ - يَرْوِيهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ ... مُعْتَمَدٌ فِي ضَبْطِهِ وَنَقْلِهِ

٥ - وَالحَسَنُ المَعْرُوفُ طُرْقًا وَغَدَتْ ... رِجَالُهُ لاَ كَالصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ

٦ - وَكُلُّ مَا عَنْ رُتْبَةِ الحَسَنِ قَصُرْ ... فَهُوَ الضَّعِيفُ وَهُوَ أَقْسَامًا كَثُرْ

٧ - وَمَا أُضِيفَ لِلنَّبِيِّ المَرْفُوعُ ... وَمَا لِتَابِعٍ هُوَ المَقْطُوعُ

٨ - وَالمُسْنَدُ المُتَّصِلُ الإِسْنَادِ مِنْ ... رَاوِيهِ حَتَّى المُصْطَفَى وَلَمْ يَبِنْ

٩ - وَمَا بِسَمْعِ كُلِّ رَاوٍ يَتَّصِلْ ... إِسْنَادُهُ لِلْمُصْطَفَى فَالمُتَّصِلْ

١٠ - مُسَلْسَلٌ قُلْ مَا عَلَى وَصْفٍ أَتَى ... مِثْلُ : أَمَا وَاللَّهِ أَنْبَانِي الفَتَى

١١ - كَذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِمًا ... أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسَّمَا

١٢ - عَزِيزُ مَرْوِي اثْنَيْنِ أَوْ ثَلاَثَهْ ... مَشْهُورُ مَرْوِي فَوْقَ مَا ثَلاَثَهْ

١٣ - مُعَنْعَنٌ كَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ كَرَمْ ... وَمُبْهَمٌ مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمْ

١٤ - وَكُلُّ مَا قَلَّتْ رِجَالُهُ عَلاَ ... وَضِدُّهُ ذَاكَ الَّذِي قَدْ نَزَلاَ

١٥ - وَمَا أَضَفْتَهُ إِلَى الأَصْحَابِ مِنْ ... قَوْلٍ وَفِعْلٍ فَهْوَ مَوْقُوفٌ زُكِنْ

١٦ - وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطْ ... وَقُلْ غَرِيبٌ مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطْ

١٧ - وكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بحَالِ ... إسْنَادُهُ مُنْقَطِعُ الأَوْصَالِ

١٨ - والمُعْضَلُ السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ ... وَمَا أَتَى مُدَلَّسًا نَوْعَانِ

١٩ - الأَوَّلُ الإسْقَاطُ للشَّيْخِ وأَنْ ... يَنْقُلَ عَمَّنْ فَوْقَهُ بِعَنْ وَأَنْ

٢٠ - والثَّانِ لاَ يُسْقِطُهُ لَكِنْ يَصِفْ ... أَوْصَافَهُ بِمَا بِهِ لاَ يَنْعَرِفْ

٢١ - وَمَا يُخَالِفُ ثِقَةٌ فِيهِ المَلاَ ... فَالشَّاذُّ وَالمَقْلُوبُ قِسْمَانِ قِسْمُ

٢٢ - إِبْدَالُ رَاوٍ مَا بِرَاوٍ قِسْمُ ... وَقَلْبُ إِسْنَادٍ لِمَتْنٍ قِسْمُ

٢٣ - وَالفَرْدُ مَا قَيَّدْتَهُ بِثِقَةِ ... أَوْ جَمْعٍ أَوْ قَصْرٍ عَلَى رِوَايَةِ

٢٤ - وَمَا بِعِلَّةٍ غُمُوضٍ أَوْ خَفَا ... مُعَلَّلٌ عِنْدَهُمُ قَدْ عُرِفَا

٢٥ - وَذُو اخْتِلاَفِ سَنَدٍ أَوْ مَتْنِ ... مُضْطَرِبٌ عِنْدَ أُهَيْلِ الفَنِّ

٢٦ - وَالمُدْرَجَاتُ فِي الحَدِيثِ مَا أَتَتْ ... مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الرُّوَاةِ اتَّصَلَتْ

٢٧ - وَمَا رَوَى كُلُّ قَرِينٍ عَنْ أَخِهْ ... مُدَبَّجٌ فَاعْرِفْهُ حَقًّا وَانْتَخِهْ

٢٨ - مُتَّفِقٌ لَفْظًا وَخَطًّا مُتَّفِقْ ... وَضِدُّهُ فِيمَا ذَكَرْنَا المُفْتَرِقْ

٢٩ - مُؤْتَلِفٌ مُتَّفِقُ الخَطِّ فَقَطْ ... وَضِدُّهُ مُخْتَلِفٌ فَاخْشَ الغَلَطْ

٣٠ - وَالمُنْكَرُ الفَرْدُ بِهِ رَاوٍ غَدَا ... تَعْدِيلُهُ لاَ يَحْمِلُ التَّفَرُّدَا

٣١ - مَتْرُوكُهُ مَا وَاحِدٌ بِهِ انْفَرَدْ ... وَأَجْمَعُوا لِضَعْفِهِ فَهُوَ كَرَدّ

٣٢ - وَالكَذِبُ المُخْتَلَقُ المَصْنُوعُ ... عَلَى النَّبِيِّ فَذَلِكَ المَوْضُوعُ

٣٣ - وَقَدْ أَتَتْ كَالجَوْهَرِ المَكْنُونِ ... سَمَّيْتُهَا مَنْظُومَةَ البَيْقُونِي

٣٤ - فَوْقَ الثَّلاَثِينَ بِأَرْبَعٍ أَتَتْ ... أَبْيَاتُهَا ثُمَّ بِخَيْرٍ خُتِمَتْ

● تنبيه :

هذه القصيدة من بحر الرَّجَز الذى أجزاؤه « مُسْتَفْعِلُنْ » ست مرات .

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

بدء الناظمُ المنظومة بالبسملة ، وهذا ابتداء حقيقى ، به بُدء الكتاب العزيز ، وامتثالا لفعله صلى الله عليه وآله وسلم فى الرسائل التى بعثها إلى النواحى ، فكان يبدؤها ببسم الله الرحمن الرحيم كما فى كتابه صلى الله عليه وآله وسلم إلى هرقل ، وقد بدء بها سليمان خطابه إلى بلقيس : ﴿ إنه من سليمان وإنه بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ (١) ، وهذا شرع من قبلنا ثبت بشرعنا ، فإما أن يكون فعل النبى صلى الله عليه وآله وسلم تقريراً لثبوته فى شرعنا ، قال تعالى : ﴿ فبهداهم اقتده ﴾ (٢) ، وإمَّا أن يقال من المسكوت عنه ، فيكون من قبيل العفو قال صلى الله عليه وآله وسلم : « الحلال ما أحله الله فى كتابه ، والحرام ما حرمه الله فى كتابه ، وما سكت عنه فهو مما عفا عنه » رواه الترمذى وابن ماجه والحاكم عن سلمان .

أولاً : معانى المفردات :

« الباء » للمصاحبة ، وقيل للاستعانة ، وقيل للتبرك .

« اسم » مشتقة من السُمُوّ وهو العلو ، وقيل مشتقة من السمة أى العلامة .

« الله » لفظ الجلالة ، وهو أعرف المعارف على الإطلاق .

---

(١) النمل : ٣٠ .   (٢) الأنعام : ٩٠ .

« الرحمن » اسم من أسماء الله ، مشتق من الرحمة ، على وزن فعلان .

لم يشارك أحدٌ المولى عز وجل فيه ، فمن شاركه قصمه ، كما قصم مسيلمة الكذاب .

وصفة من صفاته سبحانه .

ومعناه من عَظُم إحسانُه ، وعمَّ امتنانُه [1] .

« الرحيم » اسم من أسماء الله ، مشتق من الرحمة أيضًا ، على وزن فعيل .

أطلق الله عز وجل هذا الاسم على نبينا صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال تعالى : ﴿ حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم ﴾ [2] .

ومعناه « من سدَّ كلَّ فَاقَةٍ ، ولم يُحمِّل فوقَ طاقةٍ » [3] .

ثانيًا : الإعراب :

« الباء » حرف جر ، متعلقة بمحذوف وجوبًا ، قدر اسمًا مؤخراً تقديره تأليفى وعللوا ذلك بأن الاسم يدل على الدوام ، ومنهم من قدره اسمًا متقدمًا تقديره ابتدائى بسم الله ، وعليه فإن الجار والمجرور فى محل رفع وقُدِّر فعلا مؤخراً تقديره أُألف ، وعللوا ذلك بأن الفعل أصل العمل ، ومنهم من قدره فعلا متقدمًا تقديره ابدأ بسم الله ، وعليه فإن الجار والمجرور فى محل نصب .

---

(١) الباكورة ص ١١ .

(٢) التوبة : ١٢٨ .

(٣) الباكورة ص ٣٣ .

ولحذف العامل هنا فوائد ذكرها ابن القيم ، فقال :

أنه مَوْطِنٌ لا ينبغى أنْ يتقدم فيه غير ذكر الله تعالى ، أن الفعل إذا حُذف صَحَّ الابتداء بالبسملة ، فى كل عملٍ وقولٍ وحركةٍ فكان الحذفُ أعمّ .

فإن قيل لما ظهر الفعل تقديما وتأخيرا فى قوله تعالى : ﴿ اقرأ باسم ربكَ ﴾ [1] ، و ﴿ بسم الله مجرايها ﴾ [2]

الجواب : أن المقام يقتضى ذلك .

« اسم » اسم مجرور بالكسرة الظاهرة ، ومضاف .

« الله » لفظ الجلالة ، مجرور بالمضاف .

« الرحمن ، الرحيم » صفتان لله سبحانه وتعالى ، وعلامة جرهما الكسرة الظاهرة .

ثالثًا : المعنى الإجمالى عند الناظم :

بسم الله أألّفُ « أوِ أبدأ » [3] حال كونى مستعينًا بذكر الله تعالى .

رابعًا : تنبيهات :

الحديث « كلّ أمرٍ ذى بال لا يُبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر » هذا الحديث .

---

(1) العلق : ١ .

(2) هود : ٤١ .

(3) البسملة مصاحبة للعمل من أوله إلى آخره .

ضعيف جداً ، فيه أحمد بن محمد بن عمران وليس بشيء كما قال الأزهري .

ورواه السبكي وفيه خارجة بن مصعب وهو متروك كما قال الحافظ .

* * *

١ - أبدأ بالحَمْدِ مُصَلّياً عَلَى ... مُحمّدٍ خَيْرِ نبيٍّ أرسِلا

أولاً : معانى المفردات :

« **الحمد فى اللغة** » الوصف بالثناء على الجميل الاختيارى .

والحمد مطلق ، يستعمل فى النعمة بلفظ الحمد لله ويستعمل فى البلاء بلفظ الحمد لله على كلّ حال .

والابتداء بالحمد ، ابتداء إضافيًا ، لأنه بدء بالبسملة ابتداءً حقيقيًا وذلك اقتداءً بالكتاب العزيز : ﴿ الحمد لله رب العالمين ... ﴾ (١) .

وتأسيًا بالنبى - صلى الله عليه وآله وسلم - حيث يبدء الخطب والأحاديث بقوله - صلى الله عليه وآله وسلم - : « إنّ الحمد لله.. » رواه الترمذى وغيره .

« **مصليًا** » من الصلاة ، والصلاة من الله عز وجل الرحمة ، ومن الملائكة الاستغفار ، ومن الثقلين الدعاء .

والجملة خبرية اللفظ ، إنشائية المعنى ، أى فيها طلب الصلاة على النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، قال تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ﴾ (٢) .

« **خير** » أفعل تفضيل ، كأخير وأشر ، ويجوز حذف الهمزة ، خير وشر .

---

(١) الفاتحة : ١ .　　(٢) الأحزاب : ٥٦ .

ثانيًا : الإعراب :

« أَبْدَأُ » فعل مضارع مرفوع بالضمة ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا .

« بالحمد » جار ومجرور متعلقان بالفعل « أبْدَأ » .

« مُصَلِيًا » حال من فاعل أبدَأُ ، وعليه فإن المعني هو أبدأُ منظومتى هذه بحمد الله حالة كونى مصليًا علي محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، أو حال مؤكدة لعاملها المحذوف تقديره « أصلى وأسلم » ، وعليه فإن المعنى هو أبدأ بحمد الله أولاً ، وأصلى وأسلم ثانيًا حالة كونى مصليًا ومسلمًا على محمد صلى الله عليه وآله وسلم .

« على محمدٍ » جار ومجرور متعلقان بمُصلِّيًا .

« خيرِ » صفة لمحمدٍ صلى الله عليه وآله وسلم مجرور ، ومضاف.

« نبيٍّ » مضاف إليه مجرور بالإضافة .

« أرْسِلا » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفعل ضمير مستتر جوازاً .

والجملة من الفعل ونائبه فى محل جر صفة لأنها بعد النكرة .

الألف فى أرسِلا للإطلاق .

ثالثًا : المعنى الإجمالى عند الناظم :

أى أبدأ بداية إضافة بحمد الله عز وجل بما هو أهله ، وأُثَنّى بالصلاة على نبينا محمدٍ صلى الله عليه وآله وسلم خير نبيٍّ مُرسلٍ .

رابعًا : تنبيهات :

استخدم كثير من الشراح حديث : « كلّ أمرٍ ذى بال لا يُبدأ فيه بالحمد فهو أقطع » رواه أبو داود وغيره ، وحسّنه ابن الصلاح .

قلت : أولا : هذا الحديث ضعيف لأن فيه قرة بن عبد الرحمن المعافرى المصرى وفيه ضعف من قبل حفظه ، ولم يحتج به مسلم وإنما أخرج له فى الشواهد .

ثانيًا : ابنُ الصلاح حَرّم التصحيح والتضعيف فكيف حَسَّنَ الحديث هنا ؟!

استخدم بعض الشرّاح حديث : « إنَّ اللّه تعالى يحب أن يُحْمَدَ » رواه الطبرانى .

قلت : الحديث ضعيف وهو عن الأسود بن سريع .

ينكر [١] على الناظم أنه اقتصر على الصلاة دون السلام ، واللّه عز وجل يقول : ﴿ يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليمًا ﴾ [٢] .

يُحْمَدُ للناظم أنه جمع بين لفظى النبوة والرسالة ، فإن اللّه عز وجل قد جمع لنبينا صلى اللّه عليه وآله وسلم ما تفرق فى الأنبياء . كما جمع فى القرآن ما تفرق فى جميع الكتب المنزلة .

---

(١) من مادة (ن ك ر) ، والنكرة ضدُّ المعرفة ، والمراد بهذا اللفظ أن الاقتصار على الصلاة غير معروف فهو يخالف الآية والأحاديث ، ولذلك يقول أهل الصنعة المنكر ضد المعروف ، فمعنى اللفظ عند الإطلاق غير معناه عند تقييده .

(٢) الأحزاب : ٥٦ .

بدء الناظم الأرجوزة بالحمد ، وهذا أمر حسن ، لأن اللّه إذا ذكر الأمور التكوينية ، والتشريعية ، قدمها بالحمد كقوله تعالى :

﴿ الحمد للّه الذى خلق السموات والأرض ، وجعل الظلمات والنور ﴾ (١) .

﴿ الحمد للّه الذى أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجًا ﴾ (٢) .

* * *

---

(١) الأنعام : ١ .
(٢) الكهف : ١ .

٢ - وَذِي مِن أَقْسَامِ الحَدِيثِ عِدَّةٌ
وكُـــلُّ واحِـــدٍ أُتـــى وَحَـــدّهُ

أولاً : معانى المفردات :

« ذى » اسم إشارة للمفردة المؤنثة ، وقد يضاف إليها « ها » التنبيه « هذى » وهما للقريب .

« أقسام » جمع قِسْم .

« الحديث » فى اللغة : الجديد ، والجديث ضد القديم ، وتجمع على أحاديث على خلاف القياس ، لأن حديث كرغيف وجمعه أرغفة وعليه فالجمع القياسى أحدثة ، وأيضا كقضيب وجمعه قُضُب ، وعليه فالجمع القياسى حُدُث .

وفى الاصطلاح : ما أضيف إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو صفة .

« عِدَّة » بفتح الدال مع تشديدها ، أى معدودة ، وعددها اثنان وثلاثون نوعا ، وذلك لأن الأقسام ثلاثة ، الصحيح ، والحسن والضعيف حسب اصطلاح المتأخرين .

« أتى » بصيغة الماضى ، أى يأتى فى النظم ، كما قال تعالى : ﴿ أتى أمر الله فلا تستعجلون ﴾ (١) .

« وَحَدَّه » الواو للمعية ، وحدّه بفتح الدال مع تشديدها ، معناه

---

(١) النحل : ١ .

« هو عبارة عن المقصود بما يحصره ، ويحيط به إحاطة تمنع أن يدخل فيه ما ليس منه أو يخرج منه ما هو منه »[1] .

ثانيًا : الإعراب :

« و » استئنافية .

« ذى » اسم إشارة مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ .

« مِنْ » حرف جر .

« أقسام » اسم مجرور بالكسرة الظاهرة ، ومضاف .

« الحديث » مضاف إليه مجرور بالإضافة ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

« عدة » خبر مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها السكون العارض والجار والمجرور حال من عدة ، لأن الجار والمجرور إذا تقدم النكرة كان حالا منها . وإذا تأخر كان صفة لها .

« و » استئنافية .

« كلّ » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وكلُّ مضاف .

« واحدٍ » مضاف إليه مجرور بالإضافة ، وعلامته الكسرة الظاهرة .

« أتى » فعل ماضى مبنى بفتحة مقدرة ، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره « هو » يعود على كل .

« و » الواو هنا للمعية ، أى بمعنى مع .

---

(١) اللمع للشيرازى ص ٣ .

« حَدَّه » مفعول معه منصوب بفتحة ظاهرة ، « وحد » مضاف ، « والهاء » مضاف إليه مجرور بالإضافة وعلامة جرّه الكسرة المقدرة ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ .

ثالثًا : المعنى الإجمالى عند الناظم :

قال الناظم : بعد ما افتتحت منظومتى افتتاحا حقيقيا بالبسملة ، وإضافيًا بحمد اللّه والصلاة على النبى صلى اللّه عليه وآله وسلم ، وفرغتُ أقول : هذه المنظومة تشتمل على عددٍ ، من أقسام الحديث ، وكلُّ قسمٍ ذُكر مع حدِّه وتعريفه .

رابعًا : تنبيهات :

أقسام الحديث ثلاثة ، الصحيح ، والحسن ، والضعيف حسب اصطلاح المتأخرين ، ولكن من هذه الأقسام ، أنواع منها ما يتعلق بالمتن كالمرفوع والموقوف ومنها ما يتعلق بالسند كالعالى والنازل ، ومنها ما يتعلق بهما كالصحيح والحسن .

ينقسم الحديث إلى مقبول ومردود وينقسم المقبول إلى صحيح ، وحسن ، والصحيح إلى نوعين ، صحيح لذاته وصحيح لغيره ، وكذلك الحسن ، حسن لذاته ، وحسن لغيره .

وينقسم المقبول بأقسامه الأربعة ، إلى معمول به ، وغير معمول به فالمعمول به ، المحكم والناسخ وغير المعمول به المرجوح والمنسوخ .

وينقسم المردود باعتبار سبب الضعف إلى ثلاثة أقسام :

الأول : ضعف بسبب سقط فى الإسناد .

الثانى : ضعف بسبب ضعف فى الراوى .

الثالث : ضعف بسبب شذوذ أو علة فى السند أو المتن .

والحديث المضاف إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم يسمى مرفوعًا .

والمضاف إلى الصحابى يسمى موقوفًا .

والمضاف إلى التابعى يسمى مقطوعًا .

* * *

٣ - أوَّلُها الصَّحِيحُ وهُوَ ما اتَّصَلْ
إسنَــادُهُ وَلَـــم يُشَـــذَّ أوْ يُعَـلْ

٤ - يَرْوِيــهِ عَـدلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِه
مُعْتَمَـــدٌ فـــى ضَبْطِـــهِ ونَقْلِــه

أولاً : معانى المفردات :

« أوّلها » أى أول أقسام الحديث .

« الصحيح » فى اللغة ضد المريض ، والصحيح على وزن فعيل بمعنى فاعل من الصحة .

« ما » اسم موصول ، والمراد المتن .

« اتصل » الاتصال ضد الانقطاع .

« إسناده » بمعنى السند ، وهو فى اللغة المُعْتمد ، وذلك لأن صحة نسبة المتن يعتمد عليه ويستند إليه .

« ولم يشذّ » هكذا مبنية للمجهول ، والمراد أى لم يشذ ذلك الاسناد ، ومادتها شذّ بمعنى انفرد .

« أو » بمعنى الواو العاطفة ، أى ولم يُعَلْ .

« يُعَلْ » هكذا مبنية للمجهول ، والمراد أى لم يُعل ذلك الإسناد ، ومادتها أعَلّ .

« يَرْويه » أى يروى وينقل الصحيح .

« عدلٌ » المراد الراوى المتصف بالعدالة .

« ضابطٌ » المراد الراوى المتصف بالضبط سواء كان ضبط صدر أو كتاب .

« عن مثله » أى يرويه عدل ضابط مثله .

« معتمد » المراد أى موثوق به .

« فى ضبطه » إذا حدث من صدره ، وقد يراد معتمد فى تحمله .

« ونقله » أى وفى نقله إذا حدَّث من كتاب ، وقد يراد معتمد فى أدائه .

ثانيًا : الإعراب :

« أولها » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وأول مضاف ، والهاء مضاف إليه .

« الصحيح » خبر مرفوع بالضمة الظاهرة .

« وهْوَ » الواو استئنافية هو ضمير مبنى على الفتح فى محل رفع مبتدأ ، والهاء ساكنة لضرورة النظم .

« ما » اسم موصول مبنى على السكون فى محل رفع خبر .

« اتصل » فعل ماض مبنى على الفتح ، ولكن مقدرةً لانشغال المحل بسكون الوقف .

« إسناده » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، وإسناد مضاف ، والهاء مضاف إليه عائد على الموصول ، وجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب .

« ولم » الواو حالية ، ولم حرف نفى وجزمٍ وقلبٍ .

« يُشذ » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره « هو » عائد على متن الحديث ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل نصب حال من الاسم الموصول « ما » .

« أو » حرف عطف بمعنى الواو العاطفة .

« يُعَلّ » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره « هو » عائد على متن الحديث ، والجملة في محل نصب ، معطوفة على جملة يُشذّ .

« يرويه » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل ، والهاء فى محل نصب مفعول به .

« عدلٌ » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة .

« ضابط » صفة لعدل مرفوع بالضمة .

« عن مثله » جار ومجرور ، ومثل مضاف ، والهاء فى محل جر مضاف إليه .

« معتمد » صفة ثانية لعدل مرفوعة بالضمة .

« فى ضبطه » جار ومجرور ، وضبط مضاف ، والهاء فى محل جر مضاف إليه .

« ونقله » الواو حرف عطف ، نقله جار ومجرور ومضاف إليه .

ثالثاً : المعنى الإجمالى عند الناظم :

إن أول أقسام الحديث هو الحديث الصحيح ، ووصفه أنه متصل السند وغير شاذ وغير مُعل ، ورواه العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه .

رابعًا : تنبيهات :

الحديث الصحيح نوعان ، صحيح لذاته ، وصحيح لغيره ، وعند الإطلاق ينصرف إلى الصحيح لذاته ، إذاً مراد الناظم من لفظ الصحيح أى الصحيح لذاته .

وقال الحديث الصحيح هو ما توفرت فيه شروط ، وهى خمسة :

الشرط الأول : ما اتصل سنده .

ومعنى اتصال السند أن كلّ راوٍ سمع من شيخه مباشرة دون واسطة، ويندرج تحت الاتصال الإجازة (١) الصحيحة لمن لم يلتق بالشيخ وكذلك الوجادة (١) الصحيحة .

وعليه فلازم هذا الشرط خروج كل حديث غير متصل كالمرسل والمعلق والمعضل والمنقطع .

وهذا الاتصال لمنتهاه ، فالمنتهى قد يكون إلى النبى صلى اللّه عليه وآله وسلم وقد يكون إلى الصحابى ، وقد يكون إلى التابعى أو من دونه .

وعليه فإن الحديث المتصل الإسناد قد يكون مرفوعًا ، أو موقوفًا على صحابى أو تابعى .

الشرط الثانى : عدم الشذوذ :

والشذوذ يقع فى الإسناد كما يقع فى المتن ، وفى الإسناد أكثر .

---

(١) يأتى إن شاء اللّه معناهما .

والحديث الشاذ : هو رواية الثقة مخالفة لرواية من هو أوثق منه .

والحديث الشاذ حديث مرجوح ، والراجح هو الحديث المحفوظ وحيث إن الترجيح فرع التعارض ، إذاً لابد أولاً من إثبات التعارض ، والمراد بالتعارض أن ثبوت أحد النصين يقتضى نفى الآخر . والروايات التى يمكن الجمع بينها ، لا تعارض بينها فى نفس الأمر فإن عجزنا عن الجمع وعُلم المتقدم من المتأخر ، عمل بالناسخ وطرح المنسوخ فإن عجزنا جاءت مرحلة الترجيح .

إذاً المخالفة تثبت بثبوت التعارض والعجز عن الجمع ، والعجز عن معرفة المتقدم من المتأخر حينئذ تثبت المخالفة ، وتقدم رواية الأوثق على رواية الثقة .

إذاً للتأكد من سلامة الحديث من الشذوذ ، يجب جمع جميع طرق الحديث ، والنظر فيها ، والحكم عليها بما يليق بها .

والأصل عدم الشذوذ والبينة على المدعى .

الشرط الثالث : عدم العلة :

العلة تقع فى الإسناد كما تقع فى المتن ، وفى الإسناد أكثر .

والعلة علتان :

علة ظاهرة كالفسق ، وسوء الحفظ .

وعلة خفية كوقف المرفوع ، أو وصل المرسل .

والعلة هى السبب الغامض الخفى القادح فى صحة الحديث .

فمتى وجد السبب الغامض ، وكان قادحا فى صحة الحديث ، كانت العلة خفية ، ومتى تخلف شرط من الشرطين كانت العلة ظاهرة .

ومثال السبب الغامض غير القادح فى الحديث .

حديث يَعَلى بن عُبَيْد عن الثورى عن عمرو بن دينار عن ابن عمر مرفوعًا : « البيِّعان بالخيار » .

قال النقاد : إن يعلى وهم على سفيان الثورى فى قوله : « عمرو ابن دينار » .

والصواب هو « عبد الله بن دينار » فهذا سبب غامض ، ولكن غير قادح ، لأن عمرو وعبد الله كليهما ثقة .

إذاً للتأكد من سلامة الحديث من العلة ، يجب جمع جميع طرق الحديث ، والنظر فيها ، والحكم عليها بما يليق بها .

والأصل عدم العلة ، والبينة على المدعى .

الشرط الرابع : عدالة الراوى :

فالعدل : هو المسلم ، العاقل ، البالغ ، السالم من أسباب الفسق ، السالم من أسباب خوارم المروءة .

فخرج بهذا الشرط ، الفاسق ، قال تعالى : ﴿ إن جاءكم فاسق بنبإٍ فتبينوا ﴾ (١) ، ومجهول العين (٢) ، ومجهول الحال كحدثنا عبد الله حين لا ندرى لهما جرحًا ولا تعديلا .

---

(١) الحجرات : ٦ .

(٢) « ومجهول العين .. » الواو حرف عطف أى وخرج بهذا الشرط أيضًا مجهول العين ومجهول الحال ، لأن المجهول لا ندرى له جرحًا ولا تعديلا .

دخل بهذا الشرط ، رواية المرأة ، والرقيق .

إذاً العدالة ، تتضمن خلو الراوى من الأغراض ، والعقائد الفاسدة التى يظن معها جواز الوضع .

ويطعن فى العدالة أمور منها :

الكذب ، وتهمة الكذب ، والفسق ، والجهالة ، والبدعة .

وقد يتخلف وصف البلوغ عن آحاد الناس ، ومع ذلك تقبل روايته ومثاله قبول رواية عبد الله بن عباس دون البلوغ ، ومحمود بن الربيع ، وعبد الله بن الزبير ، قال الشافعى : « كان يوم توفى النبى صلى الله عليه وآله وسلم ابن تسع سنين » .

لا تقبل رواية الكافر فى خبر الآحاد ، لأنه يعادينا فى أصل ديننا . قال تعالى : ﴿ مِنْ أَفْوَاهِهِم وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ﴾ [1] .

احتج البخارى ببعض من تكلم فيه مثل عمر بن حمزة [2] ، وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ، وجواب هذا أن البخارى رحمه الله اختار روايتهم الصحيحة .

ويُذكر نحو هذا عن الثورى أنه كان يأخذ عن الكَلْبى ، وينهى عن الأخذ عنه ، ويذكر أنه يعرف .

---

(١) آل عمران : ٨ .

(٢) البخارى لم يرو له فى الصحيح ولكن فى التاريخ .

* وروى لعمر بن حمزة مسلم وأبو داود والترمذى وابن ماجه .

الشرط الخامس : ضبط الراوى :

الضابط : هو مَن عُرضت مروياته على مرويات الثقات الذين شاركوه فيها ، فكانتْ موافقة لها فى الغالب فإن ندرت المخالفة ، فلا يؤثر ذلك ، وإن غلبت المخالفة ، كان غير ضابط ، والضبط نوعان :

ضبط صدرٍ ، وضبط كتاب .

بالضبط أمِنَ السهو .

ويطعن فى الضبط أمور منها :

فرط الغفلة ، كثرة الغلط ، كثرة الوهم ، سوء الحفظ ، مخالفة الثقات . مع التنبيه أن الغفلة فى السماع وتحمل الحديث ، والغلط فى الإسماع والأداء .

إذاً تبين أن الحديث الصحيح هو ما اتصل سنده ، بنقل العدل ، الضابط ، عن مثله إلى منتهاه ، من غير شذوذٍ ولا علة .

إذاً يندرج تحت الصحيح ، الصحيح المرفوع ، والصحيح الموقوف ، والصحيح المقطوع .

ومن أمثلة الأحاديث الصحيحة :

قال البخاري : حدثنا أبو اليمان أخبرنا شُعيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : « أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالصدقة » .

قال البخارى : حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما يقول : « نهى النبى صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحُها » .

قال البخارى : حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال : سمعت رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - : « قرأ فى المغرب بالطور » .

حكم الحديث الصحيح باعتبار الدلالة :

قد يكون قطعى الدلالة ، وذلك متى كان نصًا لا يقبل التخصيص أو التقييد أو التأويل .

وقد يكون ظنى الدلالة ، وذلك متى كان يحتمل اللفظ أكثر من معنى ، فيحتمل تخصيصه أو تقييده أو تأويله .

حكم الحديث الصحيح باعتبار الثبوت :

متى توفرت الشروط السابقة فى حديث فهو قطعى الثبوت ويبين ذلك أن أهل العلم أجمعوا على وجوب العمل به ، أى أجمعوا على وجوب العمل بما يقتضيه ، وهذا المقتضى قطعًا من أمر الدين ، إذاً أجمعوا على أنه من الدين ، وحيث إن الأمة لا تجتمع على باطل ، إذاً أفاد العلم [1] .

إذا قالوا : هذا حديثٌ صحيح ، فقد توفرت فيه الشروط الخمسة السابقة .

---

(١) فصلتُ هذا القول فى كتابنا « التأسيس فى أصول الفقه على ضوء الكتاب والسنة » جـ ١ ص ١٠ وما بعدها ، وكذلك بينتُ فساد كل شرط غير التى أجمع عليها أهل الحديث فى كتابنا « هذا عهد نبينا صلى الله عليه وآله وسلم إلينا » جـ١ (٥٠ إلى ٩٣)

وإذا قالوا : هذا حديث صحيح الإسناد ، فقد توفر فيه : اتصال السند ، وعدالة الراوى ، وضبط الراوى .

وإذا قالوا : هذا حديثٌ غير صحيح ، فقد اختل شرطٌ أو أكثر من شروط الصحة .

الحديث الصحيح قد يكون مشهوراً ، وعزيزاً ، وغريبًا ، ومثال الغريب حديث : « إنما الأعمال بالنيات ... » فلم يصح سماعه من النبى صلى الله عليه وآله وسلم إلا لعمر ، ومن عمر علقمة بن وقاص الليثى ، ومن علقمة محمد بن إبراهيم التيمى ، ومن محمد يحيى بن سعيد الأنصارى ثم خلق كثير .

وأول من صنف فى الصحيح هو البخارى رحمه الله « أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفى مولاهم » ثم مسلم رحمه الله « أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابورى القشيرى » .

والبخارى أصح كتاب بعد كتاب الله ، فأما قول الشافعى : - رحمه الله - : « ما أعلم فى الأرض كتابًا فى العلم أكثر صوابًا من كتاب مالك » ؛ كان ذلك قبل وجود صحيحى البخارى ومسلم - رحمهما الله - ، فكان الموطأ أفضل من الكتب التى عاصرها ككتاب عبد الله بن المبارك ، وعبد الله بن وهب ، ووكيع ابن الجراح ، وعبد الرحمن بن مهدى ، وعبد الرزاق ، وسعيد بن منصور .

وصحيح البخارى أصح من صحيح مسلم ، وذلك لأن البخارى اشترط المعاصرة وثبوت اللقاء عنده ، وأما مسلم فقد اكتفى بالمعاصرة فقط لذلك كانت أحاديث البخارى أشد اتصالا ، وأوثق رجالا .

ويضاف لذلك أن البخارى أفقه من مسلم ، لذلك قال الدارقطنى : لولا البخارى لما راح مسلم ولا جاء ، فهو أعرف خلق الله بالحديث وعلله مع فقهية فيه ، ويبين فقه البخارى ترتيبه للصحيح فبدء بالوحى ثم الإيمان ثم العلم وذلك لأن الوحى هو أصل العلم والإيمان عند النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، والإيمان بالله ورسوله أصل العلم عند المؤمن ، ثم العلم لنتعرف على ما جاء به قال تعالى : ﴿ ووجدك ضالا فهدى ﴾ (١) ، ﴿ نحن نقص عليك أحسن القصص بما أوحينا إليك هذا القرآن وإن كنت من قبله لمن الغافلين ﴾ (٢) ، ﴿ وكذلك أوحينا إليك روحًا من أمرنا ما كنت تدرى ما الكتاب ولا الإيمان ولكن جعلناه نوراً نهدى به من نشاء من عبادنا ﴾ (٣) .

ويضاف لذلك أن الأحاديث التى انتقدت على مسلم أكثر منها على البخارى ، كحديث التربة ، وصلاح الكسوف ، وإسلام أبى سفيان وطلبه من النبى صلى الله عليه وآله وسلم أن يتزوج من أم حبيبة وأن يتخذ معاوية كاتبًا لذلك قال شيخ الإسلام (٤) : « ولهذا كان جمهور ما أنكر على البخارى مما صححه يكون قوله فيه راجحًا على قول من نازعه ومن هذه الأحاديث حديث أبى بكرة عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال عن الحسن : « إن ابنى هذا سيد وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين » .

هذا الحديث نازع فيه أبو الوليد الباجى وزعم أن الحسن لم يسمعه من أبى بكرة والصواب مع البخارى أنه سمعه من أبى بكرة ، بخلاف

---

(١) الضحى : ٧ .
(٢) يوسف : ٣ .
(٣) الشورى : ٥٢ .
(٤) جـ ١ ص ٢٥٦ .

مسلم بن الحجاج ، فإنه نوزع فى عدة أحاديث مما خرجها وكان الصواب فيها مع من نازعه » .

ويضاف لذلك أنه تكلم فى رجال مسلم أكثر من رجال البخارى فرجال مسلم ستمائة وعشرون تكلم فى مائة وستين منهم ، ورجال البخارى أربعمائة وبضع وثمانون وتكلم فى ثمانين منهم بالضعف .

لكل ما سبق قدم صحيح البخارى على صحيح مسلم .

وأما قول أبى على الحافظ النيسابورى ، وبعض علماء المغرب : « ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم بن الحجاج » ا . هـ فهذا مردود لما سبق ، لذلك قال ابن الصلاح : « إذا كان المقصود أنه لم يمزجه غير الصحيح [1] فهذا لا بأس به ، وإن كان المقصود أنه أصح صحيح فهذا مردود على من يقوله » بتصريف .

وليس المقصود من أن صحيح البخارى أصح من صحيح مسلم ، أن كل حديث فى البخارى أصح من كل حديث فى مسلم ، ولكن هو باعتبار الأغلب ، وإلا ففى صحيح مسلم أحاديث أشد اتصالا من نظائرها فى البخارى وأقوى رجالا .

وجملة الأحاديث الموجودة فى صحيح البخارى سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثًا بالمكررة ، وبحذف المكررة أربعة آلاف .

وجملة الأحاديث الموجود فى صحيح مسلم اثنا عشر ألفًا بالمكرر

---

(١) قول ابن الصلاح لم يمزجه غير الصحيح فيه نظر لما سبق من استدراكات بعض أهل العلم على بعض الأحاديث .

وبحذف المكرر أربعة آلاف قاله أبو الفضل أحمد بن مسلمة ، ولابن حجر حصر آخر أدق .

ومع علو مرتبة صحيحي البخارى ومسلم ، كمًا وكيفًا ، فإنهما لم يستوعبا الصحيح لذلك قال البخارى : « ما أدخلت فى كتابى الجامع إلا ما صح ، وتركت من الصحاح لحال الطول » ، وقال أيضًا : «أحفظ مائة ألف حديث صحيح ، ومائتى ألف حديث غير صحيح » .

فتبين بذلك أن البخارى ترك أربعة وتسعين ألف حديث صحيح ، ولكن الذى يجب أن يعتقد أن البخارى عندما اختار أربعة آلاف حديثًا اختار الأحاديث التى تحمل كل الأحكام العلمية والعلمية كما رأى وما ترك حديثًا واحداً فيه حكم غير منصوص عليه فى الأحاديث التى اختارها ، أو يمكن استنباطه منهم ، وإلا لكان مفرطًا فى الدين حاشاه رحمه الله .

وقال مسلمٌ : « ليس كل شىء عندى صحيح وضعته هاهنا ، إنما وضعت ما أجمعوا عليه » [1] .

والذى يؤيد أنهما لم يستوعبا كلَّ الصحيح ، أنهما - رحمهما الله - صححا أحاديثًا ليست فى كتابيهما كما نقل الترمذى رحمه الله ذلك عن البخارى [2] .

إذاً يمكن التعرف على الأحاديث الصحيحة الأخرى من كتب السنة المعتمدة المشهورة كصحيح ابن خزيمة ، وابن حبان ، ومستدرك الحاكم ، والسنن الأربعة ، ومعاجم الطبرانى الثلاثة وأخص مسند أحمد ، وكذلك المعاجم .

---

(١) علوم الحديث ص ١٦ .

(٢) انظر الباعث ص ٢٣ .

والواجب عند النظر فى المصادر السابقة ، أن ينظر فى كل حديث ويحكم عليه بما يليق به .

والأحاديث التى رواها البخارى ومسلم يطلق عليها « متفق عليه » وكلٌ كتابٍ منهما قد تلقته الأمة بالقبول ابتداءً ، فمن باب أولى ما اتفقا عليه ، ولكن وجدت فى نيل الأوطار « المتفق عليه » هو ما رواه البخارى ومسلم وأحمد رحمهم الله جميعًا ، وقال شيخ الإسلام [١] : « ولكن جمهور متون الصحيحين متفق عليهما بين أئمة الحديث ، تلقوها بالقبول وأجمعوا عليها ، وهم يعلمون علمًا قطعيًا أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قالها » ا . هـ .

وتوجد أحاديث كثيرة ، مختومة بصحيح على شرط [٢] الشيخين أو أحدهما ، والمراد بذلك أن الحديث روى من طريق رجال الكتابين أو أحدهما ، مع توفر الشروط التى عمل بها البخارى ومسلم أو أحدهما .

واعلم أن أحاديث البخارى تنقسم إلى قسمين ، أحدهما : ما جاء فى صلب الأبواب وكلها مرفوعة موصولة صحيحة ، والثانى : ما جاء فى مقدمة الأبواب والتراجم فما جاء منها بصيغة الجزم كقال أو حكى أو ذكر يستفاد منها الصحة ، ولكن دون الصحة التى فى صلب الأبواب ، وما جاء منها بصيغة التمريض كقيل وحُكى وذكر لا يستفاد

---

(١) جـ ١ ص ٢٥٧ .

(٢) مع ملاحظة الطرق التى اعتمدها الشيخان . فمثلا روى الشيخان عن الزهرى انفراداً وعن سفيان بن حسين انفراداً ، ولم يرويا عن سفيان بن حسين عن الزهرى لأن سفيان ضعيف فى الزهرى ، فإذا مثلا جاءت رواية عن سفيان عن الزهرى فلا يقال فيها إنها على شرط الشيخين

منها الصحة ، ولكن ليست بواهية لورودها فى الصحيح . ولكن يوجد تقسيم أدق من ذلك وهو :

- المرفوع الموصول والموقوف الموصول وكلها صحيحة .
- المرفوع المعلق الصحيح ، وعرفت صحته بوروده مسنداً خارج الصحيح .
- المرفوع المعلق الضعيف .
- الموقوف المعلق الصحيح ، وعرفت صحته بوروده مسنداً خارج الصحيح .
- الموقوف المعلق الضعيف .

ومعنى قولهم : « أصح شيء فى الباب كذا » لا يلزم أن يكون صحيحًا ، قال النووى [1] : « لا يلزم من هذه العبارة صحة الحديث فإنهم يقولون : هذا أصح ما جاء فى الباب ، وإن كان ضعيفًا ، ومرادهم أرجحه وأقله ضعفًا » ا . هـ .

مراتب الأحاديث الصحيحة :

- ما اتفق عليه الشيخان .
- ما انفرد به البخارى .
- ما انفرد به مسلم .
- الصحيح على شرطهما .

---

(١) تقريب : ٣٩ .

● الصحيح على شرط البخارى .

● الصحيح على شرط مسلم .

● الصحيح عند الأئمة المعتبرين ، وليس على شرطهما أو شرط أحدهما .

وفائدة هذه المراتب عند الترجيح الذى هو فرع التعارض .

● مستدرك الحاكم :

هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدُويه الإمام الحافظ ولد (٣٢١) ومات (٤٠٥ هـ) .

ومن شيوخه الدارقطنى المولود سنة (٣٠٦) ومات (٣٨٥ هـ) ، وقد حدث عن الحاكم .

قال الذهبى : - فى ميزان الاعتدال [١] - : « ثم هو شيعى مشهور بذلك من غير تعرض للشيخين » ، مراده بالشيخين هنا أبو بكر وعمر رضى الله عنهما .

قلتُ : لذلك وجب النظر جيداً فى أحاديث فضائل علىّ رضى الله عنه وآل البيت .

قال الذهبى : - فى تلخيص المستدرك [١] - وقد ذكر الحاكم حديثًا فى فضل علىّ ، وفى سنده أحمد بن عبد الله بن يزيد الحرانى «قال الحاكم : صحيح ، قلت (أى الذهبى) : بل والله موضوع ، وأحمد كذاب ، فما أجهلك على سَعة معرفتك » .

---

(١) حـ ٣ ص ٦٠٨ .　　(٢) حـ ٣ ص ١٢٩ .

وقال الحاكم عن حديث « أنا مدينة العلم وعليٌ بابها فمن أراد المدينة ، فليأتِ الباب »[1] ، وفى سنده عبد السلام أبو الصلت ، قال بعده : صحيح ، فقال الذهبى : بل موضوع - قال الحاكم أبو الصلت ثقة مأمون ، قال الذهبى لا والله لا ثقة ولا مأمون » .

وقال الحاكم فى حديث « النظر إلى علىّ عبادة » ، وذكر شاهداً له. فقال وشاهده صحيح ، قال الذهبى بئس الشاهد والمشهود ، كلاهما موضوع .

وقال الذهبى : يوجد أكثر من مائة حديث موضوع فى المستدرك .

والحاكم - رحمه الله - متساهل فى التصحيح ، لذلك يجب أن يُتَتَبَّع ويُحكم على كلٍّ حديث بما يليق به ، من الصحة أو الحسن أو الضعف .

وموضوع المستدرك ، هو ذكر الأحاديث الصحيحة التى على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما ولم يُخرِّجاها .

والأحاديث في المستدرك على ست مراتب :

- صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه .
- صحيح على شرط البخارى ولم يخرجه .
- صحيح على شرط مسلم ولم يخرجه .

(١) قلتُ : الحديث كما أنه موضوع ، فإن متنه كذلك لا يصح لأنه جعل للمدينة بابًا واحداً ، وقد أخذ العلم عن غير علىّ رضى الله عنه ، بدليل أن أبا بكر وعمر أفقه وأعلم من علىّ . بل معاذ أعلم من على فى الحلال والحرام بل زيد أعلم من علىّ فى الفرائض ، فتبين أن للعلم أبوابًا وليس بابًا واحداً ، فالمتن لا يصح على ما سبق .

● صحيح عند الحاكم نفسه .

● غير صحيح ونبه عليه .

● غير صحيح ولم ينبه عليه .

ومعنى الشرط أن يكون رجال إسناده رجال صاحب الشرط ، ومن الطريق الذى يقبله .

ولأبى عبد الله المقدسى كتاب اسمه (المختار) هو خير من صحيح الحاكم قال شيخ الإسلام (١) : « كما ذكر ذلك أبو عبد الله المقدسى فى مختاره الذى هو خير من صحيح الحاكم » ا . هـ .

● صحيح ابن حبان :

هو محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمى البُستى مات سنة (٣٥٤ هـ) ، وتقريباً ولد (٢٧٤ هـ) .

اسم الكتاب « التقاسيم والأنواع » .

وابن حبان متساهل فى الحكم على الحديث بالصحة ، فهو يصحح أحاديث بعض المجاهيل (٢) .

---

(١) حـ ١ ص ١٧١ .

(٢) فصلت هذه المسألة فى كتابنا كشف النقاط الملاح من مقدمة ابن الصلاح ، ونقلت فيه كلام العلامة المعلمى فى التنكيل حـ ١ ص ٤٣٧/٤٣٨ ، وكذلك بينت أن شيوخ ابن حبان ليسوا من المجاهيل بالنسبة له ، وكذلك قوله كان متقناً لأن الحكم بالإتقان يتوقف على معرفة الضبط ، والضبط يتوقف على عرض مرويات الراوى على مرويات الثقات الذين شاركوه وعليه فلا يعد من قيل فيه ذلك من المجاهيل .

ولكن صحيح ابن حبان خير من مستدرك الحاكم قال فى الباعث [1] « صحيح ابن حبان وابن خزيمة خير من المستدرك بكثير ، وأنظف أسانيداً ومتونًا » ا . هـ .

ومع ذلك فابن حبان متشدد فى التجريح ، لذلك إذا جرَّح راوٍ ، وعُدِّل من آخرين ، يرد جرح ابن حبان إن لم يكن مفسراً .

وأمَّا فى التوثيق فهو متساهل فمثلا :

الجهالة العينية متى انتفت ، ولم يجرح كان مقبولا ، وترتفع عنده الجاهلة برواية ثقة ، خلافًا للجمهور فإن الجهالةَ عندهم ترتفع برواية اثنين ، وفى نفس الوقت لا تُثبت له تعديلاً .

ذكر ابن حبان فى الثقات [2] ترجمة أيوب ، قال : « روى عنه مهدى بن ميمون ، لا أدرى من هو ولا ابن من هو » ا . هـ .

قلتُ : سبحان الله هيان بن بيان [3] ومع ذلك ذكره فى الثقات .

وكذلك يوثق من لا جرح فيه ولا تعديل ، ما لم يأت بحديث منكر ، وكان محصوراً بين ثقتين ، وهذا لا يصح فإن العدالة ليست الشرط الوحيد فى الراوى ، بل الضبط كذلك .

وكذلك أبو الحسن على بن عمر الدارقطنى مذهبه قبول مجهول الحال قال السخاوى فى فتح المغيث [4] ، وعبارة الدارقطنى : « من روى عنه ثقتان فقد ارتفعت جهالته وتثبتت عدالته » ا . هـ فهو متساهل من هذا الباب .

---

(١) ص ٢٥ .
(٢) جـ ١ ص ٤٩٢ .
(٣) مثل عربى يقال لمن لا يعرف هو ولا أبيه
(٤) جـ ١ ص ٢٩٨ .

● صحيح ابن خزيمة :

هو : محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر ، أبو بكر السُّلميُّ النيسابورى الشافعي ، صاحب التصانيف .

ولد سنة (٢٢٣ هـ) ، ومات فى ذى القعدة سنة (٣١١ هـ) عن تسعٍ وثمانين سنة .

وهو شيخ للبخارى ومسلم فى غير الصحيحين [١] .

كتابه خير من المستدرك بكثير ، وأنظف أسانيداً ومتونًا ، وكذلك خير من صحيح ابن حبان بكثير ، فقال السيوطى [٢] : تدريب الراوى .

« إنه يتوقف فى التصحيح لأدنى كلام فى الإسناد » ا . هـ .

وهو شيخ لابن حبان [٣] .

● مسند أحمد :

هو أحمد بن محمد بن حنبل الذهلى الشيبانى - أبو عبد الله المولود (١٦٤) والمتوفى (٢٤١ هـ) .

ومعنى المسند ، أنه جمع مرويات كل صحابي على حده ، ولهذه الطريقة فوائد عظيمة منها التعريف على نقه كلُّ صحابى .

ومسند الإمام أحمد أعظم دواوين السنة ، وذلك لأنه به من الأسانيد ، والمتون الشىء الكثير الذى يوازى كثيراً من أحاديث البخارى وأحاديث مسلم .

---

(١) سير ٣٦٦ - ١٤ .
(٢) حـ ١ ص ١٠٩ .
(٣) سير ١٤ - ٣٦٦ ، ١٤ - ٣٧٢ .

وقد تكون لا عند أحدهما ، ولا عندهما .

بل قد لا تكون فى السنن الأربعة ، أبى داود ، والترمذى ، والنسائى ، وابن ماجه .

لا يوجد فى مسند أحمد حديثٌ موضوع بمعنى أن من رواه تعمد الكذب ، ولكن توجد أحاديث فيه ناتج الخطأ ، ونسبة الشىء إلى غير قائله كذب ، ولكنه ليس من باب الكذب العمد .

قال ابن تيمية [1] :

« وأمّا من عرف منه أنه يتعمد الكذب ، فمنهم من لا يروى عن هذا شيئًا . وهذه طريقة أحمد بن حنبل وغيره لم يرو فى مسنده عمن يعرف أنه يتعمد الكذب ، لكن يروى عمن عرف منه الغلط للاعتبار به والاعتضاد » ا . هـ .

وقال : « ومن العلماء من كان يسمع حديث من يكذب ، ويقول إنه يميز بين ما يكذبه وبين ما لا يكذبه ، ويذكر عن الثورى أنه كان يأخذ عن الكلبى وينهى عن الأخذ عنه ويذكر أنه يعرف » ا . هـ .

وقال : - فى منهاج السُنة - : « شرط أحمد فى المسند أنه لا يروى عن المعروفين بالكذب عندهم ، وإن كان فى ذلك ما هو ضعيف ... إلى أن قال زاد ابن الإمام زيادات على المسند ضمت إليه ، وكذلك زاد القُطيْعى وفى تلك الزيادات كثير من الأحاديث الموضوعات فظن من لا علم عنده أن ذلك من رواية أحمد فى مسنده » ا . هـ .

---

(١) جـ ١٨ .

الحديث عن أحمد ينقسم إلى صحيح وضعيف ، والضعيف نوعان : الأول ضعيف لا يحتج به ، الثانى : ضعيف يحتج به وهو الحسن عند الترمذى لذلك قال ابن تيمية : - مجموع الفتاوى [١] - : « ... والحسن عنده ما تعددت طرقه ولم يكن فى رواته متهم وليس بشاذ . فهذا الحديث وأمثاله يسميه أحمد ضعيفًا ويحتج به ، ولهذا مثل أحمد للحديث الضعيف الذى يحتج به بحديث عمرو بن شعيب وحديث إبراهيم الهجرى ونحوهما » ا . هـ .

● موطأ مالك : .

هو مالك بن أنس ولد سنة (٩٣ هـ) ، ومات (١٧٩ هـ) .

قال السيوطى - فى شرح الموطأ [٢] - : « الصواب إطلاق أن الموطأ صحيح لا يستثنى منه شئ » .

قال أحمد شاكر [٣] - فى الباعث الحثيث - :

« وهذا غير صواب » ، والحق أن ما فى الموطأ من الأحاديث الموصولة المرفوعة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صحاح كلها بل هى فى الصحة كأحاديث الصحيحين .

وأن ما فيه من المراسيل والبلاغات وغيرها يعتبر فيها ما يعتبر فى أمثالها مما تحويه الكتب الأخرى » ا . هـ .

توجد أحاديث صحيحة مرفوعة فى موطأ مالك مختومة بقول :

---

(١) جـ ١ ص ٢٥٢ . (٢) ص ٨ .
(٣) ص ٢٨ .

«ليس عليه العمل » ومعنى هذه الكلمة أن عمل أهل المدينة يخالف هذا الحديث [١] .

قال ابن تيمية - مجموع الفتاوى [٢] - :

« وقد قيل إن مالكًا إنما احتذى موطأه على كتاب حماد بن سلمة » .

ولمالكٍ مكانة عظيمة ، وحديثه مقدم ، لذلك نجد أن البخارى - رحمه اللّه - أول ما يستفتح الباب بحديث مالك ، وإن كان فى الباب غيره لا يقدم على حديث مالك .

● المستخرجات على الصحيحين :

كمستخرج أبى بكر الإسماعيلى ، وابن أبى ذُهل ، والغطريفى على البخارى ، ومستخرج أبى عوانة ، وأبى حامل الهروى والحِيرى على مسلم ، ومستخرج أبى نُعيم الأصبهانى على كلٍ منهما ، ومستخرج أبى بكر البُرقانى أيضًا على كلٍ منهما .

وموضوع المستخرج ، أنّ المصنِّف يعمد إلى كتابٍ من كتب الحدث فيخرج المتون بأسانيد لنفسه ، وقد يوافق صاحب الكتاب فى شيخه أو شيخ شيخه ، ولو فى الصحبى وشرطه أن لا يصل إلى شيخ أبعد إلا لضرورة كعلو ونحوه .

ومتون المستخرج بالنسبة للأصل على أربعة أنواع :

---

(١) « فصلت هذه المسألة فى كتابنا « هذا عهد نبينا صلى اللّه عليه وآله وسلم إلينا جـ ١ ص ٨٨ وما بعدها » . وكذلك فى كتابنا « التأسيس فى أصول الفقه » فى باب الإجماع .

(٢) جـ ١٠ ص ٣٦٢ .

إمَّا موافق للفظ الأصل ، ويعرف ذلك بأن ينص صاحب المستخرج فإن لم ينص فبمقابلة النصين .

وإمَّا به زيادة على الأصل .

وإمَّا بينه وبين الأصل تفاوت في اللفظ والمعنى الواحد .

وإمَّا بينه وبين الأصل تفاوت في اللفظ مع تفاوت في المعنى ، لذلك قال ابن الصلاح - في المقدمة [1] - :

« فلا يستفاد بذلك أكثر من أن البخاري ومسلمًا أخرجا أصل ذلك الحديث مع احتمال تفاوت في اللفظ ، وربما كان تفاوتًا في بعض المعنى ، فقد وجدت في ذلك ما فيه بعض التفاوت من حيث المعنى » ا . هـ .

ويستفاد من المستخرجات ، أن الأصل يزداد قوةً بتعدد الطرق ، وكذلك التصريح بالأسماء المبهمة والمهملة في الإسناد أو المتن ، مع وجود بعض الزيادات أحيانًا ، وعُلُوُّ الإسناد ، وكذلك بيان المرفوع من الموقوف في الصحيح . وبيان الكلام المدرج في الصحيح .

قال السيوطي - في تدريب الراوي [2] - : « وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد له بها سنداً يرتضيه ، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب » ا . هـ .

● مترادفات للفظ الصحيح :

كقول الترمذي - في كتاب الطب من سننه - : هذا حديث جيد حسن .

---

(١) ص ١٢ .　　(٢) جـ ١ ص ١١٢ .

أو كقول أحمد : أجود الأسانيد الزهرى عن سالم عن أبيه فتبين أن الصحة يرادفها الجودة .

وقد يطلق لفظ القوى ويراد به الصحيح .

وقد يطلق لفظ الصالح ويراد به الصحيح والحسن .

وكذلك المعروف الذى يقابل المنكر قد يراد به الصحيح والحسن .

وكذلك المحفوظ الذى يقابل الشاذ قد يراد به الصحيح والحسن .

وكذلك المجود ، والثابت يشملان الصحيح والحسن ، وإن كان الثابت فيه نزاع هل يشمل الحسن أم لا ؟ كما قال الحافظ السيوطى:

وهل يُخصُّ بالصحيح الثابتُ أو يشمل الحسن ؟ نزاع ثابتُ

* * *

٥ - وَالحَسَنُ المعْرُوفُ طُرْقًا وَغَدَتْ   رِجَالُهُ لا كَالصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ

أولاً : معانى المفردات :

« الحسن » ضد القبيح ، وهو صفة مُشَبَّهة من الحُسْنِ بمعنى الجمال.

« المعروف » من مادة (عَرَفَ) ، والمراد المعلوم .

« طُرْقًا » جمع طريق ، وهو السبيل ، وسُكنتْ الراء إمّا للتخفيف وإمّا للضرورة .

« غَدَت » صارت . وهى ملحقة بصار فى العمل .

« رجاله » المراد الرواة ، سواء كانوا رجالا أو نساءً ، ولكن استخدام لفظ الرجال . من باب الغالب .

« لا » النافية .

« كالصحيح » الكاف للتشبيه ، والصحيح ضد السقيم .

« اشتهرت » من مادة (شَهَرَ) ، وشَهَرَ الشئ ، أى أعلنه وأظهره .

ثانيًا : الإعراب :

« و » الواو استئنافية .

« الحسنُ » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة .

« المعروف » أل اسم موصول ، ولكن مبتية على السكون ، لأنها على صورة الحرف فى محل رفع مبتدأ ثان .

معروف خبر مرفوع للمبتدأ الثانى ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة والضمير المستتر جوزاً فيه فى محل رفع نائب فاعل ، بعود على

الاسم الموصول ، وجملة الصلة لا محل لها من الإعراب . والجملة الاسمية (المعروف) فى محل رفع خبر المبتدأ الأول .

« طرقًا » تمييز محوّل عن نائب الفاعل .

« وغدتْ » الوار حرف عطف ، وغدتْ فعل ماض ناقص من أخوات صار مبنى على فتحة مقدرة .

« رجاله » رجال اسم غَدَ مرفوع بالضمة الظاهرة ، ورجال مضاف ، والهاء مبنية على الضم فى محل جر مضاف إليه .

« لا » النافية مبنية على السكون .

« كالصحيح » جار ومجرور .

« اشتهرتْ » فعل ماض مبنى على الفتح ، والتاء للتأنيث ، والضمير المستتر جوازاً فى محل رفع فاعل ، يعود على رجال ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر رجال .

ثالثًا : المعنى الإجمالى عند الناظم :

إن الحديث الحسن هو الذى عُرِفَتْ طرقه ، ورجاله ، ولكن رجاله (١) دون رجال الحديث الصحيح فى الشهرة .

رابعًا : تنبيهات :

ذكر الناظم فى تعريف الحسن أن له طرقًا ، وهذا فى الحسن لغيره، أمَّا الحسن لذاته من طريق واحد ، فإن تعددت الطرق كان الصحيح

(١) قلتُ : ليس المراد كل الرجال بل بعضهم ولو كان واحداً .

لغيره ، ولكن يمكن أن يقال : إن مراده بـ « طرقًا » اتصال السند بهذا اللفظ ، ويؤيد هذا المعنى ، أن الأصل فى اسم غدت ضمير يعود إلى الطرق ، فلما برز الاسم وهو « رجال » دلّ على أن الطرق والرجال بمعنى واحد .

الحديث الحسن ، هو ما اتصل سنده ، بنقل العدل ، الذى خفّ ضبطه عن مثله إلى منتهاه ، من غير شذوذ ولا علة [1] .

وعليه فإن بين الصحيح والحسن عمومًا وخصوصًا .

فأمّا العموم ، فهو اتصال السند ، وعدالة الراوى ، وعدم الشذوذ ، وعدم العلة .

وأمّا خصوص الصحيح فراويه تام الضبط .

وأمّا خصوص الحسن ، فراويه خف ضبطه (أى أصل الضبط موجود) .

وحكم الحديث الحسن لذاته ، قوله صلى الله عليه وآله وسلم : «لولا أن أشق على أمتى ... » الحديث وذلك بالنظر إلى رواية محمد ابن عمرو بن علقمة عن أبى سَلَمة فإن محمداً مشهور بالصدق ، لذلك وثقه البعض ، وضعفه البعض من جهة حفظه ولم يخرج له البخارى ، إلا مقرونًا بغيره ، وخرّج له مسلم فى المتابعات .

وكذلك ما رواه الترمذى : « ثنا بندار ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا بهز بن حكيم قال حدثنى أبى عن جدى ، قال : قلت : يا رسول الله من

(١) نزهة النظر بشرح نخبة الفكر ص ٢٤ .

أبَر ؟ قال : أمَّك . قلت : ثم مَن ؟ قال : ثم أباك ، ثم الأقرب فالأقرب » فالحديث حسن لأن بهز بن حكيم مع أنه ثقة إلا أن شعبة تكلم فيه .

وإذا قالوا هذا حديث حسن فمرادهم أنه ، متصل السند ، وأن جميع الرواة عدول ، وأن به راوى [1] ضبطه غير تام ، وأن السند والمتن خاليان من الشذوذ والعلة .

وإذا قالوا هذا حديث حسن الإسناد ، فإنهم تكفلوا بتوفر الشروط الخمسة السابقة فى السند .

مع التنبيه أن الأصل كما سبق عدم الشذوذ وعدم العلة ، والبينة على المدعى .

كثيراً ما يقول الترمذى وغيره ، هذا حديثٌ حسن صحيح فالمراد من ذلك إذا كان له إسناد واحد :

فإمَّا أنه حسن عند البعض ، صحيح عند الآخرين .

وإمَّا أنه حسن الإسناد ، صحيح المتن .

وإذا كان له إسنادان أو أكثر :

فهو حسن بسند ، صحيح بالآخر .

اصطلاح العلماء فى التعبير بلفظ هذا الحديث صحيح ، وهذا حديث حسن .

---

(١) أو أكثر من راوى .

فمنهم من التزم المعنى الاصطلاحى ، فيطلق الصحيح إذا توفرت فيه شروط الصحيح ، والحسن إذا توفرت فيه شروط الحسن .

ومنهم من أطلق الصحيح على أحاديث الصحيحين ، والحسن على الأحاديث خارج الصحيح ، وهذا هو اصطلاح البغوى فى كتابه المصابيح فيجب الانتباه لذلك .

ومنهم من يطلق على الحسن ، الصحة من باب التخفيف والتسهيل على القارئ .

لذلك يجب قراءة مقدمة كلِّ كتاب ، لأنها تشتمل على مفاتيح الكتاب ، فيحمل كلّ لفظ على مراد قائله ، ويجب على المصنف التنبيه على ذلك .

الحديث الحسن عند الترمذى [١] قال : « كل حديث يروى ، لايكون فى إسناده من يُتهم بالكذب ، ولا يكون الحديث شاذاً ، ويُروَى من غير وجه نحو ذلك ، فهو عندنا حديث حسن » ا . هـ .

وهذا تعريف الحسن لغيره وليس الحسن لذاته ، لأن الحسن لذاته لا يفتقر إلى طرق .

الحسن عند أبى داود : قال ابن الصلاح فى المقدمة [٢] :

« روينا عنه أنه قال : ذكرتُ فيه الصحيح وما شبه ويقاربه ، وروينا عنه أيضًا ما معناه أنه يذكر فى كل باب أصح ما عرفه فى

---

(١) سنن الترمذى حـ ٢ ص ٣٤٠ طبعة بولاق كما قال أحمد شاكر .

(٢) ص ١٨ .

ذلك الباب ، وقال : ما كان فى كتابى من حديث فيه وهن شديد فقد بينته وما لم أذكر فيه شيئًا فهو صالح وبعضها أصح من بعض .

وقال ابن الصلاح : « نعلى هذا ما وجدناه فى كتابه مذكوراً مطلقًا وليس فى واحد من الصحيحين ولا نص على صحته أحد ممن يميز بين الصحيح والحسن عرفناه بأنه من الحسن عند أبى داود » .

قلتُ : هذا مبنى على قاعدته فى تحريم التصحيح والتضعيف على المتأخرين وهو منهم - رحمه الله - مع أنه حسن بعض الأحاديث . مع ملاحظة أن المسكوت عنه فى سنن أبى داود قد يضعفه فى موضع آخر .

إذا روى الحسن لذاته من طريق آخر مثله أو أقوى منه ، ارتفعت رتبته إلى الصحيح لغيره ، ومثاله حديث : « لولا أن أشق على أمتى ... » فإن هذا الحديث روى من طريق محمد بن عمرو بن علقمة فارتقع ما كنا نخشاه من سوء حفظه فالتحق بالحديث الصحيح ولكن لغيره .

وهذا المثلُ ، أو ما أقوى منه ، إمّا متابعٌ ، وإمّا شاهد .

المتابع ، فإن الحديث الحسن لذاته سبق أنه بسبب وجود راوى ليس تام الضبط فإن تابع هذا الراوى ، راوٍ آخر على شيخه ، والصحابى واحد . كان هذا الحديث متابعًا للحديث الأول ، فيجبره ، فترتفع رتبته إلى الصحيح لغيره وقد تكون هذه المتابعة من أول السند فتسمى تامة، وقد تكون من أثناء السند فتسمى قاصرة .

والشاهدة اسم فاعل من شَهِدَ ، والحديث الشاهد هو الذى يروى بلفظه أو بمعناه ولكن من طريق صحابى آخر .

والمثال الذى يجمع بين المتابعة بنوعيها والشاهد .

ما رواه الشافعي عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال :

المتابعة التامة ، ما رواه البخارى عن عبد الله بن مسلمة القعنبى عن مالك ، فالقَعْنَبى تابع الشافعى .

المتابعة القاصرة ، ما رواه ابن خزيمة من طريق عاصم بن محمد عن أبيه محمد بن زيد عن جده عن عبد الله بن عمر فزيد وهو جد عاصم تابع عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضى الله عنهما .

والشاهد ، ما رواه النسائى من رواية محمد بن حُنين عن ابن عباس عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم .

ومتن الحديث « الشهر تسع وعشرن ، فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه ، فإن غم عليكم فأكملوا العدّة ثلاثين » .

وافقه البخارى والنسائى على لفظ « فإن غم عليكم فأكملوا العدّة ثلاثين » ، وعند ابن خزيمة بلفظ « فكمِّلوا ثلاثين » .

الحسن مراتبٌ ، أعلاها : بَهْز بن حكيم عن أبيه عن جده .

وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .

من مرادفات الحسن ، المشبه .

قال الحافظ السيوطى :

وللقبـــول يطلقـــون جيـدا	والثابت الصالح والمجوّدا
وهذه بين الصحيح والحسن	وقربوا مشبّهات من حسن

وهـل يخص بالصحيح الثابت   أو يشمل الحسن ؟ نزاع ثابت

الحسن كما سبق قسمٌ من الضعيف عند المتقدمين كأحمد ، لأن الضعيف عندهم قسمان : قسم يحتج به وهو الحسن عندنا ، وقسم لا يحتج به وهو الضعيف عندنا .

والحسن عند المتأخرين قسمٌ من أقسام الحديث ، وقسيم الصحيح والضعيف .

* * *

٦ - وَكُلُّ مَا عَنْ رُتْبَةِ الحُسْنِ قَصُرْ
فَهْــوَ الضَّعِيفُ وَهُــوَ أقْسَامًا كَثُرْ

أولا : معانى المفردات :

« الضعيف » ضد القوى ، والضعف حسىٌّ ومعنوى ، المراد هنا المعنوى .

« كَثُرْ » أى يكثر .

ثانيًا : الإعراب :

« وكل » الواو حرف عطف مبنى على الفتح ، كلُّ مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وكلٌّ مضاف .

« ما » اسم موصول مبنى على السكون ، فى محل جر مضاف إليه .

« عن » حرف جر مبنى على السكون ، لا محل له من الإعراب .

« رتبة » اسم مجرور بالكسرة الظاهرة . ومضاف .

« الحسن » مضاف إليه مجرور بالكسرة .

« قصر » فعل ماض مبنى على فتح مقدرة ، لانشغال المحل بسكون الوقف والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو ، عائد على ما الموصولة ، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، وقد تكون صفة باعتبار ما نكرة موصوفة .

« فهو » هو ضمير فصل لا محل له من الإعراب .

« الضعيف » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة .

« وهو » الواو استئنافية ، وهو مبتدأ .

« أقساماً » تمييز محولٌ عن الفاعل مقدمٌ على عامله .

« كثر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ .

ثالثًا : المعنى الإجمالى عند الناظم :

أن الحديث الحسن ، إذا فقد شرطًا من شروطه فقد سقطت رتبته من الحسن لذاته إلى الضعيف ، والضعيف أقسام كثيرة تكادُ لا تحصى ، وذلك لأن التفاوت فى الشروط يكاد لا يحصى .

رابعًا : تنبيهات :

الحديث يتكون من سند ومتن ، فالضعف يحصل لفوات شرط من شروط صحة السند كما سبق ، هى الاتصال ، والراوى من جهة العدالة والضبط وعدم الشذوذ والعلة .

وشروط المتن كما سبق ، هى عدم الشذوذ والعلة .

إذاً يمكن إرجاع أسباب الضعف إلى سببين رئيسين :

انقطاع الإسناد .

الطعن فى الراوى سواء كان من جهة العدالة أو الضبط .

وأما الشذوذ والعلة فمرجعهما إلى الطعن فى الراوى .

وعليه فإن الحديث الضعيف أنواع كثيرة ، تبدأ بالضعيف إلى الموضوع .

أمثلة للحديث الضعيف :

عن عمر بن الخطاب ، أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: « سبعُ مواطن لا تجوز فيها الصلاة : ظاهر بيت الله ، والمقبرة . والمزبلة ، والمجزرة ، والحمام ، وعطن الإبل ، ومحجة الطريق » رواه ابن ماجه .

عن واثلة بن الأسقع ، أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال : «جَنِّبوا مساجدكُم : صبيانكم ، ومجانينكم وشِرَارَكُم ، وبيعكم ، وخُصُوماتِكُم ، ورفع أصواتكم ، وإقامة حدودكم وسلِّ سُيوفكم ، واتخذوا على أبوابها المطاهر ، وجمِّروها فى الجمع » رواه ابن ماجه بسند ضعيف جداً .

عن أبى سعيد الخدرى ؛ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « حَرِيمُ البِئرِ مَدُّ رِشَائها » رواه ابن ماجه بسند ضعيف ، والرشاء هو حبل البئر الذى يستقى منه .

حكم رواية الحديث الضعيف .

يجوز رواية الأحاديث الضعيفة لسبب من الأسباب الآتية :

● التدوين ، كما دوَّن أهل العلم فى كتبهم الأحاديث الضعيفة ولكن مع سندها ، فبذلك برئت ذمتهم ، وعلى من له دراية البحث الحكم على كلِّ خبرٍ بما يليق به .

● التعليم ، فقد يَروى المعلم الحديث بسنده الضعيف ، وذلك لاستقصاء أسباب الضعف ، وتنبيه الطالب عليها .

● للتنبيه ، وذلك عند التحقيق فى المسائل الفقهية ، والتوصل لحكمٍ شرعى ، ووجد حديثًا ضعيفًا فيه حكم يخالف هذا التحقيق الذى بُنى على أحاديث صحيحة ، فيقوم العالم برواية الحديث وبيان ضعيفه

حكم رواية الحديث الضعيف فى المواعظ ، والترغيب والترهيب والقصص .

انقسم الناس فيه على مذهبين : **الأول** جواز ذلك إذا كان للتدوين أو التعليم أو التنبيه .

والثانى : جواز ذلك مطلقًا ، ولكن بشرطين :

● **أن لا تتعلق بالعقائد ، كصفات اللّه عز وجل .**

● أن لا تكون فى باب الأحكام العملية ، فلا تتعلق بالحلال والحرام .

قلتُ : المذهب الأول هو الصواب الذى لا يجوز خلافه ؛ فهل يوجد وعظٌ أو ترغيب أو ترهيب أو قصص لا يتعلق بالأحكام العملية أو الأحكام العلمية ؟! فما خرج عنهما فليس من الدين قولا واحداً .

وهَبْ أن مثاله موجودٌ ، هل هذان الشرطان يستطيع عوام الناس تطبيقهما ؟! بل ولا كثير من طلاب العلم والدعاة .

ولكن يجب الالتزام فى المذهبين ، بأن يروى الحديث الضعيف ، بصيغة التمريض ، كرُوى أو حُكى .

وأمّا ما رُوى عن سفيان الثورى ، وعبد الرحمن بن مهدى ، وأحمد ابن حنبل بالتساهل فى روايتها فهذا غير مراد ، لأن الحديث عند المتقدمين كأحمد ينقسم إلى صحيح وضعيف ، فكان الحسن يدخل تحت

الضعيف ، فالتساهل ينصب على الحسن قطعًا لا على المردود إذا كان لإثبات عملٍ ، فإنه لا يحل إثبات عملٍ بغيرِ الحديث الصحيح أو الحسن ، وقد ينصب التساهل على الحديث الضعيف المثبت لفضل العمل لا المثبت لنفس العمل لذلك قال شيخ الإسلام [1] : « ولا يجوز أن يعتمد فى الشريعة على الأحاديث الضعيفة التى ليست صحيحة ولا حسنة ، لكن أحمد بن حنبل وغيره من العلماء جوزوا أن يروى فى فضائل الأعمال ما لم يعلم أنه ثابت إذا لم يعلم أنه كذب ، وذلك أن العمل إذا علم أنه مشروع بدليل شرعى ، وروى فى فضله حديث لا يعلم أنه كذب جاز أن يكون الثواب حقًا ولم يقل أحد من الأئمة إنه جوز أن يجعل الشىء واجبًا أو مستحبًا بحديث ضعيف .

ومن قال هذا فقد خالف الإجماع ، وهذا كما أنه لا يجوز أن يحرم شىء إلا بدليل شرعى ، لكن إذا علم تحريمه ، وروى حديث فى وعيد الفاعل له ، ولم يعلم أنه كذب جاز أن برويه فيجوز أن يروى فى الترغيب والترهيب ما لم يعلم أنه كذب لكن فيما علم أن الله رغب فيه أو رهب فيه بدليل آخر غير هذا الحديث المجهول الحال » ا . هـ .

● **حكم العمل بالحديث الضعيف :**

انقسم العلماء على ثلاثة مذاهب :

الأول : لا يعمل به مطلقًا ، وقال بن يحيى بن معين ، وابن العربى ، والبخارى ، ومسلم ، وهو مذهب أحمد عند التحقيق ، وهو مذهب ابن تيمية ، وابن حزم ، وغيرهم .

---

(١) جـ ١ ص ٢٥٠ - ٢٥١ .

قال الحافظ ابن رجب فى شرح الترمذى : « وظاهر ما ذكره مسلمٌ فى مقدمة كتابه ، يقتضى أنه لا تروى أحاديث الترغيب والترهيب إلا عمن تروى عنه الأحكام » ا . هـ .

وقال ابن العربى : « إن الحديث الضعيف لا يعمل به مطلقًا » ا . هـ .

وقال ابن تيمية : « وما كان أحمد بن حنبل ، ولا أمثاله من الأئمة يعتمدون على مثل هذه الأحاديث فى الشريعة ، ومن نقل عن أحمد أنه كان يحتج بالحديث الضعيف الذى ليس بصحيح ولا حسن ، فقد غلط عليه » ا . هـ .

وقال ابن تيمية : « ولا يجوز أن يعتمد فى الشريعة على الأحاديث الضعيفة التى ليست صحيحة ولا حسنة » ا . هـ .

وقال ابن حزم - فى الملل والنحل - : « ما نقل أهل المشرق والمغرب ، أو كافة عن كافة ، أو ثقة عن ثقة ، حتى يبلغ إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم إلا أن فى الطريق رجلا مجروحًا بكذب ، أو غفلة ، أو مجهول الحال فهذا يقول به بعض المسلمين ، ولا يحل عندنا القول به ، ولا تصديقه ، ولا الأخذ بشئ منه » ا . هـ .

الثانى : يعمل به مطلقًا .

ويروى ذلك عن أبى داود وأحمد ، وسبق أن نسبته إلى أحمد نسبة باطلة .

الثالث : يعمل به فى فضائل الأعمال بشروط : وهو قول ابن حجر :

● أن يكون الضعف غير شديد ، بمعنى أن سبب الضعف يكون بسبب انقطاع فى الإسناد ، أو الجهالة بالراوى ، أو سوء حفظه .

● أن يندرج الحديث تحت أصلٍ معمول به .

● أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته ، بل يعتقد الاحتياط .

قلتُ : المذهب الأول هو الصواب ، والذى لا يجوز خلافه لأسباب منها :

● إن الحديث الضعيف يفيد الظن المرجوح بلا خلاف بين أهل العلم، والظن المرجوح هو الوهم المذموم من الشارع ، قال تعالى : ﴿ إن الظن لا يغنى من الحق شيئًا ﴾ [١] ، وقال تعالى : ﴿ إن يتبعون إلا الظن ﴾ [٢] ، وقال صلى الله عليه وآله وسلم : « إياكم والظن ، فإن الظن أكذب الحدث » متفق عليه ، عن أبى هريرة .

● إن العمل بالحديث الضعيف دعوة خفية ، بأن الدين غير كاملٍ وذلك لأن الجزئية التى تناولها الحديث الضعيف ، لو كانت من الدين للزم أن تنقل بسند صحيح ، وإلا لانتفت صفة الكمال ، حيث إن الكمال ثبت بما صح فقط .

● إن الشروط الثلاثة المعتمدة فى المذهب الثالث ، تدل على فساد العمل بالحديث الضعيف لا على جواز العمل به ، فالشرط الثانى « أن يندرج الحديث تحت أصلٍ معمول به » إذًا العمل بالنص . فكون الحديث الضعيف موافقًا للأصل فهو من باب توارد الأدلة فحسب ، وأمَّا الشرط الثالث « أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته » فإن كان من

---

(١) النجم : ٢٨ . (٢) النجم : ٢٣ .

الدين وجب اعتقاد ثبوته ، فلما اشترط عدم الاعتقاد دل على أنه ليس من الدين ، وما كان كذلك لا يجوز العمل به ولا كرامة .

● إنني أتصور لو أن أعبد الناس ، أعطاه الله عز وجل عمر نوح وصبر أيوب ، وجلد موسى ، ما استطاع أن يقوم بكل ما نُدب إليه ، فكيف يترك الصحيح غير المعمول به ، ويعمل بالضعيف ؟!!

والحديث الضعيف ، لا يفتقر إلى تعدد الطرق ليحكم بضعفه ، فإن كان سبب الضعف ، سوء حفظ الراوى ، أو الجهالة به ، أو انقطاع فى الإسناد ووجد تابعٌ له مثله أو أقوى منه أو شاهد ، فإن رتبة الضعيف ترتفع إلى الحسن لغيره لتعدد طرقه ، ومن المشهورين بسوء الحفظ ابن لهيعة بسبب احتراق كتبه ويستثنى من ذلك روايته عن طريق عبد الله ابن المبارك ، وعبد الله بن وهب ، وعبد الله بن مسلمة القعنبى ، وعبد الله بن يزيد القرن ، والليث بن سعد ، وابن مهدى ، وبشر بن بكر والوليد بن فريد وإسحاق بن إسماعيل ويحيى بن إسحاق [1] وغيرهم يعرف بالاستقراء . ومن الذين سمعوا منه بعد احتراق كتبه سعيد بن أبى مريم .

إذاً آلت أقسام الحديث المقبولة إلى أربعة أقسام :

الحديث الصحيح لذاته .

الحديث الصحيح لغيره .

الحديث الحسن لذاته .

---

(١) من ابن مهدى إلى يحيى نقلت من بذل الإحسان لأبى إسحاق الحوينى حفظه الله .

الحديث الحسن لغيره .

أمّا الحديث المردود فهو الضعيف ، والشديد الضعيف سواء كان منكرًا أو موضوعًا أو غير ذلك .

والحديث المضعّف هو الذي لم يجمع على ضعفه بل في سنده أو متنه تضعيف لبعضهم وتقوية للبعض الآخر وهو أعلى من الضعيف .

* * *

٧ - وَمَا أُضِيفَ للنَّبِيِّ الْمَرْفُوعُ   وَمَا لِتَابِعٍ هُوَ الْمَقْطُوعُ

أولاً : معانى المفردات :

« المرفوع » فى اللغة ما رفع على غيره ، وهو حسّى ومعنوى ، والمرفوع اسم مفعول من مادة « رَفَعَ » .

« لتابع » المراد التابعى .

« المقطوع » اسم مفعول من مادة « قَطَعَ » ، والمقطوع ضد الموصول وتُجْمَعُ على مقاطع أو مقاطيع .

ثانيًا : الإعراب :

« وما » الواو حرف عطف ، و « ما » اسم موصول مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ ويمكن اعتبار « ما » نكرة موصوفة .

« أضيف » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً ، تقديره هو عائد على « ما » والجملة الفعلية « صلة الموصول » أو صفة باعتبار « ما » نكرة موصوفة .

« للنبى » جار ومجرور ، متعلق بأضيف .

« المرفوع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة .

« وما » الواو حرف عطف ، و « ما » اسم موصول أو نكرة موصوفة ، مبنية على السكون فى محل رفع مبتدأ .

« لتابع » جار ومجرور متعلق بواجب الحذف تقديره و « ما أضيف لتابع » .

« هو » ضمير فصل ، لا محل له من الإعراب .

« المقطوع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة .

ثالثًا : المعنى الإجمالي عند الناظم :

كلُّ ما أضيف النبى صلى الله عليه وآله وسلم من قولٍ ، أو فعلٍ ، أو تقريرٍ ، أو صفةٍ ، فهو الحديث المرفوع ، فقوله : « ما أضيف » دخل المتصل ، والمرسل ، والمعلق ، والمنقطع ، والمعضل ، وخرج المقطوع والموقوف .

إذًا المُضيف قد يكون صحابيًا أو من دونه .

وكلُّ ما أُضيف إلى التابعى ، من قولٍ أو فعلٍ ، أو تقريرٍ ، فهو المقطوع ، إذًا المضيف قد يكون تابعى التابعين أو من دونه .

رابعًا : تنبيهات :

الحديث المرفوع ينقسم إلى أربعة أقسام :

الأول المرفوع القولى : كحديث « إنَّما الأعمال بالنيات » متفق عليه .

الثاني المرفوع الفعلى : كصلاته صلى الله عليه وآله وسلم النافلة على الراحلة .

الثالث المرفوع التقريرى : اقراره أكل الضّب .

الرابع المرفوع الوصفى : كقول عائشة رضى الله عنها « كان خلقه القرآن » .

والحديث المرفوع نوعان :

الأول المرفوع الصريح كالأمثلة السابقة .

الثانى المرفوع حكمًا : وهذا النوع موقوف لفظًا ، مرفوع حكمًا وهو نوعان أيضًا :

● ما نسب صريحًا إلى زمن النبى صلى الله عليه وآله وسلم فهذا قطعًا مرفوع إمّا بتقرير النبى صلى الله عليه وآله وسلم إن علم ، أو بتقرير الله عز وجل ، حيث لو كان فيه مخالفة ، لبيّنه الله عز وجل للنبى صلى الله عليه وآله وسلم بطريق من طرق الوحى . ومثاله قول جابر : « كنا نَعزِلُ على عهد صلى الله عليه وآله وسلم » متفق عليه .

ومثاله أيضًا قول الصحابى : « أُمِرْنا بكذا ... أو نُهينا عن كذا » فإن الآمر والناهى هنا هو الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، ولا يمكن أن يصرف إلى غيره ، لا لغة ولا عرفًا ، فإن العرب لا تحذف الفاعل إلا إذا اشتهر شهرةً تغنى عن ذكره نحو « خُلِق الإنسان ضعيفًا » ، «سُرِق البيت » .

● ما نُسبَ نسبة غير صريحة إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم، كمن قال أوَ فعل من الصحابى مالا مجال للاجتهاد فيه ، كقول ابن عباس رضى الله عنه : « ليس فى الجنة شىء مما فى الدنيا إلا الأسماء » رواه الضياء .

والمقطوع يباين المنقطع ، وذلك لأن المنقطع من صفات الإسناد ، وأمّا المقطوع من صفات المتن .

وأمّا استخدام الشافعى المقطوع محل المنقطع ، فهذا قبل استقرار

الاصطلاح ، وأمّا من استخدمه بهذا المعنى بعد استقرار الاصطلاح نهذا تَجَوّز منه .

والمقطوع نوعان :

● قولى كقول - الحسن البصرى فى الصلاة خلف المبتدع - : « صلِّ وعليه بدعتُه » رواه البخارى ، أو قول سعيد بن المسيِّب : « أن لقمان عليه السلام كان خياطًا » رواه أحمد فى الزهد .

أو قول مجاهد : « لا ينال العلم مستحى ، ولا مستكبر » رواه أحمد فى الزهد .

أو قول مجاهد : « ولقد آتينا لقمان الحكمة » قال الفقه والإصابة فى القول من غير نبوة ، رواه أحمد فى الزهد .

● والفعلى كقول إبراهيم بن محمد بن المنتشر : « كان مسروق يُرْخِى السِّتْر بينه وبين أهله ، ويقبل على صلاته ، ويُخلِّيهم ودنياهم » رواه أبو نُعيم فى الحلية [1] .

التابعى : هو من لقى صحابيًا مسلمًا ومات على الإسلام .

والتابعون قسمان :

الأول كبار التابعين ، كسعيد بن المسيب ، وقيس بن أبى حازم وعبيد الله بن عدى بن الخيار ، وهؤلاء أكثر رواياتهم عن الصحابة .

الثانى : صغار التابعين ، كأبى حازم سلمة بن دينار ، ويحيى بن سعيد ، وهؤلاء أكثر رواياتهم عن التابعين .

---

(١) حـ ٢ ص ٩٦ .

وقد يطلق لفظ الموقوف على المقطوع ولكن مع قيد ، كقولهم موقوف على عطاء ، أو وقفه مَعْمَرَ على همام ، أو وقفه فلان على مجاهد ، والحديث المقطوع ، قد يكون صحيحاً ، أو حسنًا ، أو ضعيفًا إلى التابعي وقد توجد قرينة ترفعه إلى الصحابى ، فيسمى مرقوفًا وقد توجد قرينة ترفعه إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، فيسمى مرفوعًا .

وإذا قال التابعي « أمرنا بكذا » فالآمر لابد وأن يكون الصحابى لأن التابعي لم يدرك النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، وحيث إن الفاعل يحذف لشهرته ، تعين أن يكون المحذوف هو الصحابى ، وعليه فالحديث موقوف .

* * *

٨ - وَالْمُسْنَدُ الْمُتَّصِلُ الإِسنَادِ مِنْ رَاوِيهِ حَتَّى الْمُصطَفَى وَلَمْ يَبِنْ

أولا : معانى المفردات :

« المسند » اسم مفعول من مادة « أَسْنَدَ » ، وأسندتُ الشىء ، أى أضفته إلى صاحبه .

« المتَّصِل » اسم فاعل من مادة « اتَّصَلَ » ، والاتصال ضد الانقطاع .

« الإسناد » بمعنى السند ، والمراد سلسلة الرجال الموصولة للمتن .

« يبن » ينقطع ، ويبن من مادة « بَانَ » وأتى بها لتكملة البيت .

ثانيًا : الإعراب :

« والمسند » الواو حرف عطف ، والمسند مبتدأ مرفوع .

« المتصل » خبر المبتدأ مرفوع ، ومضاف .

« الإسناد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

« من راويه » جار ومجرور معلق بالمتصل ، والهاء مضاف إليه .

« حتى » حرف غاية بمعنى إلى .

« المصطفى » اسم مجرور ، والجار والمجرور معلق بالمتصل .

« ولم » الواو حالية ، ولم حرف نفى وجزم وقلب .

« يبن » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود على الإسناد ، والجملة الفعلية جملة حالية مؤكدة للمسند .

ثالثًا : المعنى الإجمالى عند الناظم :

والحديث المسند هو الحديث الذى اتصل إسناده من راويه إلى لمصطفى صلى الله عليه وآله وسلم .

رابعًا : تنبيهات :

قوله : « والمسند » دخل به الضعيف المتصل والمنقطع ، وقوله : «المتصل الإسناد » أخرج الضعيف المنقطع . أمّا الضعيف بسبب سوء الحفظ مثلا فما زال تحت اللفظ . وهذا هو الذى قرره الحاكم وابن حجر حيث قالا : « المسند هو ما اتصل سنده مرفوعًا إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم » . فدخل على التعريفين ، الضعيف المتصل ، والموقوف المتصل الذى له حكم الرفع سواء كان صحيحًا أو ضعيفًا بسبب سوء الحفظ أو الجهالة بالراوى .

ولكن أبا عمرو بن عبد البر قال : « المسند ما رفع إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم خاصة » ، وبذلك أدخل فيه المتصل كرواية مالك عن نافع عن ابن عمر ، والمنقطع كرواية مالك عن الزهرى عن ابن عباس ، وكما هو معلوم فإن الزهرى لم يسمع من ابن عباس رضى الله عنهما .

وقال الخطيب : المسند عند أهل الحديث « هو الذى اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه » ، فهنا لم يقيده بالمصطفى صلى الله عليه وآله وسلم ، بل لمنتهاه فدخل المرسل ، سواء كان مرسل الصحابى أو التابعى أو تابعى التابعين ، الضعيف منه والصحيح .

أقول : عند الإطلاق ينصرف معنى المسند إلى ما قرره ابن حجر ، فإنه المتبادر إلى الذهن ، وأمَّا مع القيد فينصرف إلى غيره .

قول الناظم : « ولم يبن » - كما سبق - جملة حالية مؤكدة ، رأتى بها الناظم لتكميل البيت ، حيث المعنى تم بدونها .

ومن أمثلة المسند الصحيح ما رواه البخارى ثنا عبد الله بن يوسف عن مالك عن أبى الزِّناد عن الأعرج عن أبى هريرة قال : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إذا شرب الكلب فى إناء أحدكم فليغسله سبعًا » .

ومن أمثلة المسند الحسن ما رواه البخارى فى الأدب المفرد [1] : ثنا عمرو بن خالد قال : ثنا ضمام بن إسماعيل قال : سمعت موسى ابن وردان ، عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « تهادَوا تحابُّوا » .

وهذا الحديث حسن لأن ضمام وموسى كليهما « صدوق ، ربما أخطأ » كما فى التقريب .

ومن أمثلة المسند الضعيف ما رواه الضياء المقدسى فى المختارة [2] عن محمد بن بشار : حدثنى عبد الحميد بن عبد الواحد حدثتنى أم جنوب بنت نميلة عن أمها سويدة بنت جابر عن أمها عقيلة بنت أسمر بن مضرس عن أبيها أسمر بن مضرس قال : أتيت النبى صلى الله عليه

---

(١) ص ٥٩٤ . (٢) جـ ١ ص ٤٥٨ .

وآله وسلم فبايعته ، فقال : « من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو له » ، وقال : فخرج الناس يتعادون يتخاطون .

وهذا الحديث مسلسلٌ بالمجاهيل سوى محمد بن بشار ، والصحابى.

وحكم المسند ، قد يكون صحيحًا ، أو حسنًا ، أو ضعيفًا .

* * *

٩ - وَمَا بِسَمْعِ كُلِّ رَاوٍ يَتَّصِلْ　　إسنَادُهُ للمُصْطَفى فالْمتَّصِلْ

أولا : معانى المفردات :

« بسمع » الباء هنا سببية ، أو للمعية ، والمعنى بسبب سماع .

« المتصل » الملتئم ، ويسمى الموصول ، والمؤتصل .

ثانيًا : الإعراب :

« وما » الواو عاطفة ، وما اسم موصول مبنى على السكون ، فى محل رفع مبتدأ .

« بسمع » جار ومجرور متعلق بيتصل ، وسمع مضاف .

« كلٍّ » مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة منع من ظهورها الثقل .

« يتصل » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها سكون الوقف .

« إسناده » إسناد فاعل مرفوع ، وإسناد مضاف ، والهاء مبنية على الضم فى محل جر مضاف إليه ، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب .

« للمصطفى » جار ومجرور متعلّق بيتصل .

« فالمتصل » الفاء رابطة بالمبتدأ جوازًا ، المتصل خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة ، منع من ظهورها بسكون الوقف .

ثالثًا : المعنى الإجمالى عند الناظم :

أنّ الحديث المتصل هو الحديث الذى اتصل إسناده ، بسبب سماع كلّ راوٍ من شيخه إلى المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم .

رابعًا : تنبيهات :

قول الناظم « بسمع » خرج كلُّ حديث متصل بغير السماع [1] ، كالمتصل بالإجازة كقولهم أجازنى فلان ، قال : أجازنى فلان ، وكذلك خرج المعنعن والمؤنن ، سواء كانت العنعنة أو التأنين بين رواةٍ مدلسين صرحوا بالسماع فى مواضع أخرى ، أو غير مدلسين فيحمل على الاتصال .

وقول الناظم « كلُّ راوٍ يتُصل إسناده » خرج المنقطع ، والمعلق ، والمعضل ودخلِ المرسل المتصل ، والمرفوع ، والموقوف على الصحابى ، والموقوف الذى له حكم الرفع .

وقول الناظم « المصطفى » خرج المرسل المتصل ، والموقوف على الصحابى وما بقى إلا المرفوع المتصل ، والموقوف المتصل للصحابى وله حكم الرفع .

وأمَّا قولهم فى تعريف المتصل « هو ما اتصل سنده مرفوعًا أو موقوفًا » فهو أعم من كلام الناظم ، حيث الناظم قيد الاتصال إلى المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم ، والتعيف السابق أطلقه .

وعلى ما سبق ، فإن قول التابعى ، لا يسمى متصلا ، بل هو مقطوع ، أو متصل إلى التابعى أو من دونه بشرط ذكر القيد كقولهم هذا متصل إلى الزهرى .

---

(١) وقفتُ على اللفظ ولكن مراده والله أعلم أن السماع يتم بأى لفظ من الألفاظ التى تؤدى لذلك كحدثنا ، وأخبرنا ، وأنبأنا .

والمتصل ، قد يكون صحيحًا أو حسنًا أو ضعيفًا .

ومثال المتصل المرفوع الصحيح ما رواه أحمد ثنا هاشم ثنا شعبة قال أخبرنى أبو صخرة جامع بن شداد قال : سمعت حمران بن أبان يحدث أبا بُردةَ فى مسجد البصرة وأنا قائم معه أنه سمع عثمان بن عفان يحدث عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « من أتم الوضوء كما أمره الله عز وجل فالصلوات الخمس كفاراتٌ لما بينهنَّ » .

علاقة المتصل بالمسند .

المسند على تعريف الناظم أعم من جهة مادة الاتصال ، لأنه لم يشترط ثبوت الاتصال بالسماع فقط ، ولكن اشترط السماع فى المتصل .

إذاً كلُّ حديثٍ متصل فهو مسند بالنظر إلى مادة الاتصال .

وأمَّا قولهم : « كل مسند متصل ولا عكس » فهذا باعتبار أن المتصل يشتمل على الموقوف مطلقًا ، وهذا خطأ ، ولا يتنزل على كلام الناظم ، لأن كلام الناظم يتضمن الموقوف الذى له حكم الرفع لا مطلق الموقوف ، بل لا فرق بين المسند والمتصل عند الناظم بهذا الاعتبار ، لأن الموقوف الذى له حكم الرفع يندرج تحت المسند أيضًا .

* * *

١٠ - مُسَلْسَلٌ قُلْ ما عَلَى وَصْفٍ أَتَى

مِثْـــلُ أَمَـــا وَاللهِ أَنْبَانِي الْفَتَى

١١ - كَـــذَاكَ قَـــدْ حَدَّثَنِيـــهِ قَائِمًـا

أَوْ بَعْـــدَ أَنْ حَـــدَّثَنِـــي تَبَسَّمَا

أولا : معانى المفردات :

« مسلسل » ، فى اللغة من التتابع ، ولكن بدون تراخى . والمسلسل اسم مفعول من سَلْسَلَ يُسَلْسِلُ .

« أمَا » ، بفتح الهمزة ، وتخفيف الميم ، ومعناها هنا بمعنى ألا الاستفتاحية .

« أنبانى » ، أصلها أنبأنى ، ولكن قلبت الهمزة الثانية ألفًا ، لضرورة النظم وهى كالشاميه .

« الفتى » ، الرجل الشاب .

« كذاك » ، أى مثل ما تقدم .

« تبسَّمَا » ، التبسم هو الضحك بلا صوتٍ ، ورسمت بألف الإطلاق

ثانيًا : الإعراب :

« مسلسلُ » ، مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، والأصل فى المبتدأ أن يكون معرفة ، لأنه محكومٌ عليه ، وسوَّغ الابتداء بها لأنها دلت على التخصيص وذلك بالإضافة معنىً ، والتقدير « مسلسل الحديث قل » .

« قل » ، فعل أمر مبنى على السكون ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا ، تقديره أنت .

« ما » ، نكرة موصوفة ، فى محل رفع خبر المبتدأ ، ولم تعرب اسمًا موصولا حتى لا نخبر بالمعرفة عن النكرة .

« على وصف » ، جار ومجرور متعلق بقوله أتى .

« أتى » ، فعل ماض مبنى على فتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً عائد على « ما » ، والجملة الفعلية صفة للنكرة الموصوفة « ما » .

« مثلُ » ، خبر المبتدأ محذوف تقديره وذلك ، ومثل مضاف .

« أمَا » ، بمعنى ألا ، وهى حرف استفتاح .

« والله » ، الواو واو القسم ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور ، والجار والمجرور متعلق بفعل القسم المحذوف « أقسم والله » .

« أنبأنى » ، أنبأ فعل ماض مبنى والنون للوقاية من الكسرة والياء للمتكلم مبنية على السكون فى محل نصب مفعول به أول ، والثانى محذوف أى أنبأنيه أى الحديث .

« الفتى » ، فاعل مرفوع بالضمة المقدرة منع من ظهورها التعذر .

« والله أنبأنى » ، والقسم مع جوابه فى محل جر مضاف إليه للمضاف « مثل » .

« كذاك » ، جار ومجرور ، خبر مقدم لمبتدأ محذوف تقديره مثل .

« قد » حرف تحقيق مبنى على السكون ، لا محل له من الإعراب .

« حدثنيه » ، حدَّث فعل ماض مبنى على الفتح ، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو ، والنون للوقاية ، الياء للمتكلم فى محل نصب مفعول به أول ، والهاء مبنية على الكسر فى محل نصب مفعول به ثانى .

« قائمًا » ، حال من الفاعل .

« أو » ، حرف عطف .

« بعدَ » ، ظرف زمان منصوب متعلق « بتَبسَّما » ، وبعد مضاف .

« أن » ، حرف نصب ومصدر .

« حدَّثنى » ، حدَّث فعل ماضى ، والفاعل ضمير مستتر يعود على الشيخ ، والنون للوقاية ، والياء فى محل نصب مفعول به أول ، والثانى محذوف تقديره إياه ، والجملة صلة أن المصدرية .

« أن حدثنى » ، أن مع جملة الصلة فى تأويل مصدر ، فى محل جر مضاف إليه .

« تبسَّما » ، تبسَّم فعل ماض مبنى على الفتح ، والفاعل ضمير مستتر جوازاً يعود على الشيخ ، والألف للإطلاق .

ثالثًا : المعنى الإجمالى عند الناظم :

أنَّ كلَّ حديث أتى على وصف واحد قوليًا أو فعليًا فهو المسلسل ، ومثال المسلسل القولى : « أما والله أنبأنى الفتى » .

ومثال المسلسل الفعلى : « قد حدثنيه شيخى قائمًا » ، أو « بعد أن حدثنى تبسم » .

رابعًا : تنبيهات :

ذكر الناظم المسلم بأحوال الرواه ، القولى فقط ، والفعلى فقط ، وترك القولى الفعلى معًا .

فمثال القولى فقط قوله صلى الله عليه وآله وسلم لمعاذ رضى الله عنه : « يا معاذ إنى أحبك . فقل فى دبر كل صلاة اللهم أعنّى على ذكر وشكرك وحسن عبادتك » فكل راوٍ رواه بلفظ إنى أحبُك .

ومثال الفعلى فقط حديث أبى هرضرة رضى الله عنه : « شبّك بيدى أبو القاسم صلى الله عليه وآله وسلم وقال : « خلق الله الأرض يوم السبت » ، فكل راوٍ رواه شبك يده بيده تلميذه .

ومثال القولى الفعلى حديث أنس رضى الله عنه : « لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره ، حلوه ومره » .

قال أنس : وقبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على لحيته، وقال : أمنتُ بالقدر فكل من روى الحديث قبض على لحيته ، وقال : آمنتُ بالقدر .

لم يذكر الناظم المسلسل بصفات الرواية ، وهذا النوع عن كيفية الأداء ، والمراد أن الحديث روى بمادة اتصال واحدةٍ ، كسمعتُ أو حدثنا أو أخبرنا أو بزمان الرواية ، أو مكانها .

ولم يذكر الناظم المسلسل بصفات الرواة ، القولية أو الفعلية .

والقولية معناه أن كلّ راوٍ ينقل المتن عن شيخه بصيغة إلقاء واحدة.

والفعلية معناه أن كلّ راوٍ يحمل اسم أو صفة شيخه ، ومثاله الحديث

المسلسل واسم الرواة واحد ، أو مسلسل بالفقهاء فقط ، أو المحدثين فقط ، أو الحفاظ فقط ، أو الدمشقيين فقط ، أو المصريين فقط .

وقد يكون المسلسل مطلقًا بمعنى تسلسله من أول السند إلى آخره ، وقد يكون مقيداً إلى راوٍ معين .

ولا تلازم بين الصحة والتسلسل ، فقد يروى الحديث مسلسلاً مع خللٍ فيه أو ضعف وقد يكون له أصل صحيح من غير طريق المسلسل

وحكم المسلسل قد يكون صحيحًا ، أو حسنًا ، أو ضعيفًا ، والغالب على هذا النوع الضعف .

* * *

١٢ - عَزِيزُ مَرْوِي اثْنَيْنِ أَوْ ثَلاثَهْ
مَشْهُـــورُ مَـــرْوِي فَوْقَ مَا ثَلاثَهْ

أولا : معانى المفردات :

« عزيز » ، بلا تنوين للضرورة ، والمعنى الشىء القوى إن كان مخرجها من عزَّ يَعَزُّ بفتح العين ، وبمعنى الشىء النادر إن كان مخرجها من عزَّ يعِزُّ بكسر العين .

« مروِى » ، حُذفَت الياء المتحركة لفظًا للوزن ، وثبتت خطًا ، ثم حذفت الياء الساكنة لمنع التقاء الساكنين ، ووضعت كسرة تحت الواو لتدل عليها .

« ثلاثة » ، السكون للوقف .

« مشهورُ » ، بلا تنوين للضرورة ، من مادة « شَهَرَ » ، ومشهور اسم مفعول ويقال شهرتُ الشىء أى أعلنته وأظهرته .

« مروى » ، وفيها وجهان ، أولهما إثبات الياء الساكنة ، لأن ما بعدها متحرك ، والثانى حذفها مع إثبات التنوين (مَرْوٍ » .

ثانيًا : الإعراب :

« عزيزُ » ، مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

« مروِى » ، خبر مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة ، ومروى مضاف .

« اثنين » ، مضاف إليه مجرور بالياء لأنها ملحق بالمثنى .

« أو » ، حرف عطف .

« ثلاثة » ، معطوف مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها سكون الوقف .

« مشهورُ » ، مبتدأ مرفوع بضمة ظاهرة .

« مروى » ، خبر مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة .

« فوق » ، ظرف مكان منصوب بالفتحة الظاهرة ، متعلق بمحذوف واجب الحذف .

« ما » ، زائدة للضرورة .

« ثلاثة » ، مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها سكون الوقف .

ثالثًا : المعنى الإجمالى عند الناظم :

العزيز عند الناظم ما رواه اثنان أو ثلاثة ، والمشهور ما رواه أكثر من ثلاثة .

رابعًا : تنبيهات :

قول الناظم : إن العزيز ما رواه اثنان خرج الغريب ، وبقوله ثلاثة خرج المشهور ، وما ذكره الناظم هو خلاف المعول عليه ، والذى ذكره ابن حجر فى النخبة « أن لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين » .

والتعريف الدقيق هو « ما رواه اثنان فى أقل طبقة من طبقات السند » .

ومعلومٌ أن كل حديث يتكون من عدة طبقات ، فإن كانت أقل طبقة بها راويان ، فهو العزيز ، وإن كان فى بقية الطبقات أكثر من راويين .

ومثاله ما رواه الشيخان عن أنس بن مالك رضى الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده ، وولده ، والناس أجمعين » . ورواه البخارى عن أبى هريرة رضى الله عنه .

المتـــن

أنس بن مالك — أبو هريرة

قتادة — عبد العزيز بن صهيب

شعبة — سعيد

إسماعيل بن علية — عبد الوارث

فالطبقة الأولى بها راويان وهما أنس وأبو هريرة رضى الله عنهما .

والحديث العزيز ، قد يكون صحيحًا أو حسنًا أو ضعيفًا .

وَقول الناظم : إن المشهور ما رواه أكثر من ثلاثة ، فهو خلاف المعول عليه ، والذى ذكره ابن حجر فى النخبة ماله طرق محصور بأكثر من اثنين .

والتعريف الدقيق « هو ما رواه ثلاثة فى أقل طبقة من طبقات السند » .

والمشهور نوعان : أحدهما ، المشهور الاصطلاحى وهو الذى ذكرناه ومنه الصحيح والحسن والضعيف .

فمثال المشهور الصحيح ما رواه البخارىُّ : « إنَّ الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من العباد ولكن يقبض العلم بقبض العلماء ، حتى إذا

لم يبق عالمٌ اتخذ الناسُ رؤوسًا جُهّالا فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلُّوا وأضلُّوا » .

والثاني : المشهور غير الاصطلاحي ، هو ما اشتهر على الألسنة ومنه الصحيح ومنه الحسن ومنه الضعيف ومنه الموضوع ومنه ما لا أصل له .

فمثال الصحيح ما رواه الشيخان عن أنس رضي الله عنه قال : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قنت شهرا بعد الركوع يدعو على رِعْل وذكْوان » .

ومثال الضعيف ما رواه الطبراني : « من لم تنهه صلاته عن الفحشاء لم يزدد من الله إلا بعدا » وسبب ضعفه ليث بن أبي سليم فضلا عن أنه مرسلٌ عن ابن عباس هذا من جهة السند ، ومع ذلك فهو لا يصح من جهة المتن ، لأن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر فهي تقرب إلى الله لا تبعد عنه [1] ، وروى عن ابن مسعود موقوفًا بلفظ « من لم تأمره الصلاة » وهو صحيح السند ولكن متنه لا يصح .

وكذلك مثال الضعيف ما رواه ابن حبان والحاكم : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » .

وبلفظ رفع منكر ، وإن كان مشهوراً بذلك ، والصحيح بلفظ « وضع » .

---

(١) وقد وجه ابن تيمية هذا اللفظ فقال في مجموع الفتاوى جـ ٧ ص ٣ « وقوله لم يزدد إلا بعداً » إذا كان ما ترك من الواجب منها أعظم مما فعله أبعده ترك الواجب الأكثر من الله أكثر مما قربه فعل الواجب الأقل » .

وكذلك متنًا لا يصح فإن الرفع أعمّ من الوضع . أعنى أن الخطأ واقع ولكن وضع إثم ذنب الخطأ .

ومثال الموضوع ما رواه ابن عدى عن علىّ رضى الله عنه : « ائتوا المساجد حُسّراً ومعصَّبينَ ، فإن العمائم تيجان المسلمين » .

ومثل « لا زكاة فى الحلى » (باطل) .

ومثال ما لا أصل له حديث : « نِعْم العبدُ صهيب ، لو لم يخفِ الله لم يعصه » . أو حديث : « لا تفضلونى على يونس بن متى » . فهذا اللفظ [1] لا أصل له ، والحديث الصحيح الذى رواه البخارى عن أبى هريرة : « من قال أنا خير من يونس بن متى فقد كذب » ، أو حديث : « همة الرجل تزيل الجبال » نسبة أحمد الغزالى للنبى صلى الله عليه وآله وسلم ، أو حديث : « الحديث فى المسجد يأكل الحسنات كما تأكل البهائم الحشيش » نسبه أبو حامد الغزالى للنبى صلى الله عليه وآله وسلم فى الإحياء [2] وهو لا أصل له .

* * *

(١) والذى قال هذا اللفظ قد فهم حديث البخارى الذى بعده خطأ ، لأن لفظ « أنا » فى حديث البخارى ليس المراد به النبى صلى الله عليه وآله وسلم بل يراد به المخاطب ويبين ذلك ما رواه البخارى أيضاً قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « ما ينبغى لعبد أن يكون خيراً من يونس بن متى » – سبحان الله كيف يكون صاحب الحوت عليه السلام كصاحب المعراج ؟ والله عز وجل يقول لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم : « فلا تكن كصاحب الحوت » .

(٢) جـ ١ ص ١٣٦ .

١٣ - مُعَنْعَنٌ كَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ كَرَمْ ‏ ‏ وَمُبْهَمٌ مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمّْ

أولا : معانى المفردات :

« معنعن » ، أى عَنْ فلان ، عَنْ فلان ، وجاءتْ بصيغة اسم المفعول .

« مُبْهم » ، ضد المعلوم ، ومبهم اسم مفعول من أبْهَم الرباعى .

« لم يسم » ، أى لم يذكر .

ثانيًا : الإعراب :

« معنعن » ، مبتدأ وسوّغ الابتداء بالنكرة ، لأنه في معرض التقسيم .

« كعن » ، الكاف حرف جر .

« عن سعيد عن كرم » ، محكى مجرور بالكاف ، وعلامة جره الكسرة المقدرة منع من ظهورها سكون الوقف .

والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ ، تقديره كائن .

« ومبهم » ، الواو استئنافية ، مبهم مبتدأ سوّغ الابتداء به لأنه مضاف إليه إضافة معنوية .

« ما » ، نكرة موصوفة ، فى محل رفع خبر المبتدأ .

« فيه » ، جار ومجرور خبر مقدم .

« راوٍ » ، مبتدأ مؤخر ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة.

« لم » ، حرف نفى وجزم وقلب .

« يسم » ، فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة ، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو ، والجملة « لم يسم » فى محل رفع صفة لما .

ثالثًا : المعنى الإجمالى عند الناظم :

الحديث المعنعن كقول الراوى عن فلان عن فلان ، والحديث المبهم ما فيه راوٍ لم يذكر اسمه .

رابعًا : تنبيهات :

اكتفى الناظم بذكر الحديث المعنعن ، ولم يذكر الحديث المؤنن ، ولعل سبب تركه لهِ الشبهه بالمعنعن عنده ، وسيأتى .

ثم حد الناظم الحديث الصحيح ، والحسن ، والضعيف ، وغيرهم ، وفى المعنعن اكتفى بالمثال عن الحدِّ « عن سعيد عن كرم » ، وحد المعنعن هو الحدث الذى روى بلفظ (عن) بدون بيان ثبوت اللقاء والسماع .

واختلف أهل العلم فى الحديث المعنعن ، هل من المتصل أم من المنقطع ؟ على مذهبين ، الأول : أنه منقطع حتى يتبين اتصاله .

الثانى : أنه متصل بشروط :

● أن لا يكون المعنعِن مدلسًا ، وهذا الشرط متفق عليه .

● أن يمكن لقاء المعنعِن بمن عَنْعَنْ عنه ، بمعنى كونهما فى عصر واحد .

وهذا هو شرط مسلم ، ولكن البخارى لم يكتف بهذا وقال بثبوت

اللقاء ، فإذا علمت ذلك علمت لما أحاديث البخارى أشد اتصالا من أحاديث مسلم ، كما سبق بيان ذلك .

رد مسلم رحمه الله على من اشترط فوق المعاصرة ، وقد بالغ رحمه الله .

وأمّا إذا كان المعنعن مدلسًا ، لا يكون الحديث متصلا إلا بعد التصريح بالسماع ، وأن يكون ثقةً فى نفسه .

وقد تأتى (عن) ولا يراد بها مادة الاتصال ، بل جاءت بتقدير مضاف محذوف ، قاله ابن حجر ومثل له بما رواه ابن أبى خيثمة فى تاريخه عن أبيه قال ثنا أبو بكر بن عياش قال ثنا أبو إسحاق عن أبى الأحوص ، أنه خرج عليه خوارج نقتلوه .

فأبو إسحاق لم يسمعه من أبى الأحوص لأنه قُتل ، فالتقدير : «حدثنا أبو إسحاق عن قصة أبى الأحوص » ا . هـ بتصريف .

قلتُ : أبو إسحاق إمّا شاهد ، وإمّا سمع من غيره ، فإن كان شاهداً فقد تنزل كلام ابن حجر عليه ، وإن كان سامعًا من غيره فإن الإسناد منقطع .

والمؤنَّن ، بنونين ، أولاهما مشدَّدة ، وهو الحديث الذى رُوِى بلفظ « أن » بدون بيان ثبوت اللقاء والسماع .

ويثبت للمؤنن جميع ما ثبت للمعنعن ، لأنه لا فرق بينهما لا عند أحمد ولا غيره [1] .

---

(١) انظر التقييد والإيضاح (ص ٨٥ - ٨٦) هامش .

والمبهم ، هو الحديث الذى فى إسناده أو متنه راوٍ لم يذكر اسمه . فإن كان المبهم فى المتن ، فلا يضر ذلك ، ومثاله ما رواه الشيخان عن عائشة رضى الله عنها : « أن امرأة سألت النبى صلى الله عليه وآله وسلم عن غسلها من الحيض ، قال : « خذى فرصة من مسك فتطهرى بها » .

فهذه المرأة هى أسماء بنت شكل على الصحيح وهو الذى فى مسلم، وقال العراقى وهو الصواب .

وإن كان المبهم فى السند ، فإما لا يضر ، كقولهم عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فهذه الصورة لا تضر ، لأن الصحابة كلهم عدول ضابطون .

وقد يضر عدم ذكر اسمه ، كقولهم : - أثناء السند - عن رجل ، فهذا الحديث فيه راوٍ لم يذكر اسمه ، وعليه لا نعرف فيه توثيق ولا تضعيف ، فيكون هو علة الحديث ، وقد تكون الصيغة : « أخبرنى عدلٌ أو حدثنى ثقة » ، فحكم هذه الصيغة مثل حدثنا رجل ، لأنه ثقة عنده ولا يلزم أنه ثقة عند غيره ، ولكن إذا قال الشافعى حدثنى ثقة فهو أحمد بن حنبل ، كما صرح بذلك ابنه عبد الله بشر أن يكون المذكور بعد قوله « حدثنى ثقة » من شيوخ أحمد .

ولم يذكر الناظم ، مجهول العين ، ومجهول الحال ، ويجمعهما بالمبهم ، الجهالة بالراوى - فمجهول العين ، هو من ذكر اسمه ، ولم يوثق ، ولم يرو عنه إلا راوٍ واحد .

ومجهول الحال ، هو من ذكر اسمه ، ولم يوثق ، ولم يرو عنه إلا

زاويان ، وحكمهما حكم المبهم ، فكل مردود بالجهالة ، ولا ترتفع بمجرد رواية الثقة عنه .

ومن أسباب الجهالة بالراوى كثرة نعوته ، كمحمد بن السائب بن بشر الكلبى ، فبعضهم نسبه إلى جده « محمد بن بشر » ، وبعضهم نسبه إلى أبيه « محمد بن السائب » ، وبعضهم نسبه إلى كنيته أبى سعيد ، أبى هشام ، أبى النضر .

وقلة الرواية منه ، وعنه « كأبى العشراء الدارمى » فهو من التابعين ، ولم يرو عنه إلا حماد بن سلمة .

وإبهام اسمه كقولهم عن رجلٍ ، أو عن عدلٍ ، أو عن ثقة .

ولم يذكر الناظم ، الحديث المهمل ، ومعناه ، أن يروى الراوى عن شيخين لهما نفس الاسم أو لهما نفس الاسم واسم الأب ، وهذا النوع خطره يكمن إذا كان الشيخان أحدهما ثقة والآخر ضعيفًا ومثاله سليمان بن دؤاد الخولانى فهو ثقة ، وسليمان بن دؤاد اليمانى فهو ضعيف .

وقد لا يضر إذا كان الشيخان ثقتين ، ومثاله ما وقع للبخارى من روايته عن أحمد عن وهب فهو إما أحمد بن صالح أو أحمد بن عيسى وكلاهما ثقة .

إذاً الفرق بين المبهم والمهمل ، أن المبهم لم يذكر الاسم ، أمّا المهمل فذكر الاسم ولكن بالقدر المشترك بيه وبين غيره .

* * *

١٤ - وَكُلُّ مَا قَلَّتْ رِجَالُهُ عَلاَ وَضِدُّهُ ذَاكَ الَّذِى قَدْ نَزَلاَ

أولا : معانى المفردات :

« علاَ » ضد نزل ، وَمَنْ علا فهو العالى ، اسم فاعل من العلو ، وهو الشىء المرتفع على غيره ، والعلو ضد النزول .

« ذاك » ذا اسم إشارة ، والكاف للمشار إليه المتوسط .

« نزلا » ضد علا ، ومن نزل فهو النازل ، والنازل اسم فاعل من النزول ، ونزلا بألف الإطلاق .

ثانيًا : الإعراب :

« كل » الواو استئنافية ، كلُّ مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وكل مضاف .

« ما » اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر مضاف إليه.

« قلت » فعل ماضٍ ، مبنى على الفتح ، والتاء للتأنيث .

« رجاله » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، ورجال مضاف ، والهاء مبنية على الضم فى محل جر مضاف إليه . والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب .

« علا » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو عائد على « كل » ، والجملة الفعلية فى محل رفع خبر المبتدأ .

« وضده » الواو استئنافية أو عاطفة ، « وضد » مبتدأ مرفوع بضمة ظاهرة ومضاف ، والهاء فى محل جر مضاف إليه .

« ذاك » ذا ، اسم إشارة مبنى فى محل رفع مبتدأ ثانى ، والكاف للخطاب .

« الذى » اسم موصول مبنى فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، والجملة من المبتدأ والخبر الثانى فى محل رفع خبر المبتدأ الأول .

« قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب .

« نزلا » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو ، يعود على الموصول والجملة الفعلية « قد نزلا » صلة الموصول ، لا محل لها من الإعراب .

ثالثًا : المعنى الإجمالى عند الناظم :

أن كلّ حديثٍ قل رجال سنده يسمى الحديث العالى .

وكلّ حديثٍ كثر رجال سنده يسمى الحديث النازل .

رابعًا : تنبيهات :

أنّ العالى والنازل نسبية ، أعنى عالى بالنسبة لغيره الذى شاركه فى نفس المتن ، واكتفى الناظم بقيد القلة للضرورة .

أنّ العالى قيمته معلقة بصحة السند ، فمتى كان السند ضعيفًا ، فإن النازل مع صحة السند خير منه .

الإسناد خاصية من أخص خصوصيات الأمة المحمدية صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو أخص خصوصيات أهل الحديث من أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم .

وقد نبه المولى عز وجل عن ذلك حيث قال : ﴿ إن جاءكم فاسق بنبإ فتبينوا .. ﴾ [1] ، وكذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال : « تَسمَعُون ، ويُسمع منكم ، ويُسمَع ممن يسمع منكم » رواه أحمد . فلما كان للسند هذه الأهمية ، فبه حفظ الدين ، لذلك قال ابن المبارك « الإسناد من الدين ، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء » ، وقال الثورى : « الإسناد سلاح المؤمن » ومما لا شك فيه كلما قرب الراوى من النبى صلى الله عليه وآله وسلم فإن الخلل والضعف يكون فى الحديث أقل ، لذلك قال أحمد : « طلب الإسناد العالى سُنة عمن سلف » ، وقال غيره : « قربُ الإسناد قربة إلى الله تعالى » لذلك استحبت الوسيلة إلى ذلك وهى الرحلة لطلب الحديث .

قد يكون الإسناد العالى صحيحًا ، ولكن الإسناد النازل أفضل منه من حيث إن الرواة أوثق رجالا من رجال الإسناد العالى .

وحيث إن الإسناد العالى يفضل على النازل ، إذا كان صحيحًا ورجاله أوثق ، وأشد اتصالا من النازل ، إذاً لا قيمة له إلا مع الصحة قال صاحب « طلعة الأنوار » :

أفضَلُه الدانيِ من النبى   إذا يجى بسند قوى

وأمّا ما قاله السيوطى رحمه الله « العمدة فى علم الحديث ، على معرفة صحيح الحديث وسقيمه وعلله ، واختلاف طرقه ، ورجاله جرحًا وتعديلا ، وأمّا العالى والنازل ، ونحو ذلك ، فهو من الفضلات لا من الأصول المهمة » ا . هـ .

---

(١) الحجرات : ٦ .

أقول : فى كلامه نظر رحمه الله ، لأن معرفة الصحيح من السقيم يلزم سبر طرق الحديث ولازمه معرفة العالى من النازل ، وأمّا إن كان مراده الانشغال بجمع الطرق لمعرف الموافقة والإبدال والمساوات والمصافحة وغير ذلك فقطعًا هذا فضلة .

وأعلى ما يقع للبخارى رحمه الله بينه وبين الصحابة فيه اثنان .

ومثاله : قال البخارى : حدثنا أبو عاصم الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ ثنا يزيد ابن أبى عُبَيدٍ عن سلمة بن الأكوع رضى الله عنه ؛ قال : « غزوتُ مع النبى صلى الله عليه وآله وسلم سبع غزوات ، وغزوتُ مع ابن حارثة استعملهُ علينا » .

وأعلى ما يقع لمسلم رحمه الله بينه وبين الصحابة ، فيه ثلاثة .

ومثاله : قال مسلمُ : حدثنا هَدَّابُ بنُ خالد ، ثنا همام ، ثنا قتادة . قال : قلنا لأنس بن مالك ، أىُّ اللباس كان أحبُّ إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، أو أعجَبَ إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ قال : « الحِبَرَةُ » .

والحديث العالى قد يكون صحيحًا ، أو ضعيفًا ، وكذلك الحديث النازل .

قال بعضهم المعتبر فى الأسانيد الحديثية العلو ليقل الخطأ .

وفى الأسانيد الصوفية النزول لتعم البركة بكثرة الرجال .

أقول : وهذا الكلام فيه فساد واضح ، فالبركة فى اتباع المتن متى صحت نسبته إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، لا فيمن نقله .

وهذا الكلام يدل على الفرق بين أهل الحديث والصوفية ، فأهل الحديث يبحثون عن الأسانيد التى يقل فيها الخطأ والخلل ، والصوفية تبحث عن الأسانيد التى كثرت رواتها حتى لو كانوا وضاعين ، بدعوى البركة .

ينقسم السند العالى إلى خمسة أقسام :

القرب من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع صحة السند ، وهذا هو العلو المطلق .

القرب من إمام من أئمة الحديث مع صحة السند ، وهذا هو بداية العلو النسبى .

القرب بالنسبة إلى رواية أحد الكتب الستة أو غيرها من الكتب المعتمدة وهو أنواع :

الموافقة ، والإبدال ، والمساواة ، والمصافحة .

العلو بتقدم وفاة الراوى .

العلو بتقديم السماع .

وينقسم السند النازل إلى خمسة أقسام ، تعرف من ضدها .

* * *

١٥ - وَمَا أَضَفْتَهُ إِلى الأَصْحَابِ مِنْ
قَــولٍ وَفِعْــلٍ فَهُــوَ مَوْقُــوفٌ زُكِنْ

أولا : معانى المفردات :

« أضفته » أى نسبته .

« الأصحاب » اللام لجنس الصحابة رضوان الله عليهم .

« موقوف » اسم مفعول من مادة « وَقَفَ » ، والموقوف هو الشيء المحبوس .

« زكن » عُلِمَ .

« الواو » بين « قول » و « فعل » للتقسيم .

ثانيًا : الإعراب :

« وما » الواو استئنافية ، و « ما » اسم موصول مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ .

« أضفته » أضف فعل ماض مبنى على فتحة مقدرة ، منع من ظهورها اتصال الفعل بتاء الفاعل ، والتاء مبنية على الفتح فى محل رفع فاعل ، والهاء مبنية على الضمة فى محل نصب مفعول به ، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب .

« إلى الأصحاب » جار ومجرور متعلق بأضفت .

« من قولٍ » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الهاء فى أضفته .

« وفعل » الواو حرف عطف وتقسيم ، « فعل » معطوف مجرور.

« فهو » الفاء رابطة « هو » ضمير مبنى فى محل رفع مبتدأ ثانٍ .

« موقوف » خبر المبتدأ الثانى ، الجملة الاسمية فى محل رفع خبر المبتدأ الأول .

« زكن » فعل ماضٍ ، ونائبه ضمير تقديره « هو » يعود على موقوف ، والجملة « زكن » فى محل رفع صفة لموقوف ، لأن الجملة بعد النكرات صفة وبعد المعارف حال .

ثالثًا : المعنى الإجمالى عند الناظم :

كلُّ حديثٍ نسبته إلى صحابى سواء كان قولا أو فعلا فهو الموقوف .

رابعًا : تنبيهات :

التعريف الاصطلاحى للموقوف « هو كل ما أضيف إلى الصحابى من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ ، وخلا من قرينة الرفع » .

فإذا وصف الحديث بأنه موقوف ، فالمراد أنه موقوف على الصحابى .

وإذا قيد فهو لمن قيد عليه ، فقد يقيد على تابعى نحو هذا موقوف على سعيد بن المسيِّب أو الزهرى أو عطاء .

حكم الموقوف ، قد يكون صحيحًا أو حسنًا أو ضعيفًا .

ويسمى الموقوف حديثًا وأثرًا كما يسمونه الخرسانيون .

والموقوف القولى كقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه : « تفقهوا قبل أن تُسَوَّدوا » .

والفعلى : « أوتر ابن عمر على الدَّابة فى السفر » .

وكذلك ما رواه البخارى « وأمَّ ابن عباس وهو متيمم » .

والتقرير : كقول التابعى فعلتُ كذا فى حضرة الصحابى ولم ينكر علىَّ ، ولكن هذا التقرير تقرير نسبى .

وحكم العمل بالموقوف الصحيح إن كان متعلقًا بمسألة منصوص عليها ، فإن وافقها فهذا من باب توارد الأدلة ، كحديث ابن مسعود فى الصداق لمن مات عنها زوجها ولم يدخل بها ولم يفرض لها صداق، وافق حديث معقل بن سنان أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى به فى بَرْوَعَ بنت واشق . وإن خالف الموقوف النص ، فالعبرة بالنص .

وإن كان الموقوف متعلقًا بمسألة غير منصوص عليها فإما قول الصحابة موافقًا له ، فهذا إجماع سكوتى أو استقرائى ، يصار إليه أيضًا .

وإمَّا الخلاف فيها معروف ، فإمَّا أن يرجح بينهما ما أمكنه ذلك فإن عجز حكى أقوالهم كما كان يفعل أحمد رحمه الله ، لأن قول أحدهم ليس بأولى من غيره .

وحكم العمل بالموقوف الصحيح الذى له حكم الرفع ، أنه حكمٌ شرعى يجب أن نتعامل معه كما نتعامل مع النصوص .

ولكن يحكم له بالرفع متى وجدت قرينة على رفعه مثل أن يخبر الصحابى عن أشياء لاحظٌ للاجتهاد فيها ، كالإخبار عن الأمور الغيبية ، وقد اشترطوا بأن يكون معروفًا بعدم الأخذ عن أهل الكتاب .

أو أن يضيف الفعل أو القول إلى زمن النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، كقول جابر : « كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » متفق عليه ، وكقول ابن عمر : « كنا نفاضل بين الناس زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنقول : أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ولا ينكر ذلك علينا » .

أو أن يقول الصحابى : « أمرنا بكذا ، أو نهينا عن كذا » كقول أنس : « أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة » ، وكقول أم عطية رضى الله عنها : « نهينا عن اتباع الجنائز ، ولم يُعزم علينا » .

أو أن يفسر سبب نزول آية كقول جابر : « كانت اليهود تقول : من أتى امرأته من دبرها فى قُبُلها جاء الولد أحول ، فأنزل الله تعالى : ﴿ نساؤكم حرث لكم ... ﴾ » رواه مسلم .

أو أن يُقال عند ذكر الصحابى يرفعه ، أو يَنْميه ، أن يَبْلُغُ به ، ومثاله ما رواه البخارى عن ابن عباس رضى الله عنهما : « الشفاء فى ثلاثة : شربة عسل ، وشرطة محجم ، وكيَّة نار » رفع الحديث .

ذكر صاحب النخبة النبهانية بشرح المنظومة البيقونية ص (٢٢) ، فقال : « وكذلك يطلق الحديث على قول التابعى وفعله وتقريره ، كقول الإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة النبوية لأبى جعفر المنصور باستقباله قبر النبى صلى الله عليه وآله وسلم لما سأله ، وقال له : يا أبا عبد الله أأستقبل القبلة وأدعو ، أم أستقبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ فقال له الإمام مالك : ولم تصرف وجهك عنه وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم إلى الله تعالى ؟ بل استقبله ، واستشفع به فيشفعه الله فيك ، قال الله تعالى : ﴿ ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤك

فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابًا رحيمًا ﴾ . كذا ذكره القاضي عياض في الشفاء وساقه بإسناده صحيح » اهـ .

والتعليق على هذا الكلام فقط من الجهة الحديثية ، فإن به أمر عقدى مخالف لما عليه السلف الصالح .

والسبب فى هذا الرد أن شارح المنظومة يعرف فى علم الحديث ، فيستطيع أن يميز بين صحيحه وسقيمه ، ولكن تُصحح الأحاديث وتضعف لنصرة المذاهب ، فهنا ينصر الصوفية ، ويقول إنه صحيح الإسناد .

فهاك سند الحديث روى القاضى عياض هذه القصة إجازة ، قالوا : ثنا أبو العباس أحمد بن عمر بن دلهات ثنا أبو الحسن على بن فهر ثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن الفرج ثنا أبو الحسن عبد الله بن المتتاب ثنا يعقوب بن إسحاق بن أبى إسرائيل ثنا ابن حميد ، قال : ناظر أبو جعفر أمير المؤمنين مالكًا ... الحديث .

قلت : هذا الخبر منقطع ؛ فإن محمد بن حميد الرازى لم يدرك مالكًا لا سيما فى زمن أبى جعفر المنصور .

ثم هب أنه أدرك مالكًا فإن أبا زُرعة وابن وارة كذّبوه وقال صالح بن محمد الأسدى : ما رأيت أحدًا أجرأ على الله منه ، وأحذق بالكذب منه . وقال يعقوب بن شيبة : كثير المناكير . وقال النسائى : ليس بثقة . وقال ابن حبان : يتفرد عن الثقات بالمقلوبات فكيف يحتج به؟!

ثم محمد بن الرازى ضعيف عند أهل الحديث إذا أسند فكيف إذا أرسل ؟! ، بل ولا تعرف إلا من جهته .

أن أصحاب مالك يررون أحاديث كثيرة تخالف هذا .

بل لو صح فليس فيه مطلبه ، انظر فتاوى [1] جـ ١ (٢٢٥ ، ٣٥٥) حـ ٢٧ (٣١ ، ١١٧ - ١٢ ، ٣٢٤ - ٣٢٥ ، ٣٩٥ - ٣٩٦ ، ٤١٨) .

والصحابي : « هو من لقى النبي صلى الله عليه وآله وسلم مؤمنًا به ، ومات على الإسلام » .

والمراد باللقاء ، سواء كان من بصير أو من أعمى كابن أم مكتوم سواء لقيه جالسًا ، أو ماشيًا .

روى الحاكم بسنده عن عبد الله بن بشر « طوبى لمن رآني وآمن بي، وطوبى لمن رأى [2] من رآني » .

مؤمنًا به ، خرج من لقيه حال كفره .

مات على الإسلام خرج من ارتد ومات على الكفر ، أمَّا من ارتد ثم أسلم فهو صحابي مثل الأشعث بن قيس ارتد وأسر ، وأسلم ، فقبل أبو بكر منه ذلك ، وزوجه أخته ، وذُكر في الصحابة وله أحاديث تروى .

* * *

(١) في هذه المواضع بيّن ابن تيمية ضعف هذا الحديث ، لو صح فليس فيه ما يطلبون .

(٢) المراد : التابعون .

١٦ – وَمُرْسَــلٌ مِنْهُ الصَّحَابِىُّ سَقَطْ
وَقُــلْ غَــرِيبٌ مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطْ

أولا : معانى المفردات :

« مرسل » اسم مفعول من مادة « أرسل » ، وأرسل الشىء أى أطلقه ، والإرسال هو الإطلاق . وتأتى بمعنى الإسراع ومنه ناقة مِرْسَال أي سريعة السير .

« منه » الضمير هنا « الهاء » عائد على المسند .

« غريب » صفة مُشَبَّهَة ، بمعنى المنفرد ، فكل من انفرد عن أهله ، وبَعُدَ عن وطنه فهو غريب .

ثانيًا : الإعراب :

« ومرسل » الواو استئنافية ، مرسلٌ مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وبدُء بالنكرة لأنها جاءت فى معرض التقسيم . وخبره محذوف تقديره « ما » الموصولة أو يمكن اعتبارها نكرة موصوفة .

« منه » من حرف جر ، والهاء مبنية على الضم فى محل جر ، والجار والمجرور متعلق سقط .

« الصحابى » مبتدأ مرفوع .

« سقط » فعل ماض مبنى على الفتح المقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره هو ، والجملة الفعلية فى محل رفع خبر المبتدأ ، والجملة الاسمية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب أو صفة .

« وقل » الواو استئنافية ، قل فعل أمر مبنى على السكون ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت .

« غريبٌ » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسوغ الابتداء بالنكرة وقوعها فى معرض التقسيم .

« ما » اسم موصول مبنى على السكون فى محل رفع خبر المبتدأ ، والجملة الاسمية فى محل نصب مقول القول .

« روى » فعل ماض مبنى ، ومفعوله المشتمل على الضمير العائد على ما الموصولة محذوف تقديره رواه .

« راوٍ » فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل ، والجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب .

« فقط » الفاء زائدة ، قط اسم فعل مضارع مبنى على السكون ، بمعنى يكفى وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره « هو » .

ثالثًا : المعنى الإجمالى عند الناظم :

الحديث المرسل هو الذى سقط من إسناده الصحابى ، والحديث الغريب هو الذى انفرد به راوٍ واحد سواء كان انفراده بسنده أو متنه .

رابعًا : تنبيهات :

المرسل ينقسم باعتبار المحذوف إلى أربعة أقسام : أن يكون المحذوف هو الصحابى ، وصورته أن يقول التابعى ، قال رسول اللّٰه صلى اللّٰه عليه وآله وسلم ، وعُلِمَ أن المحذوف صحابى ، ومثالها ما

رواه مسلم [١] - فى كتاب الإيمان - ، قال : حدثنى محمد بن رافع حدثنا الزبيرىُّ حدثنا شيبان قال : سمعتُ الحسن يقولُ : « إن رجُلاً ممن كان قبلكم خرجت به قرحةٌ ، فلمّا آذتْهُ انتزع سهمًا من كنانته . فنكأها فلم يَرْقَإِ الدَّمُ حتى مات . قال ربُّكُم : قد حرمتُ عليه الجنة » فالمحذوف هنا جُنْدَبُ بن عبد الله البجليُّ ودليل ذلك أنه قال : إى والله لقد حدّثنى بهذا الحديث جُندبٌ عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى هذا المسجد .

ومثالها حديث الشفاعة رواه مسلم [٢] وفيه قال : فأشهدُ على الحسن أنَّهُ حدّثنا به أنه سمع أنس بن مالك ، أُرَاهُ قال قبل عشرين سنة ، وهو يومئذٍ جميعٌ .

فهذا القسم لا يسوغ لأحدٍ رده أبداً ، فمتى عُلِمَ أن المحذوف هو الصحابى فهذا لا يضر لأن الصحابة كلهم عدول ضابطون وقد اكتفى الناظم بذكر هذا القسم وترك الأقسام التى هى محل النزاع بين الناس .

أو أن يكون المحذوف أيضًا صحابى ، ولكن صورته أن يقول الصحابى : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كذا ، وهو لم يسمعه من النبى صلى الله عليه وآله وسلم بل سمعه من صحابى آخر

وهذا القسم كالسابق لا يسوغ لأحدٍ رده أبداً ، لأن الصحابى إذا روى عن التابعين ذكروا ذلك كما قال الذهبى رحمه الله ، وقال السويطى : « أكثر مرويات الصحابة عن التابعين إسرائيليات ، وحكايات » ا . هـ .

---

(١) جـ ١ ح ١٨٠ .

(٢) جـ ١ ح ٣٢٦ ص ١٨٣ ، ١٨٤ .

إذاً متى لم يذكر الصحابى أنه سمعه من تابعى ، وجب حمله على أنه سمعه من صحابى مثله ويؤيد ذلك ما رواه الطبرانى فى الكبير عن حُميد قال : « كنا مع أنسٍ بن مالك فقال : والله ما كل ما نحدثكم عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سمعناه منه ، ولكن لم يكن يكذّب بعضنا بعضًا » .

وما رواه ابن خيثمة وابن عساكر بسندهما عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : « كنا نغزو وندع الرجل والرجلين لحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فنجئ من غزَاتِنا فيحدثونا بما حدُث به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنحدث به ، فنقول : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » .

ومثاله ما جاء عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إنما الربا فى النسيئة » .

فلما استكشف رضى الله عنه قال حدثنى به أسامة بن زيد .

ومثاله قول عائشة رضى الله عنها : « أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الوحى الرؤيا الصالحة » (١) .

ومثال قول ابن عباس رضى الله عنهما قال ك « قال أبو لهب عليه لعنة الله للنبى صلى الله عليه وآله وسلم تبًا لك سائر اليوم ، فنزلت ﴿ تبت يدا أبى لهب ﴾ .

---

(١) هذا المثال من المحتمل أن عائشة سمعته من النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، ويحتمل من غيره صلى الله عليه وآله وسلم .

وأن يكون المحذوف تابعيًا ، وصورته أن يقول التابعى قال صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد سمعه من تابعى .

وهذا القسم يجب أن يكون هو محل النزاع الحقيقى .

وأن لا يعلم المحذوف ، أهو تابعى أم صحابى .

ومثاله ما رواه مالك فى مُوَطَّئه عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وآلَه وسلم قال : « إن شدَّة الحرّ من فيح جهنم » وذلك بالنظر إلى هذا الإسناد فقط .

وهذا القسم أيضًا يجب أن يكون هو محل النزاع الحقيقى ، سواء كان المرسلُ تابعيًا كبيراً كعبيد الله بن عدى بن الخيار ، وقيس بن أبى حازم وابن المسيِّب ، أو تابعيًا صغيراً كالزّهرى ، ويحيى بن سعيد الأنصارى .

تنبيه كما لا يخفى ، لا يجوز أن يلقب راوٍ بما يكره ، فقد ضُبط لفظ المسيِّب بكسر الياء ، وفتحها أهل العراق ، فقال ابن المسيِّب : سيَّبونى سيَّبهُمُ الله ، فيجب أن تقرأ بالكسرة اتقاء دعاء سعيدٍ وما أدراك من سعيد ؟

مذاهب أهل العلم فى المرسل ، ثلاثة :

الأول يرد مطلقًا ، والقائلون بهذا المذهب هم جمهور المحدثين والفقهاء والأصوليين .

وأمّا ما ذكره صاحب النخبة النبهانية [1] : « واحتج بالمرسل الإمام

---

(١) ص ٢٣ .

مالك وأبو حنيفة ، وأحمد فى المشهور عنه ، وأتباعهم من الفقهاء والأصوليين والمحدثين » ا . هـ فهذا كلامٌ فيه مبالغة كبيرة .

وحجتهم انقطاع فى الإسناد من بعد التابعى .

والجهالة بالراوى المحذوف ؛ لذلك قال ابن الصلاح - فى مقدمته [1] - « وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه هو المذهب الذى استقر عليه آراء جماهير حفاظ الحديث ونقاد الآثر ، وقد تداولوه فى تصانيفهم » ا . هـ .

فأين كلام صاحب النخبة النبهانية من كلام ابن الصلاح ؟!!

وقال مسلمٌ - فى مقدمة صحيحه - : « المرسل فى أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة » ا . هـ .

قلتُ : وهذا المذهب هو الحق للسببين السابقين ونضيف :

كيف يُرد قول الراوى : « أخبرنى ثقة » ، أو « حدثنى ثقة » . ولو كان القائل من علماء الجرح والتعديل ، ويقبل من لا توثيق فيه !! لأن الراوى المجهول قد يكون ثقة عند تلميذه ، وغير ثقة عند غيره .

الثانى : حجة مطلقًا ... والقائلون به هما أبو حنيفة ، ومالك رحمه الله واشترطوا لذلك شرطين :

أن يكون المرسلُ ثقة ، ولا يرسل إلا عن ثقة .

وهذا المذهب مضطرب ، فإن الأحناف يردون الحديث الصحيح الذى يخالف القياس وكان راويه غير فقيه ، كأبى هريرة وأنس على زعمهم

---

(1) ص ٣٢ .

ويقبلون المرسل ودعوى الفقه شرط فى الرواية مذهبٌ باطل نقلا وعقلا [1] .

ثم هبِ أن الفقه شرطٌ كما قالوا ، وقد اشترطوا أن المرسِل والمرسل عنه ثقة ، فهل توثيق المرسل عنه يثبت له الفقه ؟!

فإن كان التوثيق يثبت الفقه ، فلا يشك عاقلٌ أن أبا هريرة وأنسًا أوثق من المُرسل ؛ فوجب قبول خبرهما المخالف للقياس بزعمهم .

وإن كان التوثيق لا يثبت الفقه ؛ إذاً كيف قَبِلُوا المرسل ، وقالوا بأنه حجة مطلقًا ؟!!!

وكذلك يقبلون مرسل تابعى التابعين وهو حجة عندهم ، ودعوى أن هذا هو مذهب أحمد المشهور عنه كما نقل صاحب النخبة النبهانية ، فدعوى ؛ لأن المرسل منقطع عن أحمد ، فإن كان يرد الحديث الضعيف المشتمل على الحسن الاصطلاحى ، ولا يأخذ به إلا عند فقد الدليل على التفصل السابق [2] فكيف يقال إن المرسل مذيه ؟!!

الثالث قبوله بشروط [3] ، وذلك عند الشافعى .

فى المُرسِل : أن يكون المرسل من كبار التابعين .

وإذا سَمَّى من أرسل عنه سمّى ثقة .

---

(١) فصلت هذه المسألة فى كتابنا هذا عهد نبيناً صلى الله عليه وآله وسلم حـ ١ ص ٦٧ - ٧٥ .

(٢) انظر حكم رواية الحديث الضعيف والعمل به فى شرح البيت السادس .

(٣) المراد بالمقبول بالشروط هو مرسل كبار التابعين ، وقال الشافعى : « وأما مراسيل غير كبار التابعين فلا أعلم أحداً قَبِلَها » ا . هـ .

وإذا شاركه الحفاظ المأمونون لم يخالفوه .

قلت : هذه الشروط كما قال رحمه الله تمس المُرسِل ، فما أثرها على المُرسَل عنه ؟! فكم من ثقة روى عن ضعيف ، فبماذا أفاد الضعيف ؟!

وفى الحديث المرسل .

أن يروى الحديث من وجه آخر مسنداً .

قلتُ : إذاً العمدة فى المسند . وأمّا كلام ابن الصلاح فى المقدمة بأن الصحة ثبتت للسند المرسل ، فلا بل الذى ثبت أن للحديث أصلا مسنداً .

أو أن يُروى من وجه آخر مرسلا ، أرسله من أخذ العلم عن غير رجال المرسل الأول .

قلتُ : الجبر يكون فى محل الضعف لا فى غيره .

أو أن يوافق قول صحابى .

قلتُ : حيث اختلف قول الصحابة ، فليس قول أحدهم أولى من قول الآخر نعم مع المرسل قول صحابى ، وهذه المعية قربت المرسل من قول الصحابى لا لاعتباره من أقوال النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، فيجب أن يوجه كما يوجه قول الصحابى وهذا غايته .

أو أن يُفتى بمقتضاه أكثر أهل العلم .

قلتُ : إذا اختلف الصحابة فى مسألة ... فإن قول أحدهما ليس حجة إلا إذا وافق نصًا صحيحًا ، ضمن باب أولى من دونهم .

المرسل عند المحدثين أخص من المرسل عند الفقهاء والأصوليين .

فعند المحدثين هو ما سقط من إسناده راوٍ من بعد التابعى .

وعند الفقهاء والأصوليين ، كل منقطع مرسل .

وقيل [1] : إن مراسيل سعيد بن المسيَّب ، صحيحة الإسناد ، ولها حكم الرفع ، لأن أهل العلم فتشوا عنها ووجدوها مسندة .

أما الحديث الغريب هو ما رواه راوٍ واحدٍ فى أقل طبقة من طبقات السند ، وهذا الانفراد ، قد يكون فى كامل السند كحديث « إنما الأعمال بالنيات » متفق عليه وقد يكون فى بعض السند كحديث « أمّ زَرعٍ » .

وهذ الانفراد ، قد يكون فى كامل المتن كحديث « نهى عن بيع الولاء وهبته » رواه البخارى عن ابن عمر رضى الله عنهما ، وقد يكون فى بعض المتن كحديث الفطر فقد تفرد [2] مالك بلفظ « من المسلمين » .

وقد تكون الغرابة مطلقة ، أعنى أن الانفراد فى أصل السند ، كحديث « إنما الأعمال بالنيات » متفق عليه ، فلم يصح سمعه من النبى صلى الله عليه وآله وسلم إلا من عمر رضى الله عنه .

وقد يكون الغرابة نسبية ، أعنى أن الانفراد فى أثناء السند ، كحديث « أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة وعلى رأسه المِغْفَرةُ » متفق عليه ، تفرد به مالك عن الزهرى .

---

(١) والقائل هو الشافعى رحمه الله .

(٢) هذا هو المشهور ولكن الصواب أن هذا اللفظ ثابتٌ عند البخارى أيضًا .

معنى قول الترمذى « حسن غريب » ، المراد أن المتن حسن لأن له شواهد ، وأمّا السند فغريب ، قال ابن تيمية [1] « فالترمذى إذا قال: حسن غريب قد يعنى به أنه غريب من ذلك الطريق ، ولكن المتن له شواهد صار بها من جملة الحسن » .

معنى قول الترمذى « غريب من هذا الوجه » ، المراد أن جماعة من الصحابة رووا متنًا معينًا ، ونقله الرواة عنهم ، ثم انفرد واحد منهم برواية نفس المتن عن صحابى آخر ، وعليه فالمعنى ، أن تابعيًا روى متنًا عن صحابيين ، وشاركه جماعة عن أحدهما ، والآخر هو الغريب من جهته .

ومعنى قول الترمذى هذه حديث صحيح حسن غريب أى أنه جاء عن واحدٍ وكان صحيحًا كحديث إنما الأعمال بالنيات وبفرض أن هذا الحديث روى عن آخر بسندٍ صحيح ، فأصبح حسنًا لتعدد الطرق كما هو اصطلاحه فأصبح صحيحًا حسنًا غريبًا .

قال أحمد : « لا تكتبوا الغرائب ، فإنها مناكير ، وغالبها عن الضعفاء » ا . هـ ، وقال عبد الرزاق : « كنا نرى أن غريب الحديث خير ، فإذا هو شر » ا . هـ .

قلتُ : هو الغالب .

الحديث الغريب منه الصحيح ، ومنه الحسن ، ومنه الضعيف .

* * *

(١) حـ ١٨ ص ٢٤ .

١٧ - وكُــلُّ مَــا لمْ يَتَّصِلْ بِحَــالِ

إسْنَــادُهُ مُنْقَطِــعُ الأوْصَــالِ

أولا : معانى المفردات :

« بحال » الباء هنا يمكن أن تكون بمعنى فى .

« منقطع » المنقطع هو الشىء المقطوع عن غيره ، ومنقطع اسم فاعل من انقطع ، والانقطاع ضد الاتصال .

« الأوصال » هى المفاصل ، وواحدها وَصْل وهو المفصل ، وهذا اللفظ وهو « الأوصال » وضع تتمة للبيت .

ثانيًا : الإعراب :

« وكل » الواو استئنافية ، وكل مبتدأ مرفوع بضمة ظاهرة ، وكل مضاف .

« ما » اسم موصول مبنى على السكون ، أو نكرة موصوفة ، فى محل جر مضاف إليه .

« لم » حرف نفى ، وجزم ، وقلب .

« يتصل » فعل مضارع مجزوم بالسكون .

« بحال » جار ومجرور متعلق بيتصل .

« إسناد » فاعل يتصل بمرفوع بالضمة الظاهرة ، إسناد مضاف ، والهاء مبنية على الضم فى محل جر مضاف إليه ، والجملة الفعلية صلة الموصول باعتبار ما موصولة ، وصفة باعتبار ما موصوفة .

« منقطع » خبر مرفوع بالضمة الظاهرة ، ومنقطع مضاف .

« الأوصال » مضاف إليه مجرور بالكسرة .

ثالثًا : المعنى الإجمالى عند الناظم :

كلُّ حديثٍ لم يتصل إسناده ، على أى وجه كان فهو الحديث المنقطع .

رابعًا : تنبيهات :

المعنى الذى ذكره الناظم ، يدخل فيه المعلق ، والمرسل ، والمعضل

ولكن عند المتأخرين من أهل الحديث ، الحديث المنقطع ، هو ما سقط من إسناده راوٍ أو أكثر من غير توالى من وسط السند .

فخرج المعلق لأنه يبدء من أول السند ، وخرج المرسل لأنه آخ السند وخرج المعضل لأن التوالى شرط فيه .

سبق فى باب المقطوع ، أن المقطوع معلق بالمتن ، ولكن المنقطع معلق بالإسناد .

قد يسقط من السند راويان ويظن أنه من التوالى ، بل من المنقطع وإذا رُوى بالسندين كان أحدُهما متابعًا للآخر .

ومثاله ما رواه أبو العلاء بن عبد الله بن الشِّخِّير عن رجلين عن شداد بن أوس حديث « اللَّهم إنى أسَألك الثبات فى الأَمر » فهنا أبو العلاء سمع من رجلين ، وكل واحدٍ منهما سمع من شدَّاد .

ومثال المنقطع على اصطلاح المتأخرين ، ما رواه عبد الرزاق عن الثورى عن أبى إسحاق عن زيد بن يُثَيْع عن حذيفة مرفوعًا : « إن

ولُيتمُوها أبا بكر فقوىٌ أمين » رواه الحاكم ، وأحمد ، والبزار ، والطبرانى .

فهذا الحديث سقط منه راويان فى موضعين منه .

الأول أن عبد الرزاق لم يسمعه من الثورى ، وإنما سمعه من النعمان ابن أبى شيبة الجَنَدىّ ، والثانى أن الثورى لم يسمعه من أبى إسحاق، وإنما سمعه من شريك .

وحكم المنقطع ، هو من باب المردود ، والسبب فى ذلك : سقط فى الإسناد ، وجهالة بالراوى .

ولكنه مقبولٌ عند مالك ، كما قَبِلَ مُرسل التابعى ، وتابعى التابعين .

ويمكن التعرف على الانقطاع بجمع طرق الحديث .

والنظر فى كلٍّ راوٍ روى عن مَنْ ، ومَنْ روى عنه ، وبذلك يمكن التعرف على اللقاء ، والاجتماع ، والسماع ، والنظر فى التاريخ ، متى ولد ومتى توفى ، وذلك فى كلٍّ تلميذٍ وشيخه .

* * *

١٨ - والْمُعْضَلُ السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ
وَمَا أَتَى مُدَلَّسًا نَوْعَانِ

١٩ - الأَوَّلُ الإِسْقَاطُ لِلشَّيْخِ وَأَنْ
يَنْقُلَ عَمَّنْ فَوْقَهُ بِعَنْ وَأَنْ

٢٠ - والثَّانِ لاَ يُسْقِطُهُ لَكِنْ يَصِفْ
أَوْصَافُهُ بِمَا بِهِ لاَ يَنْعَرِفْ

أولا : معانى المفردات :

« المعضل » اسم مفعول من أعضل ، واعضله بمعنى أعجزه وأعياه فيقال أعضله الأمر أى أعجزه ، وأعضل الطبيب هذا الداء أى أعجزه عن إيجاد علاج له .

« مُدَلَّس » اسم مفعول من مصدر دلّس الرباعى وهو التدليس ، والتدليس مشتق من الدَّلَس بالتحريك ، والدَّلَس اختلاط الظلام بالنور فالتدليس غش وغرر لأنه إظهار الشيء على غير حقيقته ، وذلك بإخفاء عيوبه ، وهذا فى الأمور الحسية كبيع السلع ، والمعنوية كالأحاديث ، ومُدَلِّس بكسر اللام اسم الفاعل نفسه .

« لا ينعرف » هذا اللفظ لحنٌ ، من الناظم رحمه الله ، ولا يعرف فى العربية .

ثانيًا : الإعراب :

« والمعضل » الواو استئنافية ، والمعضل مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة .

« الساقط » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، والساقط اسم فاعل يعمل عمل فعله .

« منه » من حرف جر ، والهاء مبنية على الضم فى محل جر ، والجار والمجرور متعلق بالساقط .

« اثنان » فاعل الساقط مرفوع بالألف ، لأنه ملحق بالمثنى .

« وما » الواو استئنافية ، وما اسم موصول مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ ، أو نكرة موصوفة .

« أتى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو ، عائد على ما الموصولة ، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، أو صفة باعتبار « ما » نكرة موصوفة .

« مدلِّسًا » حال من فاعل أتى . منصوب بالفتحة الظاهرة .

« نوعان » خبر المبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى .

« الأول » مبتدأ مرفوع .

« الإسقاط » خبر المبتدأ مرفوع .

« للشيخ » جار ومجرور متعلق بالإسقاط .

« وأن » الواو حرف عطف ، أن حرف نصب ومصدر .

« يَنقُل » فعل مضارع منصوب بالفتحة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو ، يعود على الراوى ، والمفعول محذوف تقديره الحديث .

« عمن » مركبة من (عَنْ) ، و (مَنْ) ، عَن حرف جر مبنى على السكون ، ومن اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر ، والجار والمجرور متعلق بينقل .

« فوقه » فوق ظرف مكان منصوب ، ومضاف ، والهاء مبنية على الضم فى محل جر مضاف إليه ، وشبه الجملة متعلق بواجب الحذف لوقوعه صلة لمن تقديره استقر .

« بعن » جار ومجرور متعلق بينقل .

« وأن » الواو حرف عطف ، وأن معطوف على عن ، مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها الوقف .

« والثان » الواو حرف عطف ، الثانى مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للضرورة .

« لا » حرف نفى مبنى لا محل له من الإعراب .

« يسقطه » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره « هو » والهاء مبنية على الضم فى محل نصب معفول به ، والجملة الفعلية فى محل رفع خبر المبتدأ .

« لكن » حرف استدراك .

« يصف » فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة ، منع من ظهورها سكون الوقف ، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود على الراوى .

« أوصافه » مفعول به منصوب بالفتحة ، وأوصاف مضاف ، والهاء مبنية على الضم فى محل جر مضاف إليه .

« بما » الباء حرف جر ، وما اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر والجار والمجرور متعلق بـ « يصف » .

« به » جار ومجرور متعلق بـ « ينعرف » .

« لا » نافية .

« ينعرف » فعل مضارع مرفوعة بضمة مقدرة للوقف ، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو عائد على الشيخ والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، أو صفة باعتبارها نكرة موصوفة .

ثالثًا : المعنى الإجمالى عند الناظم :

الحديث المعضل هو ما سقط من إسناده راويان ، والحديث المدلّس نوعان : أن يسقط الراوى شيخه ويروى عن شيخ شيخه ، بلفظ (عن) أو (أنّ) .

وأن يروى الراوى عن شيخه ويذكره بوصفٍ لا يُعرف به .

رابعًا : تنبيهات :

اكتفى الناظم فى تعريف المعضل ، بسقوط راويان من السند ، ولم يقيد ذلك بالتوالى ولعل الضرورة السبب ، لأن الإطلاق يُدْخل المنقطع كما سبق . فبقيد التوالى خرج المنقطع . وخرجتْ صورة من المعلق هو حذف راوٍ من مبدء الإسناد ودخلتْ الصورة الأخرى وهى حذف راويان من مبدء الإسناد على التوالى أو أكثر ودخل أيضًا مرسل تابعى التابعين .

إذاً تعريف المعضل هو الحديث الذى سقط من إسناده راويان فأكثر على التوالى .

ومثاله ما رواه الحاكم بسنده إلى القَعْنَبى عن مالك أنه بلغه أنَّ أبا هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « للمملوك طعامُهُ ، وكسوته بالمعروف ، ولا يُكلّف من العمل إلا ما يُطيق » فهذا الحديث معضل لأن بين مالك وأبى هريرة راوين ، وهما محمد بن عَجْلان ، وأبيه .

ويمكن التعرف على المعضل من الأحاديث بنفس طريقة المنقطع السابقة ، وأمّا الرواة الذين سقطوا من السند ، فلا يمكن التعرف عليهم إلا إذا جاء الحديث متصلا فى مكان آخر ، فحديث مالك جاء متصلا خارج الموطأ .

الحديث المعضل من باب الأحاديث المردودة لسببين :

انقطاع الإسناد ، والجهاد بالرواة المحذوفين .

وقد جعل ابن الصلاح الحديث الذى حذف منه الصحابى والنبى صلى الله عليه وآله وسلم معضل [1] . ومثاله قول الأعمش عن الشعبى : « يقال للرجل يوم القيامة عملت كذا وكذا ، فيقول ما عملته فيختم على فِيه فتنطق جوارحه أو لسانه ، فيقول لجوارحه أبعدكن الله ما خاصمت إلا فيكن » رواه الحاكم . فهذا الحديث أعضله الأعمش ، وهو عند الشعبى عن أنسٍ عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متصل مسند ، رواه مسلم من حديث فضيل بن عمرو عن الشعبى عن أنسٍ قال : « كنا عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فضحك فقال : أتدرون ممن ضحكت ، فقلنا : الله ورسوله أعلم ، فقال : من

---

(١) المقدمة ص ٢٨ - ٢٩ .

مخاطبة العبد ربه يوم القيامة ، يقول : يارب ألم تجرنى من الظلم ، فيقول : بلى ، قال : فإنى لا أجز اليوم على نفسى شاهداً إلا منى ، فيقول : كفى بنفسك اليوم عليك شهيدا ، وبالكرام الكاتبين عليك شهوداً ، فيختم على فِيه ، ثم يقال لأركانه انطقى » .

اكتفى الناظم بذكر نوعين من التدليس وهما : تدليس الإسناد ، وتدليس الشيوخ ، وترك تدليس التسوية ، وتدليس المنقطع ، وتدليس العطف ، والمرسل الخفى .

واكتفى فى تدليس الإسناد بذكر شرطين : أن الراوى يسقط شيخه

وأن يروى الحديث عن شيخ شيخه بلفظ عن ، وأن .

قلت : لابد من ثبوت سماع الراوى لأحاديث غير المدلَّس من شيخ شيخه ، وإما رواية الحديث بعن أو أن حتى لا يتهم بالكذب .

وعلى شرطى الناظم فلما سلم من التدليس لا مالك ولا غيره كما قال ابن عبد البر .

واشتهر بهذا النوع أعنى مع قيد ثبوت السماع أبو إسحاق السبيعى مع التنبيه أن شعبة قال : « كفيتُكم تدليس ثلاثة الأعمش وقتادة وأبى إسحاق السبيعى » .

والتعريف الاصطلاحى لتدليس الإسناد هو أن يروى الراوى عن شيخ سمع منه أحاديث ، حديثًا لم يسمعه منه ، بصيغة تحتمل السماع .

وهذا السند فيما علتان انقطاع فى السند ، وجهالة فى الراوى المحذوف .

ومثاله : ما أخرجه الحاكم بسنده إلى على بن خشرم ، قال : قال لنا ابن عيينة : عن الزهرى (ابن شهاب) .

فقيل له : سمعته من الزهرى .

فقال : لا ، ولا ممن سمعه من الزهرى ، حدثنى عبد الرزاق عن مَعْمَر عن الزهرى .

أقول : سفيان بن عيينة هو المدلس الوحيد الذى تستوى عنعنته وتصريحه بالتحديث (١) .

تورّط ابن حزم رحمه الله ، حيث ضعف حديث « ليكونن أقوامٌ من أمتى يستحلون الحِرَ والحرير والخمر والمعازف » ، والسبب أنه قال : إن البخارى روى هذا الحديث عن هشام بن عمّار بمادة اتصال « قال » أى عند البخارى قال : هشام بن عمّار .

والبخارى لم يرو عن هشام فى صحيحه إلا بمادة اتصال « حدثنا » فدلّ ذلك على أنه لم يسمعه من هشام .

قلت : معنى ذلك أن البخارى يدلس تدليس الإسناد ، وهذا مرفوض من ابن حزم وغيره ، أن البخارى دلّس تدليس الإسناد فى صحيحه .

وتدليس العطف : كأن يقول « حدثنا فلان وفلان » وهو لم يسمع من الثانى وذكر عن هشيم أنه يفعله (٢) .

وتدليس القطع أو السكوت : كأن يقول « حدثنا » أو « سمعت »

---

(١) انظر مقدمة صحيح ابن حبان (١/ ٩٠) .

(٢) باعث ص ٥٣ .

ثم يسكت ، ثم يقول هشام بن عروة أو الأعمش مُوهِمًا أنه سمِع منهما وليس كذلك .

قال البِقاعىُّ : والتحقيق أنه ليس لنا فى التدليس إلا قسمان .

وتدليس الإسناد يدخل فيه تدليس القطع وتدليس العطف بتصرف .

قلت : بالنسبة لتدليس العطف ، فبالنظر إلى الراوى الأول فهو متصل فى هذه النقطة ، أما بالنسبة لتدليس الإسناد منقطع ، وأمّا بالنظر إلى الراوى الثانى ، فإن بينه وبين تدليس الإسناد عموم وخصوص فالعموم بينهما أن الراوى روى حديثًا عن شيخ لم يسمع منه هذا الحديث بل سمع غيره ، والخصوص أن تدليس الإسناد حذف شيخه ، ولم يسمعه من شيخ شيخه ، بل سمع أحاديثًا غيره ، وجعل مادة الاتصال بعن أو أنّ .

والخصوص فى تدليس العطف أنه ذكر شيخًا له لم يسمع منه ، أوهم بمادة الاتصال وهى حرف العطف .

فتُبين بذلك أن تدليس العطف أشر من تدليس الإسناد ، بل يكاد أن يكون كذبًا صريحًا .

وبالنسبة لتدليس السكوت ، فمثل السابق ، مع فارق لا يؤثر وهو أن تدليس العطف بواو العطف ، وتدليس السكوت بترك فترة بين مادة الاتصال وذكر الشيخ ، وهذا والعياذ بالله إن لم يكن كذبًا فماذا يكون ؟!!

وتدليس الشيوخ « هو أن يروى الراوى عن شيخه حديثًا سمعه منه ، فيسميه ، أو يكنيه ، أو ينسبه ، أو يصفه بما لا يعرف به

كى لا يعرف » [١] ، ومثاله قول أبى بكر بن مجاهد أحد أئمة القراء :
« ثنا عبد الله بن أبى عبد الله ، يريد به أبا بكر بن أبى داود السجستانى ، وقال ابن الصلاح [٢] :

« وتسمح بذلك جماعة من الرواة المصنفين منهم الخطيب أبو بكر ، فقد كان لهجًا به فى تصانيفه » ا . هـ .

ولا يقبل هذا الخبر ، حتى يعرف المكنى أو المنسوب أو الموصوف ، فهو مجهول ، ورواية المجهول مردودة .

تدليس التسوية [٣] : ومعناه أن الراوى يُسْقِطُ ضعيفًا من بين ثقتين التقيا أو تعاصرا .

ومثاله ، ما رواه ابن أبى حاتم فى العلل عن أبيه ، إلى أن قال عن بقية حدثنى أبو وهب الأسَدِى عن ... عن نافع عن ابن عمر : « لا تحمدوا إسلام المرء حتى تعرفوا عُقدة رأيه » .

فأصل هذا الحديث عن بقية حدثنى أبو وهب الأسدى عن إسحاق بن أبى فروة عن نافع .

فحذف بقية إسحاق بن أبى فروة ، وحدَّث عن عبيد الله بن عمرو بعد ما كنَّاه حتى لا يهتدى إليه ، وكان يفعل هذا النوع من التدليس

---

(١) علوم الحديث ص ٦٦ .

(٢) المقدمة ص ٣٦ .

(٣) والفرق بين تدليس الإسناد وتدليس التسوية ، أن تدليس الإسناد ينتفى إذا صرّح الثقة بالتحديث ، وأما تدليس التسوية فلا ينتفى حتى يصرح فى كل طبقات السند .

بقية بن الوليد ، قال أبو مُسْهِر : « أحاديث بقية ليست نقية فكن منها على تقية » [1] .

والوليد بن مسلم ، وهذا كان متخصصًا فى شيوخ الأوزاعى الضعفاء حكاه الدارقطنى وأبو مسهر ، وقال الهيثم بن خارجة ، للوليد ابن مسلم : قد أفسدت حديث الأوزاعى . قال الوليد : كيف ؟ قال الهيثم : تروى عن الأوزاعى عن نافع ، وعن الأوزاعى عن الزهرى ، وعن الأوزاعى عن يحيى بن سعيد ، وغيرك يدخل بين الأوزاعى وبين نافع عبد الله بن عامر الأسلمى وبينه وبين الزهرى إبراهيم بن مرة .

قال الوليد : أنبل الأوزاعى أن يروى عن مثل هؤلاء ؟!

قال الهيثم : فإذا روى عن هؤلاء وهم ضعفاء أحاديث مناكير ، فاسقطتهم أنت وصيرتها من رواية الأوزاعى عن الثقات ضعف الأوزاعى .

قال الهيثم : فلم يلتفت إلى قولى .

وحكى الخطيب فى الكفاية ، أن الأعمش ، وسفيان الثورى يفعلون ذلك ، وكذلك محمد بن مصفى .

الإرسال الخفى : (الخفى ضد الجلى) .

ومعناه أن الراوى يروى حديثًا عن شيخ عاصره أو لقيه ولم يسمع منه ، بصيغة تحتمل السماع .

هذا الإسناد فيه علتان : انقطاع فى السند ، وجهالة الراوى المحذوف .

---

(١) ميزان الاعتدال جـ ١ ص ٣٣٢ .

بين الإرسال الخفى وتدليس الإسناد عموم وخصوص فالعموم أن كليهما روى حديثًا عن شيخ شيخه ، ولم يسمعه منه ، وذلك بصيغة تحتمل السماع .

والخصوص أن الراوى فى تدليس الإسناد سمع من شيخ شيخه أحاديثًا أخرى .

الراوى فى الإرسال الخفى لم يسمع من شيخ شيخه أحديثًا ولكن عاصره أو لقيه .

ومثاله : ما رواه ابن ماجه من طريق عمر بن عبد العزيز عن عقبة ابن عامر مرفوعًا : « رحمن الله حارس الحرس » .

فإن عمر بن عبد العزيز لم يسمع من عقبة ، وإن عاصره ، ولكن لم يلقاه ، قاله المِزِّى فى الأطراف .

ويمكن التوصل إلى اكتشاف الإرسال بإخبار الراوى أنه لم يسمع ممن حدث عنه .

أو نص إمام من أئمة هذا الشأن على أن الراوى لم يلق من روى عنه أو لقيه ولم يسمع منه .

أو ورود الحديث فى مكان آخر ، وظهر فى إسناده الراوي المحذوف .

وحكم المرسل الخفى ، أنه من باب الأحاديث المردودة . للانقطاع والجهالة .

● موقف العلماء من التدليس :

روى الشافعى عن شعبة بن الحجاج ، أنه قال : « التدليس أخو الكذب » ، وقال : « لأن أزنى أحبُّ إلىَّ من أن أدلّس » .

قال ابن الصلاح : « هذا من شعبة إفراط محمول على المبالغة فى الزجر عنه والتنفير منه » ا . هـ .

وقال وكيع : « لا يحل تدليس الثوب ، فكيف بتدليس الحديث » ا . هـ .

حكم رواية المدلّس ، فيها مذهبان :

الأول : ردُّها مطلقًا ، صرّح بالسماع أو لم يصرح ، وهو قول بعض أهل الحديث ، والفقهاء ، وذلك باعتبار التدليس جرح .

الثانى : إذا كان ثقة ، وصرَّح بالسماع ، قُبِل الخبرُ منه ، ما لم يكن تدليس التسوية حيث لا ينفع التحديث .

وإذا كان ثقة ، ولم يصرِّح بالسماع ، لم يقبل منه الخبر .

وهذا المذهب هو الصواب ؛ لأن التدليس وقع من أئم كبار ، كقتادة، والأعمش ، والسفيانيين ، وهشام بن بشير ، وهشيم ، ومن ذلك فى الصحيحين الشىء الكثير .

لم يُفرد الناظم للحديث المعلق ، ولكن يمكن إدراجه تحت قوله « وكل ما لم يتصل بحال إسناده منقطع الأوصال » .

فمعنى المعلق فى اللغة اسم مفعول من « عَلَّقَ » الشىء بالشىء .

ومعناه فى الاصطلاح ما حُذف من أول إسناده راوٍ أو أكثر على التوالى .

وعليه فإن الحديث المعلق ، متصل بالجهة العليا ، ومنقطع من الجهة الدنيا .

ومثاله : ما رواه البخارى ، قال : « وقال أبو موسى : غطى النبى صلى الله عليه وآله وسلم ركبتيه حين دخل عثمان » .

وحكمه ، حديثٌ مردود ، بسبب انقطاع فى السند ، وجهالة بأحوال الراوى أو الرواة المحذوفين .

وأمّا حكم معلقات البخارى ومسلم ، فيها قولان :

قالوا : ما كان منه بصيغة الجزم ، كـ « قال » فله حكم الصحة ، ولكن ليس فى رتبة صحة الأحاديث الموجودة فى صلب الأبواب ، وما كان منه بصيغة التمريض ، كـ « قيل » لا يستفاد منه الصحة ولكن ليس فيها حديث رواه لوجوده فى الصحيحين .

والثانى : أنه يتتبع ويحكم عليه بما يليق به ، وهذا هو الصواب ، مع التنبيه على أن الحافظ ابن حجر ذكر فى كتابه « تغليق التعليق » معلقات البخارى ، بأسانيدها المتصلة . مع التنبيه على أن الإسناد قد يكون متصلا وضعيفًا فى نفس الوقت .

وعلى هذا المذهب فإن أحاديث البخارى على خمسة أقسام :

المرفوع الموصول ، والموقوف الموصول كلها صحيحة .

والمرفوع المعلق الصحيح ، وعرفت صحته بوروده مسنداً خارج الصحيح .

والمرفوع المعلق الضعيف .

والموقوف المعلق الصحيح ، وعرفت صحته بوروده ، مسنداً خارج الصحيح .

والموقوف المعلق الضعيف .

ويحسن هنا بيان الاختلاط :

من الرواة من اختلط لسبب من الأسباب ومنها ضياع الكتب أو احتراقها أو لكبر السن وهنا ثلاث حالات :

الأولى : قبول خبر من حدث عنه قبل الاختلاط ومثاله حديث سعيد ابن أبى عروبة فقد اختلط وقد حدث عنه قبل الاختلاط يزيد بن زريع وعبد الوهاب بن عطاء وعبد الأعلى فهؤلاء تقبل روايتهم عنه .

وكذلك شعبة وسفيان قد سمع من أبى إسحاق السبيعى قبل اختلاطه .

والثانية : رد خبر من حدث عنه بعد الاختلاط اللهم إلا إذا وجد تابع أو شاهد تبين أنه لم يختلط فى هذا الخبر بعينه .

الثالثة : التوقف عند عدم التمييز ، وهذه الحالة تشبه المجهول فمتى وجد له تابع أو شاهد زال ما كنا نخشاه .

* * *

٢١ - وَمَا يُخَالِفْ ثِقَةٌ فِيهِ المَلاَ

فَالشَّاذُّ وَ المَقْلُـوبُ قِسْمَانِ تَلاَ

٢٢ - إِبْدَالُ رَاوٍ مَّا بِرَاوٍ قِسْمٌ

وَقَلْبُ إِسْنَـادٍ لِمَتْـنٍ قِسْمُ

أولا : معانى المفردات :

« يخالف » المراد أن ثبوت أحدِ النصين يقتضى نفى الآخر .

« ثقة » هو العدل الضابط .

« الملا » الجماعة ، وخاصة الأعيان منهم ، والمراد الثقات ، والملا بالقصر لضرورة النظم ، وأصلها الملأ بالهمز .

« الشاذ » المنفرد .

« المقلوب » اسم مفعول من القلب ، ومعناه تحويل الشىء إلى ضد جهته .

« تلا » أى تبع ، والمراد أن المقلوب تبع الشاذ ، وهذا اللفظ لتكملة البيت .

« إبدال » وضع شىء مكان شىء .

ثانيًا : الإعراب :

« وما » الواو عاطفة ، و « ما » اسم موصول مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ ، أو « ما » شرطية .

« يخالف » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، باعتبار « ما » موصولة ، أو مجزوم بالسكون باعتبار « ما » شرطية .

« ثقة » فاعل مرفوع بضمة ظاهرة .

« فيه » جار ومجرور متعلقان بيخالف ، والهاء عائدة على اسم موصول .

« الملا » مفعول به منصوب بالفتحة وأصلها بالهمز « الملأ » وحذف الهمز للضرورة .

« فالشاذ » الفاء رابطة ، والشاذ خبر مرفوع .

ويمكن أن يقال الفاء واقعة فى جواب الشرط ، باعتبار « ما » اسم شرط أى فهو الشاذ ، فـ « الشاذ » خبر المبتدأ محذوف جوازاً تقديره هو ، والجملة الاسمية جوابًا للشرط ، فى محل الجزم « بما » الشرطية .

« والمقلوب » الواو عاطفة أو استئنافية ، و « المقلوب » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة .

« قسمان » خبر مرفوع بالألف لأنه مثنى ، والجملة الفعلية صفة .

« تلا » فعل ماضٍ مبنى ، والفاعل ضمير مستتر ، والجملة صفة .

« إبدال » مبتدأ مرفوع بالضمة .

« راوٍ » مضاف إليه مجرور .

« ما » إمَّا زائدة ، وإما نكرة تامةٌ .

« براوٍ » جار ومجرور متعلقان بإبدال .

« قسمُ » خبر مرفوع بالضمة .

« وقلب » الواو عاطفة أو استئنافية ، وقلب مبتدأ مرفوع ، ومضاف .

« إسناد » مضاف إليه مجرور بالكسرة .

« المتن » جار ومجرور .

« قسم » خبر مرفوع .

ثالثًا : المعنى الإجمالى عند الناظم :

الشاذ عند الناظم هو كلّ حديثٍ خالف فيه الثقة الثقات .

والمقلوب تبع الشاذ ، وهو قسمان :

أن يجعل راوٍ مكان راوٍ آخر ، أو أن يجعل سند حديث على غير متنه .

رابعًا: تنبيهات :

تعريف الناظم موافق لتعريف ابن حجر للشاذ ، فهو ما رواه الثقة (المقبول) مخالفًا لمن هو أولى منه ، ولقد سبق الشافعى ابن حجر فى بعض معني هذا التعريف ، وقال : « وهو أن يروى الثقة حديثًا يخالف ما رَوى الناس ، وليس من ذلك أن يروى ما لم يَروِ غيره » ا . هـ .

والمراد بالمقبول هو العدل التام الضبط ، أو العدل الذى خفَّ ضبطه، وأما ما ذكره الحاكم النيسابورى رحمه الله ، حيث قال : الشاذ « هو الذى ينفرد به الثقة وليس له متابع » ا . هـ .

فهذا التعريف قد نبه الشافعى على أنه لا يدخل فى الشاذ ، فقال الشافعى - رحمه الله - : « وليس من ذلك أن يروى ما لم يرو غيره » .

وهذا التعريف من الحاكم يعطل عشرات الأحاديث الصحيحة فى الأحكام العملية والعلمية ومنها ، حديث : « إنما الأعمال بالنيات » ، وقد قال مسلم : « للزهرى تسعون حرفًا لا يرويها غيرها » ا . هـ .

ثم لم يلتزم الحاكم هذا التعريف ، بل انفرد عنده فى المستدرك وضّاعون بأحاديث ومع ذلك لم يصفها بالشذوذ ، بل وصفها بالصحة ومنها أحاديث فى فضائل علىّ رضى الله عنه .

وكما هو واضح من تعريف الشاذ ، إنه من باب الترجيح ، ومعلومٌ أن الترجيح فرع التعارض .

إذاً لابد أولا من إثبات التعارض .

ومعنى التعارض أن ثبوت أحد النصين ، يقتضى نفى الآخر .

إذاً توجد صور للمتن ليست من هذا الباب : نحو الثقة الذى انفرد بحديثٍ ، كحديث : « إنما الأعمال بالنيات » .

والثقة الذى زاد على خبر الثقات ، كحديث عبادة بن الصامت ، قال قال صلى الله عليه وآله وسلم : « خذوا عني ، خذوا عنى ، قد جعل الله لهن سبيلا ، البكر بالبكر ، جلد مائة ونفى سنة ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم » رواه مسلم .

فالنفى فى الحديث زيادة على قوله تعالى : ﴿ الزانية والزانى فاجلدوا كلّ واحد منهما مائة جلدة ﴾ ، وأيضًا مثاله ولوغ الكلب فيه زيادة « فليرقه » ولم يأتها الثقات .

كذلك الثقة الذى على خبر الثقات ، كأن الثقات أتوا بحديث عام .

والثقة أتى بحديث خاصٍ ، ومعلوم أنه لا يجوز التخصيص مع موافقة الخاص للعام .

أيضًا الثقة الذى زاد علي خبر الثقات ، بتقييد ما أطلقوه .

ثم الثقة ينقل حديثًا قوليًا ، والثقات ينقلونه من فعله صلى الله عليه وآله وسلم ومثاله ما رواه أبو داود والترمذى عن عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة مرفوعًا : « إذا صلى أحدكم الفجر فليضطجع عن يمينه » .

قالوا : عبد الواحد ثقة لكنه خالف الثقات حيث رووه من فعله صلى الله عليه وآله وسلم .

قلتُ : فحديث عبد الواحد مثبت ، وفعل النبى صلى الله عليه وآله وسلم مثبت ، ومع ذلك قالوا بينهما التعارض ، فهل إثبات أحدهما ينفى الآخر ؟! كلا بل الأصل فعل النبى صلى الله عليه وآله وسلم لا يخالف قوله للأمة ، وهنا وافقه .

وللتوضيح هب أن القول جاء نافيًا للحكم ، وفعل النبى صلى الله عليه وآله وسلم مثبتًا له ، ماذا يسمى هذا ؟! قطعًا تعارض .

إذاً القول بأن الصورة الأولى من التعارض ، يعنى أن الشىء وضده من باب التعارض ، وهذا قطعًا خطأ .

وأيضًا توجد صور للسند ليست من هذا الباب : نحو الثقة يروى حديثًا موصلا ، والثقات يُرسلوه .

أو الثقة يروى حديثًا متصلا ، والثقات منقطع .

فإن الحكم لمن وصل الخبر طالما أنه ثقة ، قال الخطيب فى الكافية [1] : « هذا القول هو الصحيح عندنا » .

ومثاله ما رواه الترمذى ، والنسائى ، وابن ماجه : ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس .

وابن جُريج عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس .

وغيرهما عن عمرو بن دينر عن عوسجة عن ابن عباس .

روى هذا الحديث حماد بن زيد - وهو ثقة - مرسلا .

وحيث إن من وصله ثقة فالحكم لمن وصله .

وإن كان العكس فأيضًا الحكم لمن وصله طالما أنه ثقة .

إذاً لا يحكم بالشذوذ إلا بإثبات التعارض ، فإن لم يثبت فهو حديثٌ محكمٌ .

وإن ثبت التعارض ، وجب إثبات عدم إمكان الجمع ، فإن أمكن الجمع كان من باب مختلف الحديث .

فإن ثبت عدم إمكان الجمع ، وجب الترجيح ، والراجح يسمى المحفوظ ، والمرجوح يسمى الشاذ .

إذاً المحفوظ هو حديث الأوثق المخالف لحديث الثقة .

فالشاذ إذن مردود ، والمحفوظ مقبول .

---

(١) ص ٤١١ .

المقلوب نوعان : مقلوب السند وذلك بإبدال راوٍ مكان آخر ، كحديث يروى عن سالم ، فيروى عن نافع ، وهذا هو الذى أشار إليه الناظم بقوله : « إبدال راوٍ ما براوٍ قسم » ومثاله : حماد النَّصِيْبىُّ عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة - مرفوعًا - : « إذَا لقيتم المشركين فى طريق ، فلا تبدءوهم بالسلام » .

وهذا الحديث رواه مسلم عن سهيل عن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة فهنا حماد أبدل سهيلا بالأعمش .

وهذا النوع الحامل عليه الإغراب وللترغيب فى الحديث .

أو بتقديم أو تأخير فى اسم الراوى وأبيه ، كحديث عن كعب بن مُرَّة فيروى عن مرة بن كعب .

وهذا النوع غالبًا ناتج الخطأ .

ثم مقلوب المتن ، وذلك بتقديم لفظ ، وتأخير آخر ، كحديث رواه مسلم عن أبى هريرة : « ... ورجلٌ تصدق بصدقة ، فأخفاها حتى لا تعلم يمينه » ، والصواب : « حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه » .

أو جعل سند حديث لمتن حديث آخر ، ومثال ذلك ما فعله أهل بغداد مع البخارى [1] ، وهذا هو الذى أشار إليه الناظم بقوله : « وقلب إسناد لمتن قسم » .

وقريب من المقلوب ، المصحَّف والمحرَّف ولم يذكره الناظم - رحمه الله .

---

(١) انظر تاريخ بغداد جـ ٢ ص ٢٠ .

المصحُف فى اللغة اسم مفعول من صَحُفَ ، والتصحيف الخطأ .

والمصحَّف فى الاصطلاح هو التغيير فى الحرف أو الحروف ، وذلك بتغيير النقط مع بقاء صورة الخط .

والمحرَّف فى الاصطلاح هو التغيير فى الحرف أو الحروف ، وذلك بتغيير الشكْل مع بقاء صورة الخط .

وقيل إن المصحف والمحرف مترادفان ، والتفريق بينهما تقسيم ابن حجر .

والمصحف يقع فى السند ، وفى المتن : فالمصحف فى السند كحديث شعبة عن العَوَّام ابن مُرَاجِم ، صَحَّفَهُ ابن معين العوَّام بن مُزَاحِم .

والمصحف فى المتن كحديث : « لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذين يشققون الخطب تشقيق الشعر » ، صحفه البعض إلى تشقيق الحطب بالحاء .

وسبب التصحيف الاشتباه فى السماع ، أو فى الخط ، أو فى المعنى .

إذا كثر التصحيف من الراوى فإن ذلك يقدح فى ضبطه ، وإن كان نادراً فذلك لا يضر .

ولذلك ينصح لمن ألف بأن يضبط الأسماء ، لأنها لا تعتمد على ما قبلها ولا ما بعدها ، ولا يصلح معها القياس ، وكذلك للقارئ مراجعة قراءاته على أهل التخصيص .

* * *

٢٣ - وَالفرْدُ مَا قَيُدْتَهُ بِثِقَةِ   أوْ جَمْعٍ أوْ قَصْرٍ عَلى رِوَايَةِ

أولا : معانى المفردات :

« الفرد » فى اللغة الوتر .

« قَيَّدته » القيد ضد الإطلاق ، وقيد الشىء أى جعل له قيداً .

« ثقة » العدل الضابط .

« جمع » المراد ، الجماعة من بلدٍ معين ، والأولى أن يستخدم الناظم لفظ مصر بدلا من جمع ، لأنه أكثر وضوحًا .

« قصر » المراد الاقتصار على رواية راوٍ معين .

ثانيًا : الإعراب :

« والفرد » الواو عاطفة أو استئنافية ، الفرد مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة .

« ما » اسم موصول مبنى على السكون ، أو نكرة موصوفة ، فى محل رفع خبر .

« قيدته » (قيد) فعل ماضٍ مبنى على السكون لاتصاله بتاء الفاعل ، والهاء فى محل نصب مفعول به ، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب .

« بثقة » جار ومجرور متعلقان بقيدته .

« أو » حرف عطف وتقسيم .

« جمعٍ » معطوف مجرور .

« قصر » معطوف مجرور

« على رواية » جار ومجرور متعلقان بـ « قصر » .

ثالثًا : المعنى الإجمالى عند الناظم :

الحديث الفرد هو المقيد بثقة أو ببلدٍ معينة ، أو براوٍ معين .

رابعًا : تنبيهات :

الحديث الفرد نوعان ، فرد مطلق ولم يذكره الناظم ، وفردٍ مقيد .

الحديث الفرد المطلق ، هو الذى انفرد به أو بسنده راوٍ ، ومنه الصحيح ، والحسن ، والضعيف .

الحديث الفرد المقيد ثلاثة أقسام : المقيد بثقة .

. ومثاله كحديث قراءة النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى الأضحى والفطر : « بقاف ، واقتربت الساعة » لم يروه ثقة إلا ضمرة بن سعيد ، فقد انفرد به عن عبيد الله بن عبد الله عن أبى واقد الليثى .

المقيد ببلدٍ كانفراد أهل المدينة بأحاديث عن أهل مكة ، مثلا ، أو انفراد البصريين عن أهل الحرمين .

ومثاله حديث عبد الله بن زيد فى صفة وضوء النبى صلى الله عليه وآله وسلم فإن قوله « مسح رأسه بماء غير فضل يده » تفرد به أهل مصر .

ومثاله أيضًا ما رواه أبو داود عن أبى الوليد عن همام عن قتادة عن أبى نضرة عن أبى سعيد قال : « أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر » ، قال الحاكم تفرد أهل البصرة بلفظ الأمر

وقد يراد بتفرد البلد ، بتفرد واحد منهم .

ومثاله تفرد أبو زكير البصرى عن هشام بن عروة فى : « كلوا البلح بالتمر » ، قال الحاكم هو من أفراد البصريين عن المدنيين ، مع أن بصرى واحد الذى رواه ، وهذا الحديث موضوع .

ثم الحديث المقيد براوٍ معين ، كقولهم لم يروه عن فلان إلا فلان .

ومثاله ما رواه أهل السنن الأربعة من طريق سفيان بن عيينة عن وائل بن داود عن ولده بكر بن وائل عن الزهرى عن أنس أن النبى صلى الله عليه وآلهَ وسلم : « أَوْلَم على صفية بسويق وتمر » ، قال ابن طاهر لم يروه عن بكرٍ إلا وائل وعن وائل إلا ابن عيينة .

* * *

٢٤ - وَمَا بعلة غُمُوضٍ أَوْ خَفَا مُعَلَّلٌ عِنْدَهُمْ قَدْ عُرِفَا

أولا : معانى المفردات :

« علة » المرض أو الآفة .

« غموض » الغامض هو الخفى .

« أو » ليست للتخيير ، بل بمعنى الواو ، مفسرة للغموض .

« خفا » قُصِرت للضرورة ، وهى ضد الظاهر .

« معلّل » اسم مفعول ، من علّله أى ألهاه ، ومنه تعليل الأم ولدها واللغة الفصيحة مُعَلّ لأنه القياس الصرفى من أعلَّ ، وأمّا قولهم معلول فخطأ لأن اسم المفعول من الرباعى لا يكون على وزن مفعول .

« عُرفا » بألف الإطلاق ، المراد المعروف .

ثانيًا : الإعراب :

« وما » الواو عاطفة ، أو استئنافية ، وما اسم موصول مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ ، أو نكرة مصونة .

« بعلة » جار ومجرور متعلقان بواجب الحذف لوقوعه صلة أو صفة .

« غموض » صفة مجرورة .

« أو » حرف عطف بمعنى الواو العاطفة .

« خفا » معطوف عطف تفسير أى بعلة غامضة خفية .

« معلل » خبر المبتدأ .

« عندهم » ظرف مكان منصوب ، ومضاف وهم مبنية على الضم في محل جر مضاف إليه ، والظرف متعلق « قد عُرِفا » .

« قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب .

« عُرِفا » فعل ماضى مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو عائد على « معلل » ، والجملة الفعلية صفه لمعلل لأن الجمل بعد النكرات صفات .

ثالثًا : المعنى الإجمالى عند الناظم :

الحديث الذى تلبّس بعلة ذات غموضٍ خفى ، فهو معلّ ، عند أهل الصنعة .

رابعًا : تنبيهات :

اكتفى الناظم بذكر شرطٍ من شروط العلة ، وهو الغموض الخفى ، ولم يذكر القدح فإن الشىء قد يكون غامضًا ولا يقدح فى صحة الحديث .

إذاً العلة هى السبب الغامض الخفى القادح فى صحة الحديث .

والحديث المعلّ أو المعلل هو الحديث الذى جمع شروط الصحة فى الظاهر ، ولكن به علة غامضة خفية تقدح فى صحته .

وهذا النوع من الأحاديث من أدق علوم الحديث وأنفعها ، ولا يقدر عليها إلا جهبذ ، أتاه الله عز وجل حفظًا واسعًا ، وفهمًا صحيحًا ، لذلك لم يخض فيه إلا القليل ، كعلى بن المدينى ، وأحمد بن حنبل ، والبخارى ، ويعقوب بن أبى شيبة ، وأبى حاتم ، وأبى زُرعة ، والدارقطنى .

وتكون العلة فى السند ، وتكون فى المتن ، ولكن الأكثر فى السند وذلك بإرسال موصول ، أو وقف مرفوع ، أو بإبدال راوٍ مكان راوٍ .

ومثاله حديث يعلى بن عبيد عن الثورى عن عمرو بن دينار : «البيعان بالخيار» فيعلى غلط على الثورى كما صرّح النّقاد بذلك ، فالحديث عن عبد الله بن دينار وهذه العلة غير قادحة فى المتن ، لأن عبد الله وعمرو كليهما ثقة ، وإبدال ثقة بثقة لا يضر .

وفى المتن بإدراج ما ليس من الحديث فيه ، ومثاله حديث نفى قراءة البسملة المروى عن أنس ، وذلك لما سمع قتادة قول أنس : « صليت خلف النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، وأبى بكر ، وعمر ، وعثمان ، فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين » .

فظن قتادة نفى البسملة بذلك الحديث ، فنقله مصرحًا بما ظن ، فقال عقب ذلك : « فلم يكونوا يستفتحون القراءة ببسم الله الرحمن الرحيم» فصار النفى حينئذ مرفوعًا .

ويمكن التعرف على الحديث المعلّ ، بجمع طرق الحديث ، ثم سبرها للحكم على الرواية المعلّة .

لذلك قال ابن المدينى : « الباب إن لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه » ا . هـ .

وعند بعض أهل العلم تستخدم العلة بغير معناها الاصطلاحى ، كاستخدام الترمذى لفظ العلة على النسخ .

وننصح بالاطلاع على كتب العلل ، فإن بها فوائد جمة ، ومن أنفعها العلل للدارقطنى .

* * *

٢٥ - وذُو اختِلافِ سَنَدٍ أوْ مَتْنِ مُضْطَرِبٌ عِنْدَ أُهَيْلِ الفَنّ

أولا : معانى المفردات :

« ذو » بمعنى صاحب ، وهى من الأسماء الستة .

« مضطرب » اسم فاعل من اضطرب ، والمضطرب المتزلزل ، فيقال اضطرب الشىء إذا اختل نظامه ، وفسد لكثرة حركته .

« أهيل » هكذا مصغرة .

ثانيًا: الإعراب :

« وذو » الواو عاطفة أو استئنافية ، ذو مبتدأ مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة ، ومضاف .

« اختلاف » مضاف إليه مجرور بالكسرة ، ومضاف .

« سندٍ » مضاف إليه مجرور بالكسرة .

« أو » حرف عطف ، وتنويع .

« متن » معطوف مجرور بالكسرة .

« مضطربُ » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة .

« عند » ظرف مكان منصوب ، متعلق بواجب الحذف لوقوعه صفة لمضطرب أى مضطرب مشهور عند ، وعند مضاف .

« أهيل » مضاف إليه ، ومضاف .

« الفن » مضاف إليه .

ثالثًا : المعنى الإجمالى عند الناظم :

الحديث الذى اختلف فى سنده أو فى متنه ، أو فيهما ، فهو المضطرب عند أهل الصنعة .

رابعًا : تنبيهات :

الاضطراب يقع فى السند أكثر من المتن ، ففى المتن قليل .

وقد يقع من راوٍ واحدٍ يروى الحديث على أوجه مختلفة وقد يقع من جماعة ، فيروى كلٌ واحدٍ منهم الحديث على وجه يخالف الآخر .

ويسمى الحديث مضطربًا متى روى على أوجه مختلفة لا يمكن الجمع بينها ، فإن أمكن الجمع فلا اضطراب .

وأن تكون جميع الروايات متساوية فى القوة ، فإن أمكن الترجيح زال الاضطراب .

وحكم الحديث المضطرب الضعف ، لأنه مشعر بعدم الضبط .

ويناسب هذا المكان أن يذكر الحديث المردود بسبب سوء حفظ راويه ولكن سئ الحفظ نوعان :

سئ الحفظ أصالةً ، فروايته مردودة إلا أن تجبر .

أو لعارض ، كالكبَر ، أو ذهاب البصر لمن يحدث من كتبه أو احتراق كتب من يحدث منها ، فهذا النوع تقبل روايته قبل الاختلاط وترد بعد الاختلاط إلا إذا جُبرت .

والتى لا تميز ، يجب التوقف لحين وجود قرينة تؤهل الأخذ به أو تركه . ومثاله ليث بن أبى سليم قال ابن حجر فى التقريب : « صدوق اختلط أخيراً ولم يتميز حديثه فترك » .

* * *

٢٦ - وَالْمُدْرَجَاتُ فى الحَدِيث مَا أَتَتْ

مِـنْ بَعْـضِ أَلْفَــاظِ الرُّوَاةِ اتَّصَلَتْ

أولا : معانى المفردات :

« المدرَجات » بفتح الراء جمع مدْرج ، والمدرج اسم مفعول من أدْرج ويقال : أدرجتَ الشىء فى الشئ أى أدخلتَه فيه .

« ألفاظ » ذكرت للضرورة ، لكى يستقيم الوزن .

« اتصلت » الاتصال ضد الانفصال والمراد أن الذى أدرج لم يفصل عن الأصل .

ثانيًا : الإعراب :

« والمدرجات » الواو عاطفة أو استئنافية ، المدرجات مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة .

« فى الحديث » جار ومجرور متعلقان بالمدرجات .

« ما » اسم موصول مبنى على السكون فى محل رفع خبر المبتدأ ، أو نكرة موصوفة .

« أتَتْ » فعل ماضٍ ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هى عائد على ما الموصولة ، الجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، أو صفة باعتبار « ما » نكرة موصوفة .

« من بعض » جار ومجرور متعلقان بأتى ، وبعض مضاف .

« ألفاظ » زائدة وهى مضاف إليه ، ومضاف .

« الرواة » مضاف إليه .

« اتصلت » فعل ماض مبنى على الفتح ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هى ، والجملة معطوفة على جملة الصلة ، أو حال من فاعل أتى .

ثالثًا: المعنى الإجمالى عند الناظم :

المدرج من الحديث ، هو ما اتصل به بلا فاصل فى سنده أو متنه ، سواء كان من الصحابى أو ممن دونه .

رابعًا : تنبيهات :

المعنى الاصطلاحى للمدرج ، ما غُيِّر سياق إسناده ، أو أدخل فى متنه ما ليس منه بلا فصل .

الإدراج يكون فى السند ، ويكون فى المتن : فالإدرج فى السند ، له صور كثيرة منها :

إدراج كلامٍ لغير سنده . ومثاله دخل ثابت بن موسى على شَرِيك بن عبد الله القاضى ، وهو يُملى ويقول : ثنا الأعمش عن أبى سفيان عن جابر ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسكت ، فلما نظر إلى ثابت قال : « من كثرت صلاته بالليل ، حَسن وجهُه بالنهار » فظن ثابت أن هذا الكلام للسند السابق ، وهو وصف له من شريك .

والإدراج فى المتن ، يكون فى أوله وهو نادر ، وفى وسطه وهو قليل ، وفى آخره وهو كثير .

فمثال أول الكلام : ما رواه الخطيب عن أبى هريرة ، قال رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم : « أسبغوا الوضوء ، ويلٌ للأعقاب من النار » .

فلفظ : « أسبغوا الوضوء » من كلام أبى هريرة كما جاء فى رواية البخاري بسنده عن أبى هريرة ، قال : « أسبغوا الوضوء » فإن أبا القاسم قال : « ويل للأعقاب من النار » .

قال ابن حجر : إنه لم يجد منه غير خبر « أسبغوا الوضوء » .

ومثال وسط الكلام : ما واه البخارى من حديث الزهرى عن عائشة « كان النبى صلى الله عليه وآله وسلم يتحنث فى غار حراء - وهو التعبّد - الليالى ذوات العدد » ، فلفظ التعبد من كلام الزهرى أراد به تفسير معنى التحنث .

ومثال آخر الكلام : ما رواه البخارى عن أبى هريرة مرفوعًا :

« للعبد المملوك أجران ، والذى نفسى بيده لولا الجهاد فى سبيل الله ، والحج ، وبرّ أمى لأحببت أن أموت وأنا مملوك » .

ومما سبق نتبين أن الإدراج يكون من الصحابى كحديث أبى هريرة ويكون ممن دونه كحديث الزهرى .

وأن المدرج فى الحديث ليس من كلام النبوة ، فلا يجوز أن ينسب إليه ، بل هو اجتهاد من الرواة لتفسير لفظ غريب أو استنباط نُكت فقهية وغير ذلك .

ويمكن التمييز بين الكلام المدرج والأصل من خلال الروايات الأخرى كما فى حديث أبى هريرة .

أو بإقرار الراوى .

أو باستحالة وقوع هذا الكلام من النبى صلى الله عليه وآله وسلم كحديث : « للعبد المملوك أجران » فإن أمّ النبى صلى الله عليه وآله وسلم ماتتْ وهو طفل .

وحكم الإدراج التحريم ، لأن عدم وجود فاصل يؤدى إلى نسبة الكلام إلى غير قائله ، وهذا كذب .

فلابد من فصله ، حتى لو كان لتفسير غريب ، لأنّه اجتهاد يصيب ويخطأ ، وحَمْله على كلام النبى صلى الله عليه وآله وسلم - ولم يقل به - خطير .

صنَّف الخطيب البغدادى رحمه الله كتابًا فى المدرج ، لخَّصه ابن حجر مع زيادة .

* * *

٢٧ - وَمَا رَوَى كُلّ قَرِينٍ عَــنْ أخِهْ
مُدَبَّــجٌ فَعْرِفْــهُ حَقّــا وَانْتَخِهْ

أولا : معانى المفردات :

« قرين » تجمع على أقران ، والقرين بمعنى المصاحب .

« أخيه » الأصل أخيه ، ولكن جاء بالنقص على اللغة النادرة من الأسماء الستة .

« مدبج » اسم مفعول من مادة « دبّج » و « التدبيج » بمعنى التزين ، ويقال ديباجتي الوجه أي جانبيه وهما الخدان ، ومنه الدّيباج أي الحرير .

« اعرفه » أي اقصده ، واعلمه علمًا .

« حقًا » أي يقينًا لا شك فيه .

« انتخه » أي افتخر ، ويقال انْتَخَى فلان علينا أي افتخر وتَعَظَّم .

ثانيًا : الإعراب :

« وما » الواو عاطفة أو استئنافية ، « ما » اسم موصول مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ .

« روى » فعل ماض مبنى .

« كلّ » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة الفعلية صلة الموصول أو صفة باعتبار ما نكرة موصوفة ، وكل مضاف .

« قرين » مضاف إليه .

« عن أخه » جار ومجرور بكسرة ظاهرة ، أخ مضاف ، والهاء مبنية على الكسر مقدر منع من ظهوره سكون الوقف .

« مُدَبّجُ » خبر المبتدأ .

« فاعرفه » الفاء واقعة في جواب الشرط ، لفعل شرط محذوف تقديره إذا عرفتَ ، اعرفه فعل أمر مبنى على السكون ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت ، والهاء مبنية على الضم فى محل نصب مفعول به .

« حقًا » مفعول مطلق منصوب ، نيابة عن المصدر المحذوف .

« وانتخه » الواو عاطفة ، انتخ فعل أمر مبنى على حذف حرف العلة الياء ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا ، والهاء في محل نصب مفعول به . والجملة معطوفة على جملة فاعرفه .

ثالثًا : المعنى الإجمالى عند الناظم :

كلّ حديث رواه قرين عن مثله فى السن أو الرتبة ، فهو المدَبج . وهذا النوع يجب معرفته .

رابعًا : تنبيهات :

اكتفى الناظم وذكر المدبج ، وسكت عن رواية الأقران .

اكتفى النظام وذكر نوعًا واحداً من المدبج ، وهو المدبج بدون واسطة وسكت عن المدبج بواسطة .

شروط المدبج : أن يكونا من طبقة واحدة ، وأن يروى القرينان عن بعضهما .

وأن يرويا عن شيوخ من طبقة واحدة .

ومثاله ، رواية الصحابى عن مثله . كرواية عائشة عن أبى هريرة ، وروايته عنها رضى الله عنهما .

ومثاله ، رواية التابعى عن مثله ، كرواية الزهرى عن عمر بن عبد العزيز ، وروايته عنه رحمهما الله .

ومثاله ، رواية تابعى التابعين عن مثله ، كرواية مالك عن الليث ، وروايته عن مالك ، أو رواية مالك عن الأوزاعى ، وروايته عن مالك، ورواية أحمد بن وكيع ، ووكيع عن أحمد ، وأحمد عن عبد الرزاق ، وعبد الرزاق عن أحمد .

المدبج بواسطة ، كرواية الليث عن يزيد بن الهادى عن مالك ، ورواية مالك عن يزيد بن الهادى عن الليث .

رواية الأقران : هى رواية القرين عن أخيه ، ولكن لم يثبت للثانى رواية عن الأول .

ومثاله كرواية زائدة بن قدامة عن زهير بن معاوية ، فإنه لا يعلم لزهير رواية عن زائدة ، أو رواية سليمان التيمى عن مسْعرِ بن كدامَ فهما قرينان ، لكن لا يعلم لمسعر بن كدام رواية عن التَيمى .

إذاً مما سبق يتبين أن كلّ مدبج رواية أقران ولا عكس .

ومن فوائد المدَبج الأمن من زيادة السند ، حيث الأصل أن يروى التلميذ عن شيخه ، فإذا جاءت رواية الشيخ عن التلميذ وهو قرين له ظن من لا خبرة له بهذا النوع أنه زيادة فى الإسناد .

كذلك فى المدبج بدون واسطة ، قد يظن أن رواية مثلاً مالك عن الليث هى مالك والليث حيث إنهما قرينان .

حكم المدبج : منه الصحيح ، ومنه الحسن ، ومنه الضعيف .

قال الذهبى فى سير أعلام النبلاء [1] : « وقد علم أن كثيراً من كلام الأقران بعضهم فى بعض مهدر ، لا عبرة به ولا سيما إذا وثق الرجل جماعة يلوح على قولهم الإنصاف » ا . هـ .

وقال [2] : « وبكل حال كلام الأقران بعضهم فى بعض يحتمل ، وطيّه أولى من بثه إلا أن يتفق المتعاصرون على جرح شيخ فيعتمد قولهم » ا . هـ .

وقال [3] : « كلام النظير والأقران ، ينبغى أن يتأمل ، ويتأنى فيه » ا . هـ .

وأمّا رواية الصحابة عن التابعين ، كرواية العباد له عن كعب الأحبار لا تسمى مدبجًا ، بل هى رواية أكابر عن أصاغر .

وكذلك رواية التابعى عن تابعى التابعين كرواية يحيى بن سعيد الأنصاري عن مالك ، لا تسمى مدبجًا بل هى رواية أكابر عن أصاغر .

ولا يدخل فى المدبج رواية الآباء عن الأبناء إذا كان الابن تابعى والأب صحابى ، أو الابن من تابعى التابعين والأب تابعى ، ولكن إن كان الأب والابن من طبقة واحدة ، وروى كلّ واحدٍ عن الثانى فهو المدبج .

---

(١) ٧/ ٤٠ - ٤١ ، ١٠/ ٩٢ - ٩٤ .

(٢) ١١/ ٤٣٢ .

(٣) ٢/ ٨١

وقد يشترك راويان فى الرواية عن شيخ واحد ، ولكن لا يدخل فى المدبج لأنهما ليسا من طبقة واحدة كرواية البخارى والخفّاف عن شيخهما محمد بن إسحاق السراج ، فإن بين البخارى الذى توفى سنة ٢٥٦ هـ ، والخفاف الذى توفى سنة ٣٩٢ هـ ، مائة وسبع وثلاثون سنة أو أكثر .

فهذا النوع من باب السّابق واللاّحق ، وليس من باب المدبج .

وكذلك الحُميدى ومحمد بن الفضل الواعظ حَدّثا عن قتيبة ، وبينهما فى الموت ثمانية وتسعون عامًا .

وكذلك نُعيم بن حماد وأبو العباس السّراج وبين وفاتيهما أربع وثمانون سنة ذكرهما الذهبى فى سير أعلام النبلاء [1] .

* * *

---

(١) جـ ١١ ص ١٩ .

٢٨ - مُتَّفِقٌ لفظًا وَخطًّا مُتَّفِقْ وَضِدُّهُ فِيمَا ذكرْنا المفْتَرِقْ

أولا : معانى المفردات :

« مُتفِق » بكسر الفاء ، اسم فاعل من الاتفاق ، والاتفاق ضد الاختلاف .

« المفترِق » بكسر الراء ، اسم فاعل من الافتراق ، والافتراق ضد الاتفاق .

ثانيًا : الإعراب :

« متفِق » مبتدأ مرفوع بالضمة ، وبُدء بالنكرة لأنها وقعت فى معرض التقسيم .

« لفظًا » تمييز منصوب محوّل عن الفاعل ، أى حديث اتفق لفظه.

« وخطًا » الواو حرف عطف ، خطًا معطوف على « لفظًا » منصوب .

« متفق » خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها سكون الوقف .

« وضده » الواو عاطفة ، ضد خبر مقدم مرفوع ، ومضاف ، الهاء مبنية على الضم فى محل جر مضاف إليه .

« فيما » فى حرف جر ، و « ما » اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر ، والجار والمجرور متعلق بضد .

« ذكرنا » فعل ماض مبنى على السكون لاتصاله بضمير الرفع «نا» ، و « نا » مبنية على السكون فى محل رفع فاعل . والجملة

الفعلية صلة الموصول أو صفة باعتبار ما نكرة موصوفة . والعائد محذوف تقديره ذكرناه .

« المفترق » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها سكون الوقف .

ثالثًا : المعنى الإجمالى عند الناظم :

كلّ حديث اتفقت أسماءُ رواته ، سواء أسمائهم فقط ، أو مع أسماء آبائهم ، أو مع أسماء أجدادهم لفظًا وخطًا ، مع اختلاف الأشخاص فهو الحديث المتفق والمفترق .

رابعًا : تنبيهات :

عبارة الناظم توهم أن المتفق والمتفرق نوعان من الحديث ، ولكن المتفق والمفترق نوع واحد ، فهو متفق باعتبار الأسماء ، مفترق باعتبار الأشخاص . فكأن بينهما عمومًا وخصوصًا ، فالعموم الاتفاق ، والخصوص الافتراق .

فالاشتراك اللفظى ذهنى فقط ، أمّا فى الأعيان فقطعًا لا اشتراك أبداً .

والمتفق والمفترق له صور ، تبدأ بالخفيف ، وتنتهى بالدقيق ، فالخفيف إذا كان الرواه من عصرين مختلفين ، وشيوخهم مختلفين والدقيق إذا كان الرواه من عصر واحد ، واشتركوا فى شيخ واحد .

ومن أمثلة الدقيق :

إذا قيل عن عبد الله ، فمن هو ؟ أهو ابن الزبير ، أم ابن عمر ، أم ابن عمرو ، أم ابن عباس ، أم ابن مسعود .

قال سلمة بن سليمان ، إذا أطلق عَنْ عبدِ الله بمكة في السند فهو ابن الزبير ، وإذا قيل بالمدينة عن عبد الله فهو ابن عمر ، وإذا قيل عن عبد الله بالكوفة فابن مسعود ، أو بالبصرة فابن عباس ، أو بالشام فابن عمرو .

وقد يكون الاتفاق فى الاسم فقط ، ومثاله عن حماد ، فلا ندرى أهو ابن زيد أم ابن سلمة .

وقد يكون الاتفاق فى اسمه واسم أبيه ، ومثاله الخليل بن أحمد فهو ستة أشخاص .

وقد يكون الاتفاق فى اسمه مع اسم أبيه وجده ، ومثاله أحمد بن جعفر بن حمدان فهو أربعة أشخاص .

وقد يكون الاتفاق فى اسمه ، واسم أبيه ، ونسبه ، ومثاله محمد ابن عبد الله الأنصارى فهو أربعة أشخاص .

يمكن التعرف على الراوى ببيان من روى عنه ، فيقول هو فلان بوصف يميزه .

أو بمن روى عنه ، أى بالنظر فى ترجمة تلميذه .

أو بمن روى هو عنه ، أى بالنظر فى ترجمة شيخه .

أو بالتاريخ ، وذلك بالبحث فى مولده ، وموته ، وإقامته .

أو بمعرفة الحديث هل هو مكى ، أم مدنى ، أم كوفى ، أم بصرى فهذه بعض الطرق التى تسهل التعرف على المتفق المفترق .

وينصح بقراءة المتّفق والمفترق للخطيب البغدادى ، فإنه حافل وحكمه ، منه الصحيح ، ومنه الحسن ، ومنه الضعيف .

* * *

٢٩ - مُؤْتَلِفٌ مُتَّفِقُ الخَطِّ فَقَطْ وَضِدُّهُ مُخْتَلِفٌ فَاخْشَ الْغَلَطْ

أولا : معانى المفردات :

« مؤتلف » اسم فاعل من الائتلاف ، بمعنى الاجتماع .

« مختلف » اسم فاعل من الاختلاف ، وهو ضد الاتفاق .

« فاخش » فاحذر الوقوع فيه .

ثانيًا : الإعراب :

« مؤتلف » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة .

« متفق » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة ، ومضاف .

« الخط » مضاف إليه مجرور بالكسرة .

« فقط » الفاء زائدة ، قط اسم فعل مضارع بمعنى يكفى ، مبنى على السكون ، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو عائد على الخط

« وضدُّهُ » الواو عاطفة ، ضدُّ مبتدأ مرفوع بالضمة ، ومضاف ، والهاء مبنية على الضم فى محل جر مضاف إليه .

« مختلف » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة .

« فاخش » الفاء للإفصاح ، اخش فعل أمر مبنى على حذف حرف العلة والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت .

« الغلط » مفعول به منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها سكون الوقف .

ثالثًا : المعنى الإجمالى عند الناظم :

كلُّ حديث اتفقتْ اسماء رواته خطًا ، واختلفتْ لفظًا فهو الحديث المؤتلف والمختلف .

رابعًا : تنبيهات :

عبارة الناظم توهم أن المؤتلفَ نوع ، والمختلفَ نوع ، ولكن المؤتلف والمختلف نوع واحد ، فهو مؤتلف باعتبار الخط ، مختلف باعتبار اللفظ .

والمعنى الاصطلاحى للمؤتلف المختلف : هو كلُّ حديث اتفقت أسماء رواته ، أو ألقابهم ، أو كناهم ، أو نسبهم خطًا ، وتختلف لفظًا .

والائتلاف قد يكون فى الشكل ، ومثاله :

سَلام ، وسَلّام .

مِسْوَر ، مُسوَر .

أَسَيْد ، أسيد .

وقد يكون فى النقط ، ومثاله : البَزاز ، البَزار .

أو يكون فى الشكل والنقط ، ومثاله : الثَوْرِى ، التوَّزِى .

وليس للأسماء طرق معينة لضبطها ، لأنها لا تقاس على غيرها . ولا تعتمد على ما قبلها ولا ما بعدها ، فيجب أن تكتب مضبوطة .

ولكن يمكن تضييق الاختلاف ، وذلك بتقيد الأسماء بالبلاد ، فمثلا عند أهل البصرة العيشى ، وعند أهل الشام العنسى ، وعند أهل الشام العنسى ، وعند أهل الكوفة العبسى .

أو بالعدد ، فمثلا كل سلأم بالتشديد إلا خمسة .

وكلّ عُمارة بضم العين إلا أبى ابن عمارة الصحابى .

أو بمصدرٍ من مصادر السنة ، كقولهم كل ما وقع فى الصحيحين أو الموطأ يَسار إلا محمد بن بشار . أو حَازم إلا خازم .

وحكمه ، منه الصحيح ، ومنه الضعيف .

وفوائده . الاحتراز من التصحيف .

* * *

٣٠ - والمُنْكَرُ الفَردُ بِه راوٍ غَدَا   تَعْدِيلُهُ لاَ يَحْمِلُ التَّفَرُّدَا

أولا : معانى المفردات :

« المنكر » اسم مفعول من أنكر ، والإنكار ضد الإقرار ، والمنكر ضد المعروف .

« الفرد به راوٍ » أى انفرد به راوٍ .

« غدا » صار .

« تعديله » مصدر مضاف إلى مفعوله ، وفاعله محذوف والمراد العدالة مع الضبط .

« التفردا » المراد الانفراد . وهكذا بألف الاطلاق .

ثانيًا : الإعراب :

« والمنكر » الواو عاطفة أو استئنافية ، المنكر مبتدأ مرفوع بالضمة .

« الفرد » خبر مرفوع بالضمة .

« به » جار ومجرور متعلقان بالفرد .

« راوٍ » فاعل المصدر « الفرد » الذى يعمل عمل فعله ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة .

« غدا » فعل ماض ناقص من أخوات صار .

« تعديله » اسم غدا مرفوع بالضمة ، ومضاف ، والهاء مبنية على السكون فى محل جر مضاف إليه .

« لا يحمل » لا النافية . يحمل : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو عائد على التعديل .

« التفرد » مفعول به منصوب ، وألفه للإطلاق ، والجملة الفعلية فى محل نصب خبر غدا .

ثالثًا : المعنى الإجمالى عند الناظم :

أنّ الحديثَ المنكر ، هو الذى انفرد به راوٍ لم يبلغ من العدالة والضبط ما يؤهله لقبول خبره انفراداً .

رابعًا : تنبيهات :

وقد وافق المصنف ابن الصلاح فى القسم الثانى من أقسام المنكر.

وأما تعريف ابن حجر للمنكر مقيد من وجه ، مطلق من وجه ، فالتقييد بلفظ الضعيف والإطلاق من جهة أوصاف الضعيف ، قال رحمه الله فى تعريفه : « ما رواه الضعيف مخالفًا لما رواه الثقة » .

ومن أوصاف الضعيف كمن فحُش غلطه ، أو كثرت غفلته ، أو ظهر فسقه .

فتبين بذلك أن رواية المنكر ، رواية ضعيف ، أمّا الشاذ فرواية مقبول ، وكلاهما مرجوحان .

ويقابل المنكر ، المعروف فهو رواية الثقة مخالفة لما رواه الضعيف كما يقابل الشاذ ، المحفوظ فهو رواية الأوثق مخالفة لما رواه الثقة .

إذاً المعروف والمحفوظ راجحان ، والمنكر الشاذ مرجوحان كما سبق .

ومن أمثلة المنكر حديث أبى زكير يحيى بن محمد بن قيس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها مرفوعًا : « كلوا البلح بالتمر ، فإن ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان ، وقال عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق » .

هذا الحديث ضرب مثلا للحديث المنكر لضعف أبى زكير ، فقد انفرد به ، ولا يحتمل الانفراد ، وقد روى مسلم له في المتابعات .

قلت : هذا الحديث موضوع رواه النسائى والحاكم عن عائشة .

حكم الحديث المنكر : هو حكم الحديث الشاذ ، كلاهما مرجوحان مردودان .

* * *

٣١ - مَتْـــروكُهُ مَا وَاحِـــدٌ بِهِ انْفَرَدْ
وَأَجْمَعُـــوا لِضَعْفِـــه فَهْـــوَ كَرَد

أولا : معانى المفردات :

« متروكه » اسم مفعول من التَّرك ، وهو الشيء الساقط .

« أجمعوا » اتفقوا .

« لضعفه » اللام هنا بمعنى على ، أى على ضعفه .

« كرد » أي كالمردود فى الحكم ، والكاف للتشبيه .

ثانيًا : الإعراب :

« متروكه » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، ومضاف ، والهاء مبنية على الضم فى محل جر ومضاف إليه .

« ما » اسم موصول مبنى على السكون فى محل رفع خبر المبتدأ .

« واحد » مبتدأ مرفوع بالضمة ، جاز الابتداء به « العموم » .

« به » الباء حرف جر ، والهاء مبنية على الكسر فى محل جر ، والجار والمجرور متعلقان بانفرد .

« انفرد » فعل ماض مبنى على الفتح المقدر ، منع من ظهوره سكون الوقف ، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو عائد على واحد .

والجملة الفعلية خبر المبتدأ ، وجملة « واحد به انفرد » صلة الموصول ، أو صفة باعتبار « ما » نكرة مقصودة .

« وأجمعوا » الواو حالية ، أجمعوا فعل ماض مبنى على الضم ، والواو مبنية على السكون فى محل رفع فاعل ، والجملة الفعلية فى محل نصب حال من فاعل انفرد . لأن الجمل بعد المعارف أحوال .

« لضعف » اللام حرف جر ، ضعف اسم مجرور بالكسرة ، والجار والمجرور متعلقان بأجمعوا ، وضعف مضاف ، والهاء مبنية على الكسر فى محل جر مضاف إليه .

« فهو » الفاء للإفصاح ، وهو مبتدأ فى محل الرفع ، وأصل الكلام أنه إذا عرفت حد المتروك فأقول « هو » فتبين أن الفاء أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره ما سبق .

« كرد » الكاف حرف جر وتشبيه ، أو زائدة ، ورد خبر المبتدأ باعتبار الكاف زائدة .

ثالثًا : المعنى الإجمالى عند الناظم :

الحديث المتروك ، هو ما انفرد به راوٍ ، وقد أجمعوا على ضعفه .

إذاً للناظم شرطان : انفراد الراوى بالحديث ، والإجماع على ضعفه .

رابعًا : تنبيهات :

لم يبن الناظم عن معنى الضعف ، والمراد المتهم بالكذب فى كلام الناس ولم يظهر له كذب فى الحديث النبوى .

إذاً التعريف الاصطلاحى المختار ، أن الحديث المتروك هو الحديث الذى فى إسناده راوٍ متهم بالكذب .

وهذا التعريف أعم من تعريف الناظم ، لأنه لم يشترط الانفراد ، فقد يأتى من طريق من هو أشر منه ، أو طريق لا يعتمد عليه .

وعلى تعريف الناظم فإن الحديث المتروك يندرج تحت المنكر عنده أيضًا ، لأن كليهما رواية انفرد بها الراوى ، وفى المنكر ضعيف ومن معناه فى المنكر ظهور الفسق ، وكذلك فى المتروك لأن الكذب فى كلام الناس فسق أيضًا .

ومثال الحديث المتروك ، حديث عمرو بن شَمِر الجُعفى الكوفى الشيعى ، عن جابر عن أبى الطفيل عن على وعمار ، قالا : كان النبى صلى الله عليه وآله وسلم : « يقنت فى الفجر ، ويكبر يوم عرفة ، من صلاة الغداة ، ويقطع صلاة العصر أخر أيام التشريق » .

قال النسائى ، والدارقطنى ، وغيرهما ابن شَمِر متروك الحديث .

* * *

٣٢ - وَالكَذِبُ المُخْتَلَقُ المصنُوعُ عَلَى النَّبِي فَذَلِكَ المَوضُوعُ

أولا : معانى المفردات :

« المختلق » أى المفترى عمداً ، وهذا قيد احترازى .

« المصنوع » بمعنى المختلق .

« الموضوع » اسم مفعول من وضع الشىء أى حَطّه ، وهذه الألفاظ الثلاثة متقاربة ، جيئ بها للتأكيد على التنفير من فاعلها .

ثانيًا : الإعراب :

« والكذب » الواو عاطفة ، الكذب مبتدأ مرفوع بالضمة .

« المختلق » صفة أولى للكذب .

« المصنوع » صفة ثانية للكذب .

« على النبى » جار ومجرور ، متعلق بالكذب .

« فذلك » فاء رابطة الخبر بالمبتدأ جوازاً ، ذا اسم إشارة مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ ثانى ، واللام للبعد ، والكاف للخطاب.

« الموضوع » خبر المبتدأ الثانى ، والجملة الاسمية من المبتدأ الثانى والخبر الثانى فى محل رفع خبر المبتدأ الأول .

ثالثًا : المعنى الإجمالى عند الناظم :

أن الحديث الموضوع ، هو الحديث المكذوب والمفترى عمداً على النبى صلى الله عليه وآله وسلم .

وتقييد الناظم للحديث الموضوع بالمختلق الموضوع قيدٌ احترازى ،

لأن الموضوع قد يكون عن غير عمد فهو موضوع بالنظر إلى أنه باطل، وهذا النوع هو الموجود في مسند أحمد أما ذاك فلا .

بل فى زيادات ابنه عبد الله وكذلك زيادات القطيعى .

رابعًا : تنبيهات :

الحديث الموضوع ليس من كلام النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، ولكن أدرج فى الأحاديث للتنبيه عليه والحذر منه .

والكذب كما يكون على النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، يكون على الصحابة ، وعلى التابعين كذلك .

وأحاديث النبى صلى الله عليه وآله وسلم يُعْرف لمن تشبع بها ، فهى كما قال التابعى الجليل الربيع بن خيثم : « إن للحديث ضوء كضوء النهار يعرف وظلمة كظلمة الليل تنكر » ا . هـ .

والتحريم حكم رواية الحديث الموضوع ؛ لما رواه مسلم : « من حَدّث عنى حديثًا يُروى أو يَرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين » .

وأمّا روايته لبيان حاله فلا بأس .

وحكم العمل به ، قطعًا التحريم ، وأمّا قول بعض الكرّامية ، وبعض المتصوفة جواز العمل به فلا قيمة لقولهم ، فهو كعدمه .

والحديث الموضوع أشر أنواع الحديث ، وقد رتب ابن حجر فى النخبة وشرحها [1] وما بعدها قال : الموضوع ، ثم المتروك ، ثم المنكر ثم المعلل ، ثم المدرج ، ثم المقلوب ، ثم المضطرب .

---

(١) ص ٤٦ .

ومن الذين يضعون الأحاديث [1] بعض الزهاد ، وهؤلاء من أعظم الوضّاعين ضرراً ، فإن العوام قبلوا أحاديثهم ثقة منهم فى دينهم ، وزهدهم ، وورعهم ، وبعض الكرّامية ، وأقروا بجواز وضعها ، فقالوا نحن نكذب له لا عليه !!

وهذا تبرير بارد سخيف ، يدل على كمال جهلهم ، وقلة عقولهم ، وكثرة فجورهم وافترائهم أيحتاج الدين لكذابين حتى يروجوه ؟!! . فرحم الله سفيان الثورى قال : « ما ستر الله أحداً يكذب فى الحديث » .

وقد قيد الله عز وجل جهابذة ، سطروا على الوضّاعين ما اختلقوا فى زبرهم عاراً عليهم فى الدنيا ، وناراً وشناراً فى الآخرة .

وقيل لابن المبارك : هذه الأحاديث المصنوعة ، قال : تعيش لها الجهابذة : ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾ .

وللوضاعين طرق كأن يضع كلامًا من عند نفسه ، ويضع له سنداً .

أو يأخذ بعض كلام السلف الصالح ، ويضع له سنداً ، كحديث «حب الدنيا رأس كل خطيئة » فإنه من كلام مالك بن دينار .

أو يأخذ بعض كلام الحكماء ، ويضع له سنداً ، كحديث « المعدة بيت الداء ، والحمية رأس الدواء » .

ومن أمثلة الأحاديث الموضوعة :

« من صلى الضحىَ كذا وكذا ركعة ، أعطى ثواب سبعين نبيًا » .

« من اغتسل يوم الجمعة بنية وحسبة كتب الله له بكل شعرة نوراً

---

(١) الخوارج كانوا لا يضعون الحديث لأنهم يعتقدون أن الكذب مخرج من الملة .

يوم القيامة ، ورفع له بكل قطرة درجة فى الجنة من الدّرّ والياقوت والزبرجد بين كل درجتين مسيرة مائة عام » رواه أحمد والحاكم .

ولمعرفة الحديث الموضوع طرق منها :

إقرار واضعه ، كإقرار أبى عصمة نوح بن أبى مريم الملقب بنوح الجامع ، فقد أقرّ بوضع أحاديث وفضائل السور عن ابن عباس .

إذا انفرد الراوى بحديث لم يروه غيره ، وشيخه مات قبل مولده .

من ركاكة ألفاظ ومعانى الحديث .

بالتاريخ ؛ لذلك قال سفيان الثورى : « لما استعمل الكذابون من الزنادقة والمبتدعة الكذب على النبى صلى اللّه عليه وآله وسلم استعملنا لهم التاريخ » ا . هـ .

من معرفة حال الراوى كأن يكون رافضيًا ، والحديث عن فضائل أهل البيت مثاله « عليّ خير البشر ، من شك فيه كفر » .

ومن أسباب وضع الأحاديث :

التقرب إلى اللّه تعالى ، ووضعوا هذه الأحاديث ناسٌ من الزهاد ، أرادوا ترغيب الناس فى الخير ، وترهيبهم من المنكرات والشر ، ومنهم ميسرة بن عبد ربّه ، وأبى عصمة نوح بن أبى مريم ، وسعد بن طريف روى الحاكم عن سيف بن عمر التميمى ، قال :

« كنت عند سعد بن طريف ، فجاء ابنه من الكتاب يبكى ، فقال : مَالكَ ؟ قال : ضربنى المعلم ، قال : لأخزينهم اليوم ، حدثنى عكرمة عن ابن عباس مرفوعًا « معلمو صبيانكم شراركم ، أقلهم رحمة لليتيم

وأغلظهم على المسكين » ، فرحم الله ابن المبارك حيث قال : « أشر الناس عالم فاجر ، وعابد جاهل » .

الانتصار للمذهب ، ومثاله قيل لمأمون بن أحمد الهروى : « ألا ترى إلى الشافعي ومن تبعه بخراسان ؟ فقال حدثنا أحمد بن عبد البر ، حدثنا عبد الله بن معدان الأزدى ، عن أنس مرفوعًا « يكون فى أمتى رجل يقال له محمد بن إدريس أضرّ على أمتى من إبليس ، ويكون فى أمتى رجل يقال له أبو حنيفة هو سراج أمتى » .

هذا الحديث قال عنه الكوثرى صحيح . فيصحح ويضعف من أجل المذهب .

الكيد للإسلام ، وهذا من الزنادقة ، ومثاله ما رُوى عن حُميد عن أنس مرفوعًا « أنا خاتم النبيين لا نبى بعدى إلا أن يشاء الله » ، وأقول : ولكن ﴿ ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون ﴾ [1] .

التقرب إلى الملوك والأمراء ، كقصة غياث بن إبراهيم النخعى الكوفى الكذاب الخبيث مع أمير المؤمنين المهدى .

دخل على المهدى فوجده يلعب بالحمام ، فساق فى الحال إسناد إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « لا سبق إلا فى نصل أو خف أو حافر أو جَناحَ » فعرف المهدى أن أو جناح كذب ، فأمر بذبح الحمام .

التكسب وطلب الرزق ، كبعض القصّاص مثل أبى سعيد المدائنى .

---

(١) التوبة : ٣٢ .

حب الرياسة وذلك بنشر الحديث الغريب .

وأغلب الأحاديث الموضوعة ، في بعض التفاسير عن أُبَيّ ابن كعب، وذلك في فضائل القرآن سورة سورة كتفسير الثعلبي ، والواحدي ، والزمخشري ، والبيضاوي ، والشوكاني .

وكما سبق المتروك بسبب تهمة الراوي بالكذب ، والموضوع بسبب كذب الراوي فهما بسبب الطعن في العدالة ، لذلك يناسب هذا المكان أن يذكر فيه رواية المبتدعة ، لأن البدعة تطعن أيضًا في العدالة .

فالبدعة بدعتان : بدعة مكفرة ، وصاحبها لا تقبل روايته .

وبدعة مفسقة ، وصاحبها تقبل روايته بشرطين :

أن لا تخدم مذهبه ، وذلك بترويجه .

وأن لا يكون داعيًا إليها .

والموضوع قد يكون عن عمد ، وقد يكون عن غير عمد وهذا النوع موجود في المسند أما ذاك فلا ، كما سبق بيان ذلك .

ومن أمثلة الأحاديث الموضوعة ، كأحاديث العقل التي تبين فضله فكلها تتردد بين الضعف والوضع ، لذلك قال ابن القيم في المنار [1] « أحاديث العقل كلها كذب » .

ومن أمثلة الموضوع ما رواه الدارقطني والبيهقي بسندهما عن خالد ابن إسماعيل المخزومي ثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : « دخل عليّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد سخنت ماء في

---

(١) ص ٢٥ .

الشمس فقال : لا تفعلى يا حميراء فإنه يورث البرص » فيه خالد بن إسماعيل وهو متروك وهو يضع الحديث على ثقات المسلمين .

مع التنبيه أن الحديث قد يكون موضوعًا بلفظ معين أو بزيادة معينة وبغير هذا اللفظ أو الزيادة صحيح . ومثاله ما رواه أبو نعيم فى حلية الأولياء [(١)] من طريق عبد الله بن سعد الرقى حدثتنى والدتى مروة بنت مروان قالت حدثتنى والدتى عاتكة بنت بكار عن أبيها قال : سمعت الزهرى يحدث عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « ما ترك عبد شيئًا لله ، لا يتركه إلا لله إلا عوضه منه ما هو خير له فى دينه ودنياه » .

فهذا الحديث موضوع بهذا اللفظ لوجود عبد الله بن سعيد الرقى وهو كذاب ولكن هذا الحديث صحّ بلفظٍ أخر عند أحمد وغيره « إنك لن تدع شيئًا لله عز وجل إلا بدلك الله به ما هو خير لك منه » .

* * *

(١) ٢/١٩٦ .

٣٣ - وَقَدْ أَتَتْ كَالجَوْهَرِ المَكْنُونِ
سَمَّيتُها مَنْظُومَةَ البَيْقُونِى

أولا : معانى المفردات :

« أتتْ » أى المنظومة ، والمراد تَمتْ .

« كالجوهر » كاللآلئ .

« المكنون » أى المستور فى وعائه .

« سميتها » أى ولقبتها .

« البيقونىْ » بتخفيف الياء للقافية ، ولا يدرى ما هذه النسبة ، هل لبلدٍ أم لغير ذلك .

ثانيًا : الإعراب :

« وقد » الواو حرف استئناف ، قد حرف تحقيق .

« أتت » فعل ماض مبنى ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى ، عائد على المنظومة ، والتاء للتأنيث .

« كالجوهر » جار ومجرور متعلقان بأتت ، وشبه الجملة حال من فاعل أتتْ .

« المكنون » صفة للجوهر .

« سميتُها » فعل وفاعل ومفعول .

« منظومة » مفعول ثان للفعل سمى ، ومضاف .

« البيوقى » مضاف إليه .

ثالثًا : المعنى الإجمالى عند الناظم :

وقد تمت هذه المنظومة ، فهى كاللآلئ المكنونة ، ولقبتها بمنظومة البيقونى .

* * *

٣٤ - فَوقَ الثلاثين بأربَعٍ أتَتْ   أبْياتُها ثُمَّ بِخَيْرٍ خُتِمَتْ

أولا : معانى المفردات :

« ثمّ » المراد بعد تمام المقصود .

« بخيرٍ ختمت » فمن حسنها أنها ختمت بما يدل على انتهائها .

ثانياً : الإعراب :

« فوق » ظرف مكان منصوب متعلق بخبر محذوف مقدم ، ومضاف.

« الثلاثين » مضاف إليه مجرور باليا ، ملحق بجمع المذكر السالم

« بأربع » جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من الثلاثين .

« أتَتْ » فعل ماضٍ والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على الأبيات ، والتاء للتأنيث والجملة الفعلية صفة من أربع .

« أبياتُها » مبتدأ مؤخر ، ومضاف ، والهاء مضاف إليه .

« ثم » حرف عطف .

« بخير » جار ومجرور متعلقان بختمت .

« ختمت » فعل ماض ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على الأبيات ، والتاء للتأنيث .

ثالثًا : المعنى الإجمالى عند الناظم :

أن أبيات المنظومة تزيد عن الثلاثين بأربعة أبيات أتت بعد الثلاثين، وختمت بالخير لا بغيره .

* * *

انتهيتُ من شرح المنظومة البيقونية

فــــى

صباح ٦ من ربيع الثانى سنة ١٤١٠ هجرية

الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٩٠ ميلادية

أبو إسلام

مصطفى بن محمد بن سلامة

مَبَاحِثُ فِي عَلْمِ الجَرْحِ وَالتَعْدِيلِ

المبحث الأول

(فى معنى الجرح والتعديل)

معنى الجرح فى اللغة : من مادة « جَرَح » وقال فى الصحاح [١] « جَرَحَهُ جَرْحاً ، والاسم الجُرْحُ بالضم ، والجمع جُروح » ا . هـ ، ومنه الجوارح .

معنى الجرح فى الاصطلاح : إظهار عيب فى الراوى ، سواء تعلق بعدالته كفسقه ، أو بدعته ، أو تعلق بضبطه كسوء حفظه .

معنى التعديل فى اللغة : منه مادة (عَدَلَ) قاله فى الصّحَاح [٢] والعدل خلاف الجَورَ . يقال : عَدَلَ عليه فى القضية فهو عادل ، وقال الفراء : العدل بالفتح ما عَادَلَ الشىء من غير جنسه .

وتعديل الشىء : تقويمه ، وتعديل الشهود أن تقول إنهم عدول .

معنى التعديل فى الاصطلاح هو : إظهار عدالة الراوى ، والمراد العدالة المشتملة على الضبط فمتى أُطلق اللفظ شمل الضبط ولا يستعمل فى العدالة دون الضبط فى الصناعة الحديثية إلا بقيد .

* * *

---

(١) حـ ١ ص ٣٥٨ .　　(٢) حـ ٥ ص ١٧٦ .

المبحث الثانى

(أركان الجرح والتعديل)

الأول : علماء الجرح والتعديل .

الثانى : ألفاظ ومراتب الجرح والتعديل .

الثالث : الراوى .

● علماء الجرح والتعديل :

مثل شعبة بن الحجاج ، فكان رحمه الله أمة فى التنقيب عن أحوال الرجال قال ابن رجب فى شرح العلل [1] .

« شعبة بن الحجاج هو أول من وسَّع الكلام فى الجرح والتعديل واتصال الأسانيد وانقطاعها ، ونقَّب عن دقائق علم العلل ، وأئمة هذا الشأن بعده تبع له فى هذا العلم » ا . هـ .

ثم تبع شعبة ، عبد الرحمن بن مهدى ، ويحيى بن سعيد القطان .

قال الذهبى : « ابن مهدى ، والقطان ، قد انتدبا لنقد الرجال . وناهيك بهما جلالة ونبلا وعلمًا وفضْلا ، فمن جرحاه لا يكاد - والله - يندمل جرحه ، ومن وثَّقاه فهو الحجة المقبول ، ومن اختلفا فيه اجتهد فى أمره ، ونزل عن درجة الصحيح إلى الحسن ، وقد وثَّقا خلقًا كثيراً ، وضعَّفا آخرين » .

---

(١) جـ ١ ص ٧٢ .

ثم تبعهما يحيى بن معين ، وأحمد بن حنبل .

ثم تبعهما البخارى ، وأبو حاتم الرازى ، وأبو زرعة الرازى .

فهؤلاء وغيرهم - رحمهم الله - أيد الله بهم هذا الدين ، فكانوا حصنًا منيعًا كشفوا تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، فكلامهم فى راوٍ ، إما وصمة عار على من التوى وإمّا سيمة خير على من استوى .

فكانوا - رحمهم الله - أفذاذاً جهابذة ونقاداً صيارفة ، أعطاهم الله عز وجل الذوق المرهف .

فهم كما قال الذهبى - رحمه الله (١) - سير أعلام النبلاء :

« فوالله لولا الحفاظ الأكابر ، لخطبت الزنادقة على المنابر » ا . هـ .

تقسيم أهل الجرح والتعديل بحسب تكلمهم عن الرواة ، ينقسمون إلى ثلاثة أقسام :

من تكلم فى أكثر الرواة ، كابن معين ، وأبى حاتم الرازى .

ومن تكلم فى كثير من الرواة ، كمالك ، وشعبة .

ومن تكلم فى رجل بعد رجل ، كابن عيينة والشافعى .

وينقسم أهل الجرح والتعديل بحسب الشدة ، والتساهل ، والاعتدال إلى ثلاثة أقسام :

الأول : متشدد ، والمراد أنه متعنت فى الجرح متثبت فى التعديل.

فهذا الصنف إذا وثّق فعليك به .

---

(١) جـ ١١ ص ٨٢ .

وإذا ضعف فانظر : فإذا لم يُوثّق منْ غيره فهو ضعيف [1]

وإذا وُثّق من غيره . فلا يقبل تضعيفه إلا إذا كان مفسراً .

وهؤلاء العلماء هم : ابن معين [2] وأبو حاتم ، قال الذهبي [3] : «إذا وثق أبو حاتم رجلا فتمسك بقوله ، فإنه لا يوثق إلا رجلا صحيح الحديث ، وإذا لين رجلا وقال فيه لا يحتج به ، فتوقف حتى ترى ما قال غيره فيه ، فإن وثقه أحد فلا تبن على تجريح أبى حاتم فإنه متعنت فى الرجال ، قد قال فى طائفة عن رجال الصحاح : « ليس بحجة » ، « ليس بقوى » أو نحو ذلك . ا . هـ .

وأمثلة ذلك : قال ابن أبى حاتم : - فى ترجمة شبابة بن سوار الفزارى [4] - : « سألت أبى عن شبابة بن سوار فقال : صدوق يُكتب حديثه ولا يحتج به » ، وقد وثق شبابة ابنُ معين وابن المدينى وأبو زرعة وغيرهم ، وقال ابن حجر - فى التقريب - : « ثقة حافظ رمى بالإرجاء » .

وقال - فى ترجمة سعيد بن بشير [5] - : « سمعت أبى وأبا زرعة ذكرا سعيد بن البشير فقالا : محله الصدق عندنا ، قلت : لهما يحتج بحديثه ؟ فقالا : يحتج بحديث ابن أبى عروبه والدستوائى ، هذا شيخ يكتب حديثه ، وسمعت أبى ينكر على من أدخله فى كتاب الضعفاء ، وقال : يحول منه » ا . هـ .

---

(1) انظر هدى السارى ص ٤٦٠ - ٤٦٤ .

(2) شرح العلل جـ ١ - ص ٢١٨ - ٢٢٠ .

(3) ١٣ - ٢٦٠ .

(4) ٣٩٢/٢/١ .

(5) ٧/٢/١ .

والجُوزجانى (إبراهيم بن يعقوب السعدى) [1] مع التنبيه أنه لا يقبل قوله فى أهل الكوفة .

ابن خِراش (عبد الرحمن بن يوسف بن خراش) وشعبه [2] ويحيى ابن سعيد القطان [3] ، ومالك [4] ، وأبو نُعيم بن دُكين ، وعلى ابن المدينى [5] ، والنسائى [6] .

وابن حبان ، يُجرح المعدلين ، وفى نفس الوقت هو متساهل فى التعديل لذلك قال عنه الذهبى [7] - فى ترجمة أفلح بن سعيد المدنى - : « ابن حبان ربما قَصبَ الثقة ، حتى كأنه لا يدرى ما يخرج من رأسه » ؛ لذلك لا يقبل جرح ابن حبان فى المعدلين ما لم يفسر جرحه بما يقدح .

أبو الفتح الأزدى ، لا يقبل جرحه إذا انفرد ، فمن باب أولى إذا خالف ، فضلا عن أنه ضعيفٌ [8] .

ابن حزم الظاهرى يقول على من لا يعرفه مجهول ، حتى وصف أكابر بأنهم مجاهيل ، قال الذهبى [9] - فى ترجمة إسماعيل بن محمد

---

(١) انظر مقدمة الجرح والتعديل ص ١٧٩ .

(٢) شرح العلل حـ ١ ص ١٩٢ .

(٣) انظر مقدمة الجرح والتعديل لابن أبى حاتم ص ١٢٣٢ .

(٤) التلخيص حـ ٣ ص ١٠ .

(٥) مقدمة الجرح والتعديل ٧٣/٣/٢ .

(٦) هدى السارى ص ٣٨٧ ، ٤٦١ .

(٧) الميزان : ٢٧٤/١ .

(٨) انظر الميزان حـ ٥/١ .

(٩) الميزان : ٤٣٢/١ .

الصفار - : « ثقة ، روى عن الدارقطنى ، وابن منده ، والحاكم ، ووثقوه ، ولم يعرفه ابن حزم ، فقال فى المحلى : « إنه مجهول » ، وهذا هو رمز ابن حزم يلزم منه أن لا يقبل قوله فى تجهيل من لم يطلع هو على حقيقة أمره ، ومن عادة الأئمة أن يعبروا فى مثل هذا بقولهم لا نعرفه ، أو لا نعرف حاله ، وأما الحكم عليه بالجهالة بغير زائد لا يقع إلا فى مطلع عليه أو مجازف » ا . هـ .

أبو الحسن ابن القطان .

معتدل :

كالبخارى ، وأحمد ، وأبو زرعة ، وابن عدى .

متساهل نحو :

ابن حبان ، فقد فرط فى التعديل لذلك قال ابن حجر نحو : « وهو معروف بالتساهل فى باب النقد » ا . هـ . وقال فى مقدمة اللسان (١) - فى ترجمة أيوب - : « ذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال روى عنه مهدى بن ميمون لا أدرى من هو ولا ابن من هو ، وهذا القول من ابن حبان يؤيد ما ذهبنا إليه أنه يذكر فى كتاب الثقات كل مجهول يروى عنه ثقة ، ولم يجرح ، ولم يكن الحديث الذى يرويه منكراً » ا . هـ .

الدارقطنى ، يقبل مجهول الحال مطلقًا ، قال السخاوى (٢) : «وعبارة الدارقطنى ، من روى عنه ثقتان فقد ارتفعت جهلته ، وثبتت عدالته » ا . هـ .

---

(١) مقدمة اللسان : ٦٩٢/١ .

(٢) فتح المغيث : ٢٩٨/١ .

وقال الزيلعى [1] : « سنن الدارقطنى مجمع الأحاديث المعلولة ومنبع الأحاديث الغريبة » ا . هـ .

الحاكم ، قال ابن الصلاح [2] : « واسع الخطو فى شرط الصحيح ، متساهل فى القضاء عليه » ا . هـ .

البيهقى .

الترمذى .

البزار متساهل فى التوثيق - رحمه الله - .

من التقسيم السابق خرج مخرج الغالب ، بمعنى قد يتساهل المتعنت كما تساهل (ابن معين فى أبى الصلت الهروى) [3] ويتعنت المتساهل .

فإذا اتفق المحدثون على تضعيف راوٍ ، وجاء إمام وثَّقه ، رُدَّ . ومثاله توثيق الشافعى لابن أبى يحيى ، فقد اتفق على تضعيفه .

وإذا اتفق المحدثون على توثيق راوٍ ، وجاء إمام وضعَّفه ، قالوا : يرد التضعيف ، ومثاله توهية النسائى لأحمد بن صالح المصرى مع اتفاقهم على إمامته وعدالته ، أقول : ما لم يرد جرح مفسر مقبول .

وقبل اعتماد قول المعدلين ، والمجروحين ، يجب أن يكون ثقة فى نفسه ، وأما إن كان ضعيفًا فلا يقبل منه جرح ولا تعديل .

فقال [مثلا] : ابن قانع (عبد الباقى بن قانع) ، فى مبشر بن

---

(١) نصب الراية : ٣٥٦/١ . (٢) مقدمة ص ١٨ .

(٣) انظر سير : ٤٤٧/١١ .

إسماعيل الحلبى ، إنه ضعيف ، وإسماعيل قال فيه النسائى لا بأس به وابن سعد قال ثقة مأمون ، فقول ابن قانع كما قال الذهبى غير معتمد .

فهذا إذا انفرد فمن باب أولى إذا وثق غيره من ضعفه هو ، ومثله أبو الفتح الأزدى .

وهؤلاء العلماء - رحمهم الله - لم تمنعهم صلة الأرحام ، عن الصدق فى النقد ، وبيان الحق من وجهة نظره ولو كان الأقرباء ، والأصدقاء ، والأحباب ، تصديقًا لقوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ، ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين ، إن يكن غنيًّا أو فقيراً فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا ، وإن تلووا أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيراً ﴾ [١] .

فمنهم من جرّح أباه ، قال ابن حبان فى ترجمة عبد الله بن جعفر بن نجيح والد على بن المدينى [٢] : « سئل على بن المدينى عن أبيه ، فقال : اسألوا غيرى ، فقالوا : سألناك ، فأطرق ثم رفع رأسه ، وقال: هذا هو الدين ، أبى ضعيف » .

وقال السخاوى [٣] : « كان وكيع بن الجراح ، لكون والده كان على بيت المال ، يقرن معه آخر إذا روى عنه » .

ومنهم من جرّح ابنه . قال الذهبى [٤] - فى ترجمة سعد بن شعبة ابن الحجاج - : « هو صدوق ، عن شعبة قال : سمّيت ابنى سعداً ، فما سعد ولا أفلح » .

---

(١) النساء : ١٣٥ .
(٢) كتاب المجروحين حـ ٢ ص ١٥ .
(٣) فتح المغيث : ٣٢٢/٣ .
(٤) الميزان : ١٢٢/٢ .

وقال السخاوى [1] : « قول الذهبى فى ولده أبى هريرة ، إنه حفظ القرآن ، ثم تشاغل عنه حتى نسيه » .

ومنهم من جرّح أقاربه ، قال الذهبى [2] - فى ترجمة الحسين بن أبى السري العسقلانى - : « أبو عروبة الحرانى ، هو خال أمى وهو كذاب » .

ومنهم من جرّح أخاه ، قال الذهبى [3] - فى ترجمة يحيى بن أبى أنيسة - : « قال عبيد الله بن عمرو : قال لى زيد بن أبى أنيسة ، لا تكتب عن أخى ، فإنه كذاب » ا . هـ .

وقال ابن أبى حاتم [4] : « وسأل يحيى بن المغيرة ، جرير بن عبد الحميد الضبى عن أخيه أنس ، فقال لا يكتب عنه ، فإنه يكذب فى كلام الناس » .

ومنهم من جرّح صديقه ، قال ابن حجر [5] - فى ترجمة العباس بن محبوب المعروف بابن شاصونه - : « قال مسلمة بن قاسم : ضعيف الحديث ، لا يكتب حديثه ، وكان لى صديقًا » ا . هـ .

ومن أشهر الكتب التى يمكن الاعتماد عليها فى معرفة تراجم الرجال:

١ - الكمال فى أسماء الرجال لعبد الغنى المقدسى .

٢ - تهذيب التهذيب لابن حجر .

---

(١) فتح المغيب : ٣/٣٢٢ .

(٢) الميزان : ١/٥٣٦ .

(٣) الميزان : ٤/٣٦٤ .

(٤) الجرح والتعديل : ٩/١/٢٨٩ .

(٥) لسان الميزان : ٣/٢٤٤ .

٣ - تقريب التهذيب لابن حجر .

٤ - التاريخ الكبير للبخارى .

٥ - الجرح والتعديل لابن أبى حاتم .

٦ - الكامل فى الضعفاء لابن عدى .

٧ - سير أعلام النبلاء للذهبى .

٨ - الكاشف للذهبى .

٩ - ميزان الاعتدال للذهبى ، وهو خاص بالضعفاء والمتروكين .

١٠ - الثقات لابن حبّان .

١١ - تاريخ بغداد للخطيب .

وكان عمل علماء الجرح والتعديل ، هو مسح شامل لجميع الرواة ، فذكروا لكل راوٍ :

- من عدّله ، ومن جرّحه .

- عمن أخذ ، ومن أخذ عنه .

- متى ولد ، ومتى مات .

- أين ولد ، وأين أقام ، وإلى أين رحل .

- فرحمة الله عليهم جميعًا ، وجزاهم الله عنا خير الجزاء .

* * *

● ألفاظ ومراتب الجرح والتعديل :

أولا : ألفاظ ومراتب التعديل :

وقد قسمها ابن حجر إلى أربع مراتب :

الصحابة .

أوثق الناس ، أثبت الناس ، إليه المنتهى ، لا أحد أثبت منه ، إمام الدنيا ، ثقة ثقة ، ثقة حافظ ، ثقة متقن ، ثقة ثبت ، ثقة حجة .

فهذه بعض ألفاظ هذه المرتبة ، ولم ينص عليها كلها ابن حجر ، بل قال بعضها ، وأضفت إليها ما يناسبها .

ثقة ، ثبت ، متقن ، إمام ، عدل ضابط ، عدل حافظ ، حجة ، جهبذ وهذه كالسابقة لم ينص عليها كلها ابن حجر ، بل قال بعضها .

صدوق ، لا بأس به ، ليس به بأس ، شيخ ، يروى حديثه يعتبر به.

ثانيًا : ألفاظ ومراتب التجريح :

وهى ست مراتب :

الأولى : أكذب الناس ، ما أكذبه ، ركن الكذب ، قالها الأزدى فى إسماعيل ابن يحيى التميمى [(١)] .

الثانية : دجال ، وضاع ، أفاك ، كذاب ، يضع الحديث ، يزيد فى الرقم .

الثالثة : فلان متهم بالكذب ، يسرق الحديث ، ساقط ، هالك ،

---

(١) ميزان : ٢٥٢/١ .

ذاهب الحديث ، متروك الحديث ، تركوه ، مجمع على تركه ، فيه نظر أو سكتوا عنه عند غير البخارى .

الرابعة : فلان ردوا حديثه ، مردود الحديث - ضعيف جداً .

الخامسة : ضعيف ، ضعفوه ، منكر الحديث عند غير البخاري .

حديثه منكر أو مضطرب الحديث أو واهٍ .

لا يحتج به .

مجهول .

السادسة : وهى أقرب المراتب إلى التعديل .

فلان فيه مقال ، ضُعّف ، فيه ضعف .

حديثه ضعف - ليس بذاك - ليس بذاك القوى - ليس بالقوى - ليس بحجة .

طعنوا فيه - سئ الحفظ .

لين - لين الحديث - فيه لين تكلموا فيه .

● الراوى :

الشروط التى يجب أن تتوفر فى الراوى ، هى العدالة والضبط .

وإذا أطلق لفظ العدالة ، دخل فيه الضبط ، ولا يكون فى الصناعة الحديثية بغير هذا المعنى إلا بقرينة .

وتثبت العدالة للراوى إما بتعديل أهل الجرح والتعديل .

وإما بشهرة الراوى ، كمالك ، والشافعى ، وأحمد ، والسفيانين ، والأوزاعي ، وغيرهم .

ويعرف ضبط الراوى ، بعرض مروياته على نفس مرويات الثقات ، فإن وافقتها فهو ضابط ، وإن خالفتها طعن فى ضبطه ، وإن خالفتها نادراً لا يلتفت إلى النادر .

وإذا ثبت تعديل فقط فى راوٍ ، قُبل ولو كان غير مفسر ، ولو كان من واحد .

وإذا ثبت جرح فقط فى راوٍ ، قُبل ولو كان غير مفسر ولو كان من واحد .

وإذا قيل بعدم قبوله ، فإن الراوى يصبح مجهول العين أو الحال ، فترد الراوية من هذا الباب .

وإذا ثبت جرح ، وتعديل فى راوٍ نظر : إذا كان الجرح غير مفسر ، قُبل التعديل .

وإذا كان الجرح مفسراً ، ويؤخذ به ، قبل .

وإذا قال الثقة : « أخبرنى ثقة ، لا يعد ذلك توثيقًا له ، أو أخبرنى عدل ، أو أخبرنى ما لا أتهم ، فحكمها سواء . لأن الثقة أخبر عن حال الراوى عنده لا عند غيره . اللهم إلا إذا قال الشافعى : « أخبرنى ثقة » فالمراد بالثقة هنا أحمد بن حنبل كما صرح ابنه عبد الله بذلك ، وذلك بشرط أن يكون شيخ الثقة من شيوخ أحمد .

وتقبل رواية التائب من الفسق ، وتقبل رواية من تاب من الكذب فى حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما قبل رواية عبد الله

ابن أبى سرح الذى كان كاتب الوحى ، فارتد ولحق بالمشركين فأهدر النبى صلى الله عليه وآله وسلم دمه عام الفتح ثم أتى به عثمان إليه فبايعه على الإسلام ، وكذلك الأقرع بن حابس وعيينة بن حصن وكذلك الأشعث بن قيس .

وإذا قيل فلان لا يروى إلا عن ثقة فلها حكم أخبرنى ثقة ، لأن الاستقراء دلّ على أن من قيل فيهم ذلك رووا عن ضعفاء ، ومنهم مثلا منصور بن المعتمر قال فى التهذيب : « كان لا يروى إلا عن ثقة » ا . هـ . وقد ثبت أنه روى عن ضعفاء منهم أبى صالح باذام ، وكذلك عاصم بن بهدلة والمنهال بن عمرو تُكلم فيهما من غير واحد .

ويجوز للراوى رواية الحديث بالمعنى متى كان عالمًا بالألفاظ ومقاصدها ، خبيراً بما يحيل معانيها ، وقد رويت كثيراً من الأحاديث بالمعنى من الصحابة رضوان الله عليهم . ومن آداب الرواية بالمعنى أن يقول بعد الأداء : « أو كما قال صلى الله عليه وآله وسلم » .

والأولى قطعًا رواية الحديث بلفظ النبى صلى الله عليه وآله وسلم لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « نضر الله امرأً سمع منّا شيئًا ، فبلّغه كما سمعه » رواه أحمد والترمذى عن ابن مسعود .

* * *

المبحث الثالث

تنبيهات واصطلاحات هامة

يجب أن يحمل لفظ الجرح ، أو التعديل على مراد قائله .

يجب التمييز بين ألفاظ الجرح ، والتعديل إذا قيلت منفردة فى راوٍ معين ، وإذا قيلت فى معرض المقارنة .

قال السخاوى [1] : « قال عثمان الدارمى : سألت ابن معين عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه كيف حديثهما ؟ . فقال : « ليس به بأس » .

قلتُ : وهو أحب إليك أو سعيد المقبرى ؟ قال : سعيد أوثق والعلاء ضعيف » .

● قد يكون الراوى ثقة فى معين ، كبعض الرواة فى الصحيحين ، ومنهم خالد بن مخلد القطوان فهو ثقة فى سليمان بن بلال ، لذلك خرج له الشيخان عن سليمان وله روايات عن غيره كعبد الله بن المثنى لم يخرجها البخارى ومسلم له لأنه غير معروف بالرواية عن المثنى .

وكذلك احتج البخارى ومسلم بالزهرى ، وسفيان بن حسين انفراداً ، ولكن حديث سفيان بن حسين عن الزهرى لم يخرجه الشيخان لأن سفيان ضعيف فى الزهرى .

---

(١) فتح المغيث حـ /٣٤٨ .

● « فلان يزيد فى الرقم » يساوى كذاب عند أيوب السختيانى ذكرها مسلم فى مقدمته .

● « فلان كما يعلم » يساوى كذاب عند محمد بن سيرين .

● منكر الحديث يساوى لا تحل الرواية عنه يساوى كذاب عند البخارى ، قال ابن القطان أن البخارى قال : « كل من قلت فيه منكر الحديث ، فلا تحل الرواية عنه » [1] ، وقد قالها البخارى فى أبان بن جبلة الكوفى .

وإذا سئل أحمد عن رجل ، فأشار إلى لسانه يعنى يكذبه .

قال البرذعى فى سؤالاته لأبى زرعة الرازى [2] : « قلت : رباح ابن عبد الله ؟ فقال : كان أحمد بن حنبل يقول وأشار أبو زرعة بيده إلى لسانه أى أنه كذاب » ا . هـ .

● قد يراد بلفظ كذب ، الخطأ ، وخاصة فى لغة أهل الحجاز ، كما قال عبادة بن الصامت فى أبى محمد كذب ، وأبو محمد اجتهد ، ولا يقال فى الاجتهاد كذب بل أخطأ وذلك فى حديث أبى محيرز فى حكم صلاة الوتر .

● « متروك الحديث » يساوى من يتهم بالكذب يساوى « ومن يكثر الغلط » يساوى ومن يخطئ فى حديث عند شعبة [3] .

رواية المتروك عند مسلم تسمى منكرة ، قال مسلم - فى مقدمة صحيحه ما نصه - : « وعلامة المنكر فى حديث المحدث ، إذا ما

---

(١) ميزان : ٦/١ .   (٢) تهذيب : ٣٦٠/٢ .   (٣) فتح المغيث : ٣٤٤/١ .

عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايته ولم تكد تواقعها فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبولة ولا مستعملة » .

متروك الحديث يساوي ليس هو من عيالنا عند أحمد ، قال ابن حجر - في [1] ترجمة كوثر بن حكيم - : « قال أبو طالب سألت أحمد عنه فقال : ليس هو من عيالنا ، قال : وكان أحمد إذا لم يرو عن رجل قال: ليس هو من عيالنا ، متروك الحديث » .

● « ضعيف » يساوي « ليس هو بثقة » يساوي « لا تكتب حديثه » عند ابن معين ، قال ابن الصلاح [2] ، عن ابن أبي خيثمة ، قال : «قلت ليحيى بن معين : إنك تقول : فلان ليس به بأس وفلان ضعيف، قال : إذا قلت لك : ليس به بأس فهو ثقة ، وإذا قلت لك هو ضعيف فليس هو بثقة لا تكتب حديثه » ا . هـ .

● « فيه نظر » يساوي « سكتوا عنه » يساوي « متهم واهٍ » يساوي متروك الحديث عند البخاري .

● « لين الحديث » يساوي مقبول عند ابن حجر [3] ، والمراد مقبول في المتابعة .

● و « لا يحتج به » ، تقال لمن انفرد عند ابن حبان .

في ترجمة يحيى بن سعيد التميمي المدني [4] .

---

(١) لسان الميزان : ٤/٤٩١ . (٢) علوم الحديث ص ١١١ ، ١١٢ .

(٣) السلسلة جـ ٤ ص ٦٠٠ .

(٤) كتاب المجروحين : ٣/١١٨ - ١١٩ .

● « ثقة » يساوى « اكتب عنه » عند مسلم .

قال ابن حجر [1] - في ترجمة أحمد بن الأزهر النيسابورى - : «قال مكى بن عبدان : سألت مسلم بن الحجاج عن أبى الأزهر ، فقال اكتب عنه ، قال الحاكم هذا رسم مسلم فى الثقات » .

« ثقه » يساوى « ليس به بأس » عند ابن معين [2] .

● « صالح الحديث » يساوى صدوق عند عبد الرحمن بن مهدى .

قال ابن الصلاح [3] : « وقد جاء عن أبى جعفر بن سنان ، قال : كان عبد الرحمن بن مهدى ربما جرى ذكر حديث الرجل فيه ضعف ، وهو رجل صدوق ، فيقول رجل صالح الحديث » .

● وقد يطلق لفظ شيخ على الثقات ، الذين هم دون الأئمة الحفاظ، « فحماد بن سلمة شيخ فى قتادة ، بالنسبة لهشام الدستوائى » ا . هـ .

● قد تتفاوت الألفاظ فى الطبقة الواحدة ، فلفظ حجة فوق الثقة وكذلك لفظ الثقة ليس مرتبة واحدة .

● « قد عرفته » يساوى « قد أهلكه » عند عبد الله بن المبارك .

قال ابن حجر [4] - فى ترجمة عبد السلام بن حرب الكوفى - : «قال الحسن بن عيسى سألت عبد الله بن المبارك ، عنه فقال : قد عرفته ، وكان إذا قال : قد عرفته ، فقد أهلكه » ا . هـ .

---

(١) تهذيب التهذيب : ١٢/١ .

(٢) علوم الحديث ص ١١١ ، ١١٢ .

(٣) علوم الحديث ص ١١٢ .

(٤) تهذيب التهذيب : ٣١٧/٦ .

● وإذا سئل سفيان الثورى عن رجل فكناه فهو ضعيف عنده [1] فى ترجمة عبيدة بن معتب الضبى ، وقال : يعقوب بن سفيان حديثه لا يساوي شيئًا ، وكان الثورى إذا روى عنه كناه ، قال : أبو عبد الكريم قال وسفيان لا يكاد يكنى رجلا إلا وفيه ضعف » ا . هـ .

● وإذا كرر أيوب السختيانى اسم الراوى فهو تضعيف له .

قال ابن أبى حاتم ، أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ، فيما كتب إلىّ قال : قال أبى : كان أيوب السختيانى يقول حدثنا أبو الزبير ، وأبو الزبير ، وأبو الزبير ، قال : قلت لأبى كأنه يضعفه ؟ قال : نعم » ا . هـ .

● و « منكر الحديث » يساوى « من يغرب على أقرانه بالحديث » عند أحمد بن حنبل .

قال الحافظ ابن حجر [2] - فى ترجمة يزيد بن عبد الله بن خصيفة « روى الآجرى عن أبى داود عن أحمد أنه قال : منكر الحديث » .

قلت : هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يغرب على أقرانه بالحديث عرف ذلك بالاستقراء من حاله ، وقد احتج بابن خصيفة مالك والأئمة كلهم وقال [3] : « المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذى لا متابع له » ا . هـ .

---

(١) تهذيب التهذيب : ٨٧/٧ .

(٢) هدى السارى ص ٤٥٣ .

(٣) ص ٤٣٧ .

● « يسرق الحديث » :

قال الذهبى [1] - فى ترجمة الحافظ محمد بن حُميد الرازى - كان يسرق الحديث ، أى يركب الأسانيد على المتون ، وليس معناه ، أنه يضع المتون .

● الظن لا تقوم به حجة ، مثال قول عبد الله بن على بن المدينى عن أبيه فى الحسن بن موسى الأشيب كأنه ضعفه ، قال ابن حجر : « هذا لا تقوم به حجه » أى هذا الظن .

* * *

(١) جـ ١١ ص ٥٠٤ .

المبحث الرابع

ضبط الرواية ، وطرق تحملها ، وأدائها

● « ضبط الرواية » أى تلقى الطالب للحديث مضبوطاً .

● « التحمل » معناه تلقى الحديث ، وأخذه عن الشيوخ .

● « الأداء » معناه رواية الحديث للغير مضبوطاً كما تلقاه من شيخه .

● ليس للتحمل سن معين ، بل متى ميز جاز له تحمل الحديث ، فقد تحمل ابن عباس ، ومحمود بن الربيع ، والحسن أحاديثاً دون البلوغ .

● وطرق التحمل كثيرة منها :

- السماع من لفظ الشيخ ، أى يقرأ الشيخ ويسمع التلميذ ، وهذه الطريقة أعلي الرتب ويقول فيها المؤدى : « سمعت » أو « حدثنى »

- القراءة على الشيخ ، أى يقرأ التلميذ ويسمع الشيخ ، وهى دون رتبة السماع ، ويقول فيها المؤدى : « قرأت على فلان » أو « أخبرنا » بعد تخصيص الألفاظ .

- الإجازة ، والمعنى أن يقول الشيخ لتلميذه : « أجزت لك أن تروى عنى كذا » ، وقد تكون الإجازة لتلميذ معين أو غير معين ، وقد تكون لمجهول أو معدوم كمن لم يولد بعد ، وقد يكون ذلك على معين

أو غير معين ، ويقول فيها المؤدى : « أجاز لى فلان » أو أنبأنا بعد تخصيص الألفاظ .

- المناولة ، وهى أن يدفع الشيخ إلى تلميذه كتابه ، وقد تكون مع إجازة ، أو مجردة عنها ، ويقول المؤدى : « ناولنى » أو « ناولنى وأجاز لى » .

- الكتابة ، وهى أن يكتب الشيخ بخطه أو بأمره ، لتلميذه سواء كان حاضراً أو غائباً وقد تكون مقرونة بالإجازة أو بدونها . ويجوز أدائها متى علم أنه خط الشيخ أو بأمره . ويقول المؤدى : « كتب إلىّ فلان » .

- الإعلام ، أن يخبر الشيخ تلميذه أن هذه المرويات سماعه ، فإن أجاز له الشيخ الرواية أداها ، ويقول المؤدّى : « أعلمنى شيخى بكذا » .

- الوصية ، وهى أن يوصى لمعين بمروياته أو بعضها ، ولا تجوز روايتها لأنه أوصى بالكتاب الذى به مرويات ، ولم يوصى بمروياته أن تروى ، وإن أوصى له بالأداء ، يقول المؤدى : « أوصى إلىّ فلان بكذا » .

- الوجادة ، أن يجد الطالب ، مرويات شيخ أو بعضها فى كتاب ، فيرويها عنه وجادة ، ولكن تروى عنه إذا علم أنه خط الشيخ وأنها منقحة ، ويقول المؤدى : « وجدت بخط فلان كذا » .

تنبيه : يغنى عن اللقاء أو المعاصرة الإجازة أو الوجادة بالضوابط السابقة .

*   *   *

المبحث الخامس

ألفاظ الأداء

- « حدثنا » تكتب فى الأحاديث غالبًا « ثنا » أو « نا » .
- « أخبرنا » تكتب فى الأحاديث غالبًا « أرنا » أو « أنا » .
- وتحويل الإسناد إلى إسناد آخر تكتب فى الأحاديث « ح » ، وتقرأ « حا » .

* * *

المبحث السادس

أنواع التصانيف فى الحديث

- « الجوامع » مثل الجامع الصحيح للبخارى .
- « المسانيد » كمسند أحمد بن حنبل .
- « السنن » كسنن النسائى .
- « المعاجم » كمعجم الطبرانى الصغير ، والأوسط ، والكبير .
- « العلل » كالعلل للدارقطنى .
- « الأجزاء » كجزء رفع اليدين فى الصلاة للبخارى .
- « الأطراف » كالأطرف للمزّى .
- « المستدركات » كالمستدرك على الصحيحين للحاكم .
- « المستخرجات » كالمستخرج على الصحيحين لأبى نُعيم الأصبهانى .

*   *   *

المبحث السابع

الكتب التى تبحث فى غريب الحديث

- « النهاية فى غريب الحديث » لابن الأثير .
- « الفائق » للزمخشرى .
- « غريب الحديث » لأبى عبيد القاسم بن سلام .

*　*　*

المبحث الثامن

ضبط الأسماء

من الكتب التى تضبط الأسماء كتاب « ابن ماكولا » .

* * *

الخاتمة

هذا ما يسر الله عز وجل في تحريره ، وقد بذلت في ذلك جهدي حسب معرفتي وقدرتي .

وأرجو أن أكون قد وفقت - بفضل الله - في إظهار معاني المنظومة البيقونية واسأل الله أن ينفع به ، وأن يجعله عملا خالصًا لوجهه الكريم وأن يغفر لي ولوالدي ولجميع المسلمين إنه هو السميع العليم .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

أبو إسلام

مصطفى بن محمد بن سلامة

* * *

المراجع

● القرآن الكريم .

● الكتب الستة .

١ - الإحياء . — أبو حامد الغزالى

٢ - إرشاد النقاد . — الذهبى

٣ - الباعث الحثيث . — أحمد شاكر

٤ - الباكورة الجنية من قطاف متن البيقونية . — محمد أمين بن عبد الله الأثيوبى

٥ - بيان الوهم والإهام . — ابن القطان

٦ - تاريخ بغداد . — الخطيب البغدادى

٧ - تدريب الراوى . — السيوطى

٨ - تقريب التهذيب . — ابن حجر

٩ - التقريرات السنية فى شرح المنظومة البيقونية حسن محمد المشاط

١٠ - التقييد والإيضاح . — العراقى

١١ - التلخيص الحبير . — ابن حجر

١٢ - تلخيص المستدرك . — الذهبى

١٣ - تهذيب التهذيب . — ابن حجر

١٤ - تيسير مصطلح الحديث . — د . محمود الطحان

١٥ - الثقات . ابن حبان

١٦ - الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع . الخطيب البغدادى

١٧ - حلية الأولياء . أبو نعيم

١٨ - الدار المختار شرح تنوير الأبصار . فى الفقه الحنفى

١٩ - سؤالات حمزة السهمى . الدارقطنى

٢٠ - سير أعلام النبلاء . الذهبى

٢١ - شرح المنظومة البيقونية فى مصطلح الحديث . عبد الله سراج الدين

٢٢ - شرح نخبة الفكر . ابن حجر

٢٣ - العلل . ابن رجب

٢٤ - العلل ومعرفة الرجال . الإمام أحمد بن حنبل

٢٥ - فتح المغيث . السخاوى

٢٦ - قواعد التحديث . القاسمى

٢٧ - الكفاية فى علم الرواية . الخطيب البغدادى

٢٨ - لسان الميزان . ابن حجر

٢٩ - مجموع الفتاوى . ابن تيمية

٣٠ - مختار الصحاح . محمد بن أبى بكر الرازى

٣١ - المختارة . الضياء المقدسى

٣٢ - المستدرك . الحاكم

٣٣ - المسند . أحمد بن حنبل

٣٤ - مصنف عبد الرزاق .	عبد الرزاق
٣٥ - مقدمة ابن الصلاح .	ابن الصلاح
٣٦ - مقدمة الجرح والتعديل .	لابن أبى حاتم
٣٧ - مقدمة صحيح مسلم .	مسلم
٣٨ - مقدمة المجروحين .	ابن حبان
٣٩ - منهاج السنة .	ابن تيمية
٤٠ - المواهب اللدنية .	القسطلانى
٤١ - ميزان الاعتدال .	الذهبى
٤٢ - نخبة الفكر .	ابن حجر
٤٣ - النخبة النبهانية بشرح المنظومة البيقونية .	محمد بن بن خليفة بن حمد النبهانى
٤٤ - نصب الراية لأحاديث الهداية .	جمال الدين الزيلعى
٤٥ - هدى السارى .	ابن حجر

* * *

الفهرست

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

* * *

رقم الإيداع : ٥٠٣٧ / ١٩٩٣

صقل الأفهام الجلية
بشرح المنظومة البيقونية

الناظم
عمر بن محمد بن فتوح البيقوني الدمشقي الشافعي
المتوفى سنة (١٠٨٠) هـ رحمه الله تعالى

تأليف
أبي إسلام
مصطفى بن محمد بن سلامة



العصرية
للنشر والتوزيع
١٠ ش البيطار - خلف الجامع الأزهر
جوال : ٠٠٢٠١١١٤٢٣٦٤٠٤ - ٠٠٢٠١٠٠٥٢٣٦٤٠٤
Email: Al3asrya@live.com